الرّصيد الوطني للأطروحات
يحظر النسخ و التوزيع

جامعـــــة الجزائـــــــر
كليـة العلـــوم السياسيـــة و الإعـــلام
قســـم العلـــوم السياسيـــة و العلاقـــات الدوليـــة
فرع علاقـــات دوليـــة

المديونية الخارجية و انعكاساتها على السياسات الإقتصادية للدول النامية "دراسة حالة الجزائر"

مذكـــرة مقدمـــة لنيل شهـــادة الماجستيـــر في العلاقـــات الدوليـــة

إعداد الطالـب:
لموشـي طـ ـلال

تحـت إشراف الدكتـور:
بوغزالـة محمد ناصر

السنة الجامعية
1424 - 1425 هـ
2003 - 2004 م

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أمـــي حفظها الله.

إلى إخوتي:

فاطمة و ابنها محمد أمين.

شوقي، شاكر، عادل.

إلى كل أفراد عائلتي صغيرا و كبيرا.

إلى أصدقائي:

حكيم، منبر، صلاح، اسكندر، يحي.

نزيه جزاه الله خيرا، على مساعدته لي في إعداد هذه المذكرة.

إلى الدكتور:

محمد ناصر بوغزالة شاكرا إياه على كل ما بذله من جهد لإنجاز هذا العمل المتواضع.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المقدمـــة

شهد ولازال العالم المعاصر تحولات في العديد من المجالات، ويمكن القول بأن المجال الاقتصادي هو أهمها و أبرزها، فالواقع يبين ويؤكد هيمنة المتغير الاقتصادي على باقي المتغيرات الأخـرى المحركـة للعلاقات الدولية في ظل تعددية قطبية ترسم معالمها التكتلات الاقتصادية الكبرى.

فموازين القوى الدولية لم يعد يحددها بصفة رئيسية العامل العسكري كما كان الحال في زمـن الثنائية القطبية، بل إن العامل الاقتصادي أصبح يحكمها إلى حد كـبير خاصـة بعـد زوال القطـب الاشتراكي كفكر و منظور اقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تراجع فكرة الحماية الاقتصادية، وبالتالي فتح المجال أمام الاقتصاديات الحرة القائمة أساسا على المنافسة من خلال إعطاء دور متزايد للقطاع الخـاص (داخل الدول خاصة منها التي كانت تنتهج الاقتصاد المخطط في سياساتا التنموية الاقتصادية)، وكـذا فتح الأسواق المحلية أمام حركية السلع والخدمات الدولية دون قيود، مما أدى إلى تزايد سـعة نشـاط الفواعل الاقتصادية الكبرى"الشركات المتعددة الجنسيات-التكتلات الاقتصادية الإقليمية...".

من جهة أخرى فان حتمية التحرير التي فرضتها سياسات الانفتاح وتوسع حجـم المبـادلات الدولية، أوجبت ضرورة إيجاد اطر قانونية تضبط وتيكل هذه التبادلات وتنظم البنية الاقتصادية الدولية. وتمثلت هذه الأطر في المنظمة العالمية للتجارة التي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية إضافة إلى المؤسسات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي"FMI" الذي يشرف بصفة أساسية على تسطير سياسات إدارة الطلب للاقتصاديات التي تشتكي من خلل في اقتصـادياتا، إضـافة لمهمـة البنـك العالمي"BM" الموكل بالسياسات الهيكلية المتعلق بالاستقرار البنيوي و التحتي للدول.

هذا الإطار القانوني الذي يمكن اعتباره مثلث للعولمة الاقتصادية التي كـان لثـورة المعلومـات و الاتصالات الكونية الأثر في بلورتا كمفهوم نظري وواقع ملموس في سياق تراكم زمني.

هذه العولمة الاقتصادية المؤثرة على الجوانب السياسية والاجتماعية وحـتى الثقافيـة منـها في التفاعلات والعلاقات الدولية الرابطة بين الوحدات السياسية المتقدمة اقتصاديا والأخرى النامية، فهـذه العلاقات خاصة في شقها الاقتصادي قائمة أساسا على اللاتساوي العائد لمعطيات ذاتية خاصة بالـدول نفسها وأخرى موضوعية تاريخية.

فالتبادل اللامتساوي من شأنه ولابد أن يتسبب في العديد من المشكلات الاقتصـادية للـدول النامية، والتي حتما لها تأثيرها وانعكاسها على باقي الجوانب سياسية كانت أو اجتماعية وحتى ثقافيـة مكرسة بذلك نماية تديدا سيادة هذه الدول النامية.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

فمن بين هذه المشكلات الاقتصادية أزمة المديونية الخارجية التي تمثل تحديا هاما ورئيسيا للدول النامية عموما والجزائر خصوصا، وتددها في أهم ركيزة تقوم عليها هذه الدول في سـيادتا و امـتلاك الحرية في اتخاذ وصنع السياسات الموائمة لخصوصياتا، والتي على أساسها تدخل هذه الدول في علاقات مع غيرها من الوحدات السياسية المكونة للمجتمع الدولي، وان نتفت هذه الأخيرة "السيادة" فالدولـة تفقد مكانتها القانونية.

فإن كانت أزمة المديونية الخارجية تعود أسبابا لعوامل تاريخية إذا ما وضعنا نصب أعينـنـا مـا تعرضت له هذه الدول النامية من استعمار واستغلال، إلا أن تداعياتا قد بدأت عقب انغمـاس هـذه الدول في اللجوء للاقتراض الخارجي منذ بداية الخمسينات وحتى بداية عقد الثمانينات، لأسباب داخلية وأخرى خارجية، إلا أن الاهتمام بالموضوع أكاديميا تزايد خاصة بعدما أعلنـت المكسـيك توقفهـا وعجزها عن سداد ديونا الخارجية سنة 1982 إضافة للبرازيل.

فلقد اختلفت الآراء حول طبيعة هذه الأزمة فيما إذا كانت مرتبطة بالسياسـات الاقتصـادية للدول المدينة النامية، أو أنا مشكلة خارجية أو كونا مشكلة إفلاس حقيقي فهنالك عدة اتجاهات:

1- اتجاه تمثله المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي)، الـتي تـرى أن تلك الأزمة تعود إلى الإفراط في الطلب الكلي الناجم عن أخطـاء السياسـة الاقتصـادية الداخلية.
2- اتجاه ثان يرى أن الأزمة زادت في السنوات الأخيرة وذلك بفعل أسباب خارجية و أهمهـا نقص السيولة النقدية والتي تختلف عن حالة الإفلاس.
3- وآخر يرى أن أزمة الديون الخارجية للدول النامية قد تفاقمت إلى حد أنا تعتبر حالة إفلاس حقيقي لهذه الدول "المدنية"، فحجم هذه الديون يتجاوز قدرتا الفعلية الحالية والمسـتقبلية على الوفاء بالتزاماتا المالية لدى الدول والمؤسسات المالية الدائنة.

فمهما تكن أسباب هذه الظاهرة والتي سنعرضها في بحثنا هذا، إلا أن لهـا آثـار تجـاوز بعـدها الاقتصادي البحت إلى باقي الأبعاد" السياسية الاجتماعية وحتى الثقافية"، ولتبيان هذه الآثار لابد مـن الإجابة على الإشكالية التالية:

فيما تتمثل انعكاسات المديونية الخارجية على السياسات الاقتصادية للـدول الناميـة عمومـا والجزائر خصوصا؟

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

هذه الإشكالية التي تنطوي على جملة تساؤلات لابد من الإجابة عليها لتحقيق فهم علمـي موضـوعي للبحث، وهي:

- ماهية المديونية الخارجية؟
- ما الأسباب الدافعة إليها؟ وما طرق قياسها؟
- وما هي الأساليب و الحلول المطروحة لتسويتها؟
- وكيف أن حتى هذه الحلول لها أثار على السياسات الاقتصادية للدول النامية وفيما تتمثل؟
- و ما هي الآثار الناجمة عنها؟

مع التركيز كحالة للدراسة على الجزائر بداية من الأوضاع على اختلافها "سياسية اقتصـادية " التي دفعت با للجوء للاقتراض الخارجي، وكيف أن تزايد حجم الديوان الخارجية و خـدماتا اقتـرن بظروف سياسية وأمنية دفعت بالجزائر إلى طلب الإعانة من المؤسسات المالية الدولية للإيفاء بمستحقات دائنيها الخارجية، هذه الإعانة المصحوبة عاده بشروط لها تأثيرات و انعكاسات علـى كيـان الدولـة الجزائرية، من خلال التدخل في فرض نمط تسيير اقتصادي يكفل تحقيق مصالح المؤسسات المالية الدولية ومن ورائها الدول الاقتصادية الكبرى.

خطة وهيكل البحث:

للإجابة على إشكالية البحث والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة، آثرنا تنـاول الموضـوع في فصلين أسبقناهما بمقدمة عامة تلتهما خاتمة ضمناها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة.

حيث يتناول الفصل الأول المعنون بـ: ماهية المديونية الخارجية أسبابا و آثارها، و المقسم إلى خمـس مباحث أردنا من خلاله وضع المديونية الخارجية في أفق تاريخي لا من خلال دراسة أزمات الاقتـراض و التمويل الدولي بل من خلال استعمالها من قبل الوحدات السياسية لتحقيق مصالحها في ظل علاقـات القوى التي تحكم العلاقات الدولية، و التعرف على ماهية المديونية و طرق قياسها، وما الـدوافع لهـا داخلية كانت أو خارجية، و ما الحلول المطروحة لحل هذه المشكلة التي تطال الدول عموما و تؤثر على سير التبادلات الدولية و الاقتصاد العالمي، و كيف أن هذه الحلول لها آثارها على السياسات الاقتصادية للدول النامية.

أما المبحث الأخير حاولنا فيه تبيان آثار إشكال المديونية الخارجية على الدول النامية في أبعـاده السياسية الاقتصادية و الاجتماعية.

أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة حالة الجزائر، و حاولنا تتبع مراحل تطور المديونية الخارجية للجزائر عبر الفترات الزمنية لتطور الدولة الجزائرية و أسباب وقوع الجزائـر في فـخ المديونيـة رغـم الامكانات الاقتصادية التي تتمتع با، في المبحث الثاني تطرقنا من خلاله إلى إعـادة جدولـة الـديوان

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الخارجية الجزائرية و المحاولات التي سبقت هذا الحل، و كيف انعكست إعادة الجدولة على السياسـات الاقتصادية للجزائر، و قساوة شروط المؤسسات المالية الدولية، ونتائج تلك البرامج الموصوفة للجزائـر والتي لا تزال تتجرع تبعاتا رغم نهاية تعاملاتا مع تلك المؤسسات.

أما المبحث الثالث فقد خصصناه للإشارة إلى انعكاسات تطبيق إعادة الجدولة للديون الخارجية الجزائرية على الأبعاد السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، وحاولنا ربط الفترات الزمنية للتأكيد على أن برامج المؤسسات المالية الدولية تتعدى بآثارها المدى القريب والمتوسط إلى المدى البعيد.

حدود الدراسة:

في بحثنا هذا لن نركز على دراسة المديونية الخارجية دراسة اقتصادية بحتة بقدر تركيزنـا علـى تبيان تأثيراتا على الجوانب الهيكلية للاقتصاد، وكيف أن الاستدانة الخارجية تجعل من الـدول عمومـا والجزائر خصوصا عرضة للتدخل الأجنبي في تقرير سياسات اقتصادية وحتى سياسية وتلك هي آليـات عمل المؤسسات المالية الدولية التي نهاية هي بيد الدول الكبرى المهيمنة على لاقتصاد العالمي، وذلك مـا يهدد الدول النامية في خاصية وجودها "السيادة".

إن الإطار الزمني لدراستنا خاصة حالة الجزائر سيمتد من استقلال الجزائر إلى السنوات الأخيرة تبعا للفترات الزمنية و ما ميز كل فترة منها سواء داخليا أو خارجيا، وكذا حاولنا تتبع أثار برامج إعادة الجدولة حتى بعد نهاية تعامل الجزائر مع الهيئات المالية الدولية تقنيا، لأن العلاقة بعدها تأخذ طابع آخر. منطلقين من الفرضيات التالية:

فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية وجملة الأسئلة المطروحة لابد من وضع فرضيات نهاية سنؤكد صحتها.

الفرضية الأولى: لم يخلو المجتمع الدولي والعلاقات الدولية من طابع السيطرة لدول أو وحدات سياسـية على أخرى على اختلاف أوجه تلك الهيمنة وآلياتا، والمديونية الخارجية واحدة من هذه الآليات، فعلى الرغم من كونا ظاهرة عالمية تمس على غرار الدول النامية الدول المتقدمة اقتصاديا، إلا أن نوعية التأثير تختلف خاصة إذا علمنا بأن المؤسسات المالية الدولية الموكلة بإيجاد حلول لهذه الظاهرة هي بيد الـدول لكبرى، وذلك ما يضمن استعمالها كأدوات ضغط على الدول النامية.

الفرضية الثانية: هي أن قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتي يقوم عليها التنظيم الـدولي ممثلا في منظمة الأمم المتحدة والتي تحميها تشريعات القانون الدولي، واقعا غـير محترمـة ولا مجسـدة، فالسيادة الوطنية التي تكفل حرية اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والتي ضحت شعوب الدول الناميـة عموما والجزائر خصوصا لتحقيقها من خلال مسيرات تحررية، هي الآن مهددة بالزوال فعليا، وإن بقت شكليا نظرا لتعدد العوامل المهددة لها خاصة منها الاقتصادية كالمديونية الخارجية، التي من خلالها تتمكن

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الدول الدائمة من فرض وإملاء شروط تعتبر قانونيا لا تدخل فحسب بل تسييرا للشؤون الداخلية للدول النامية.

الفرضية الثالثة: أن الأزمة الجزائرية في كامل أبعادها، كما أنا تعود لمعطيات خاصـة بـنمط الحكـم و التسيير ونوعية الخيارات و التوجهات الاقتصادية، وكذا لمعطيات سياسية أمنية، فإنه لا يمكن إغفـال اثر العوامل الاقتصادية خاصة عامل المديونية الخارجية في هذه الأزمة، على الرغم من قلة ذكره والتطرق إليه.

أسباب اختيار الموضوع:

من الضرورات العلمية للبحث العلمي وجود دوافع تدفع الباحث لاختيار البحث في موضـوع بعينه و التي يمكن تقسيمها إلى مستويين:

المستوى الأول الموضوعي العلمي:

الذي تمليه الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المزرية التي تعيشها الدول النامية "بلـدان العـالم الثالث "هذه الأزمات التي ما فتأت تتخبط فيها هذه الدول لها أسباب لاشك أن منها الداخلي لذاتيـة و خاصية مجتمعات هذه الدول، لكن هذا لا ينفي دور الأسباب الخارجية في بقاء هذه الـدول الناميـة ضمن دائرة التخلف رغم المحاولات النهضوية و التنموية على مر الحقب التاريخية التي سعت من خلالها الدول النامية عموما الجزائر خصوصا اللحاق بركب الدول المتطورة، إلا أن سعة و تنـوع المشـاكل الاقتصادية لها حال دون ذلك، خاصة عامل المديونية الخارجية، فالتزايد المستمر في حجم هذه الـديوان بمعدلات هامة من سنة لأخرى، عرقل طرق التنمية و النمو في هذه البلدان خاصة المثقلة منها بالـديوان نتيجة التحويلات الهامة المرتبطة بخدمة الدين، لأن جزء هاما من مداخيل الصادرات يوجه نحو الخـارج و يقتطع بالتالي من الادخار والاستثمار المحلي، مما يقوي من الاعتماد على الواردات وبالتالي تكـريس التبعية الاقتصادية، إضافة لما نحاول البحث فيه ألا وهو انعكاسات المديونية الخارجية علـى السياسـات الاقتصادية الداخلية للدول النامية وكيف أن هذه الانعكاسات يمكن أن تترجم في تـدخل المؤسسـات المالية الدولية في تسيير الشؤون الاقتصادية الداخلية للدول النامية عموما والجزائر خصوصا، وذلك مـا يهددها فعليا لا في اقتصادها فقط بل في وجودها كليا.

المستوى الثاني الذاتي:

نابع من انتماء الباحث لدولة نامية تتخبط في أزمة متعددة الجوانب رغم امكاناتـا التنمويـة بسبب عوامل داخلية وأخرى خارجية كأزمة المديونية التي اعتقد أنه من الضروري التعمق في دراسـاتا لا من منظور اقتصادي صرف وإنما من حيث انعكاسـاتا علـى الجوانـب السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية للدول المدينة، وكيف أن الدول المتقدمة اقتصاديا" الدائنة " ومن خلال المؤسسات الماليـة

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الدولية تكرس هيمنتها الدولية على الدول النامية، والتدخل حتى في شؤونا الداخلية من خلال فـرض شروط إعانة تحرم هذه الدول من حقها في اتخاذ القرار بمجمل أبعاده سياسيا كان أو اقتصاديا.

المنهجيـــة:

للإجابة عن جملة تلك التساؤلات المطروحة أنفا، لابد من انتهاج سـياق علمـي موضـوعي يتماشى مع ماهية الموضوع، وضرورة معالجته لذا سنعتمد في بحثنا هذا على:

1- المنهـــج التاريخي:

هو الذي يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة.

الذي سنعمد إليه في سردنا للسياق الزمني لظهور مفهوم المديونية الخارجية، و المؤسسات المالية الدولية التي تعنى بمراقبة المعاملات النقدية الدولية.

كما سنعمد إليه أيضا عند تطرقنا إلى الحديث عن الجزائر وكيف ساهمت فترات تاريخية علـى اللجوء للاستدانة الخارجية وانعكاساتا مستقبلا.

2- المنهج الوصفـي:

يلجأ إلى هذا النوع من المناهج العلمية حين نكون على علم بأبعاد أو جوانب الظاهرة التي نريد دراساتا، نظرا لتوفر المعرفة با من خلال بحوث استطلاعية أو وصفية سابقة، وموضوعنا هذا سبقنا في البحث فيه الكثير من الباحثين خاصة من ذوي التخصصات الاقتصادية، فموضوع المديونية الخارجيـة و أسبابا و كيفيات قياسها ومحاولات التقليص منها هي عمليات اقتصادية بحتة تعتمد على هذا المنـهج في وصفها وتبيانا.

3- منهج دراسة حـالة:

هو المنهج الذي يهدف إلى التعرف علـى وضـعية واحـدة معينـة و بطريقـة تفصـيلية، وذلك ما سنطبقه في تناولنا لحـ ـالة الجزائر.

من خلال تحديد المميزات والخصائص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للجزائر وكيف أثرت على السياسات الاقتصادية لتدفع با للاستدانة الخارجية، بالإضافة إلى علاقـات الجزائـر السياسـية والاقتصادية الدولية، وكيف غيرت من نمط التسيير من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وما نجم عن ذلك التحول من آثار انعكست على كل الجوانب باختلافها.

تحديـــد المصطلحات:

بما أننا بصدد تناول موضوع ذو بعد اقتصادي، لابد من توضيح جملة من المصطلحات لتقريب الفهم وتسهيل الاستيعاب وكلها مصطلحات اقتصادية صرفة:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- **الدين الخارجي:**هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الدول والمصارف الأجنبية أو من المؤسسات المالية الدولية لتمويل مشاريع داخلية أو لسد خلل في ميزان مدفوعاتا.

- **الميزانيـة:** معناها العام: النفقات والإيرادات المقرر تحقيقها خلال مدة محددة من طـرف شـخص أو مجموعة، أما ميزانية الدولة فهي الوثيقة التي تبين مجمل النفقات والإيرادات التي تعتزم الدولة تحقيقهـا خلال سنة، وتنفذها بعد مصادقة السلطة التشريعية.

- **ميزان المدفوعات:**وثيقة تقدمها المحاسبة القومية تبين مجموع المعاملات الاقتصادية لبلد ما خلال مدة سنة في أغلب الأحيان، ويعكس هذا الميزان مستوى النمو الاقتصادي.

- **النـــقد:** يمثل قيمة معينة تقاس عليها كل القيم، وللنقد ثلاث خصائص:

* وسيلة تسديد أو تبادل.
* وسيلة لقياس القيم المختلفة.
* وسيلة ذات قيمة محفوظة.

وللنقد ثلاث أشكال: نقد معدني، نقد ورقي، نقد خطي كالصكوك البريدية و السندات التجارية.

- **سعر الصرف:** يمثل سعر العملة الأجنبية محددا بالعملة الوطنية، يختلف هذا السعر من عملة لأخـرى ومن يوم لآخر، حسب التقلبات التي تصيب مختلف العملات الأجنبية أو المحلية.

- **احتياطي الصرف:** هي وسائل الدفع المختلفة التي تحتفظ با الدولة لتغطية عجز ميـزان مـدفوعاتا ويمكن حصر هذه الوسائل في:

* الذهب الموجود لدى مؤسسات الإصدار ويعتبر الاحتياطي الرئيسي.
* العملة الأجنبية.
* الاحتياطي المودع لدى صندوق النقد الدولي أو ما يعرف بحقوق السحب الخاصة.

- **مؤسسات بريتين وودز:** هي مؤسسات مالية دولية جاءت نتيجة لمؤتمر عقدته 44 دولة في الولايات المتحدة إثر اضطرابات سادت نظام النقد الدولي خلال فترة الحرب العالمية وقبلها، وتقرر إسناد مهمـة مراقبة وتسيير النقد الدولي لمؤسسات مالية هي:صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بمختلف فروعه

- **حقوق السحب الخاصة:** تتلخص فكرة إنشاء حقوق السحب الخاصة بفتح حساب خـاص لـدى صندوق النقد الدولي اظافة إلى الحساب العام، ويتم تخصيص هذه الحقوق للدول التي انضمت للاتفاقية الخاصة با، ويخصص لكل دولة مقدار يتناسب مع حصتها في الصندوق.

- **سياسات التصحيح الهيكلي:** المقصود با هو أن البلد الذي يرغب في الحصول على موارد الصندوق، عليـه أن يتبـع مجموعـة مـن التـدابير والإجـراءات الـتي تـهدف إلى إصـلاح الاختلالات في ميزان المدفوعات في الأجل القصير المدى.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- **إعادة جدولة الديون الخارجية:** هي تمديد آجال تسديد القروض، لذا تظهر وكأنها تمنح الوقت للمدين لتنظيم أموره المالية وتحسين وضعيته الاقتصادية.

- **التضخم:** مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والنقدي يتميز بزيادة كمية النقد المتداول واستقرار حجم السلع والخدمات، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها أمام قوة الطلب ومن ثم ارتفاع الأجور.

أسباب التضخم:

* الاختلال بين العرض و الطلب نتيجة انخفاض الإنتاج مع كمية متزايدة من النقد.
* ارتفاع التكلفة نتيجة ارتفاع الأجور.
* الفائض النقدي نتيجة وجود فائض في ميزان المدفوعات.
* اختلال التوازن بين الاستهلاك والاستثمار.
* النفقات العامة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة دون أن تؤدي في غالب الأحيان إلى أي إنتاج "مصاريف عسكرية، الصحة، التعليم"

انعكاسات التضخم:

* ارتفاع الأسعار الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الوحدة النقدية.
* على النطاق الخارجي يؤدي التضخم إلى الحد من الصادرات لارتفاع أسعارها و إلى غلاء الخدمات الداخلية "السياحة والنقل" وانخفاض سعر العملة في الخارج وهجرة رؤوس الأموال.

- **النظرية الاقتصادية الكلية:** أو الاقتصاد الكلي، وهي التي تتم بالمتغيرات الاقتصادية الكلي مثل إجمال الناتج الوطني، المستوى العام للأسعار، عرض النقود ومخزون راس المال.

- **النظرية الاقتصادية الجزئية:** أو الاقتصاد الجزئي، وهي تتم بدراسة السواق، و بالتحديد المنتجين والمستهلكين، نظرية السعر وتوازن المنتج في الأسواق المختلفة.

- **السياسة الاقتصادية:** هي مجموعة القواعد و الأفعال التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية باسم المنفعة العامة.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الفصـل الأول
ماهية المديونية الخارجية أسبابها وآثارها

لقد ترتب عن الأوضاع والظروف الاقتصادية التي مرت بها معظم الدول الناميـة منـذ نيلـها الاستقلال والى الوقت الحالي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي بسبب عدم كفاية مواردها المحلية، وحاجاتا المتزايدة إلى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وبالأخص مشروعات البنية الأساسية، وكذلك تمويـل وارداتا من السلع والخدمات الأساسية "الغذاء التربية، الصحة، السلاح...".

وهما زاد من مشكلة الديون الخارجية تأزما وتعقيدا قيام عدد كبير من الدول النامية بـالاقتراض لزيادة الاستهلاك والاستثمار في مشروعات مشكوك في جدواها الاقتصادية و الاجتماعية، اعتقادا منها بأنه من الممكن لها التغلب على تلك المشكلات و الاستمرار في التنمية وزيادة مستوى الاستهلاك مـن خلال الموارد المقترضة وذلك دون حدوث مشكلات في الأجل الطويل، ولكن أزمة الثمانينات كشفت سوء الخيارات و التوجهات الاقتصادية، إذ شهد الفترة الممتدة من 1973 إلى 1982 ازديادا معتمـدا من المصاريف التجارية الغربية إلى العالم الثالث، وأمام الطلب المتزايد على هذه الرساميل من قبل الدول النامية، لم تبخل الدول الدائنة الكبرى على منحها القروض ما دامت الفوائد المترتبة عليها كانت ترضي هذه الدول، ومع مرور السنوات تراكمت فوائد الديون والتي أصبحت تمثل عبئا ثقيلا علـى الـدول النامية، ولم تحل سنة 1982 حتى دق ناقوس الخطر من عدم قدرة الدول المدينة دفع الأقساط و الفوائد على ديونا بسبب ضخامتها وعدم توفر القدرة اللازمة من العملات الصعبة، ومن هنا بدأت مشـكلة المديونية تحض باهتمام واسع النطاق من الاقتصاديين والسياسيين الذين حاولوا الاحاطة بكنه الظـاهرة، بدء بتحديد مفهومها و الأسباب الدافعة إليها وما ينجم عنها من أثار، وذلك ما سنحاول تبيانـه مـن خلال تناولنا لـ:

- **المبحث الأول:** المديونية الخارجية من منظور تاريخي.
- **المبحث الثاني:** مفهوم وقياس المديونية الخارجية.
- **المبحث الثالث:** أسباب المديونية الخارجية للدول النامية.
- **المبحث الرابع:** الحلول المقترحة لمعالجة أزمة المديونية الخارجية وأثارها.
- **المبحث الخامس:** آثار المديونية الخارجية.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المبحث الأول: المديونية الخارجية من منظور تاريخي:

لتحقيق فهم علمي موضوعي لظاهرة المديونية الخارجية، لابد من وضعها في أفق تاريخي حيث أن أزمة الاستدانة الخارجية ليست نتاجا للمرحلة الاقتصادية الدولية المعاصرة، بقدر ما هي قديمة عانت منها الدول النامية في سياق تطورها التاريخي سواء عندما كانت خاضعة مباشرة للدول الكبرى "عهد الاستعمار المباشر " أو بعد تحقيقها لاستقلالها السياسي الذي يبقى مبتورا مادام الشق الاقتصادي منه مرهون بوقع مثل هذه الأزمات الاقتصادية خاصة المديونية الخارجية.

و لن نتعرض في هذا المبحث إلى تاريخ أزمات الاقتراض الدولي عموما و الخاص بالعالم النامي خصوصا لما فيها من معطيات اقتصادية صرفة، بقدر محاولة استخلاصنا لأمثلة من تاريخية عن أنماط و آليات استعمال المديونية الخارجية كوسيلة لضمان تبعية الدول النامية إن لم نقل أنها استعملت أي المديونية الخارجية للقضاء كلية على دولة و إنما على إمبراطورية بأكملها.

فلقد حققت الدول الاستعمارية آنذاك "الكبرى اقتصاديا اليوم" أهدافها من دون استعمال القوة العسكرية فروسيا ودول الغرب مجتمعة لم تستطع قهر الإمبراطورية العثمانية عسكريا، لكنها استطاعت قهرها بالقوة المالية الغربية، وقد تزامن فيما بعد 1850 عاملان غيرا مجرى التاريخ هما:

- الحاجة إلى التمويل الخارجي التي سجلتها الدول غير الغربية.
- وجود فوائد مالية في الغرب، تزامن مع ظهور استراتيجية تصدير رؤوس الأموال من قبل الدول الغربية، وفعلا جلبت تركيا الأموال الغربية و لكنها لم تستخدم هذه الأخيرة في التوظيف الإنتاجي، و إنما في تمويل حروب ضد الانفصاليين، و بالتالي لم توجد هذه الأموال ما يجعلها تستطيع تسديد مستحقاتا عند حلول آجالها، و عند حلول أجل التسديد اضطرت الدولة العثمانية إلى فرض ضغط جبائي أكبر على رعاياها و مواطنيها مما أدى لتمرد فقمع، و لعل هذا ما يماثل بعض تدابير التكيف الهيكلي و ما ينجم عنها اليوم.

و لتنظيم تصدير رؤوس الأموال تجاه الدولة العثمانية Ź إنشاء البنك العثماني سنة 1863، و هو ملك مزدوج للمصالح الإنجليزية والفرنسية، و أصبح لهذا البنك حق الإصدار النقدي، وهو ما جعل دولة عظمى كالدولة العثمانية تتخلى عن سيادتا النقدية.

فتراكمت القروض عليها حيث أبرمت ما بين 1854_1873، 17 قرضا بأسعار فائدة ما بين "15-25ĕ" مما أدى بها إلى الإعلان عن توقفها عن تسديد فوائد ديونها، و في شهر جويلية 1876 أدت الأحداث إلى نتائجها المتوقعة أي إعلان الخزينة التركية عن عجزها عن تسديد فوائد ديونا وإعلان إفلاسها و أصبحت بذالك موارد الخزينة أولا لتسديد ديون البلاد[1].

[1] أحمد هني، **المديونية**، موفم للنشر. الجزائر. 1992. ص 8.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

و صادف ذلك كله انزامها أمام روسيا و ?ح ذلك بتقسيم هذه الإمبراطورية، و انتهت هـذه القوة العظمى العثمانية وهكذا فعل المال و المديونية ما لم تفعله القوة العسكرية.

هذا المثال الذي ذكرناه هو مثال لدولة قوية رأينا من خلاله كيف فرضت عليها الوصاية المالية و الابتزاز، و طبعا هذا ما كان يقع و أشد في بلدان كانت تحت الاستعمار.

لكن مع تحرر الدول المستعمرة و البلاد التابعة في آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية فقدت الدول الرأ?الية وسائل الهيمنة و السيطرة المباشرة على اقتصاديات هذه الدول، حيث أن الدول النامية حاولت استكمال استقلالها السياسي بضمان تحرر اقتصادي، إلا أن الدول الاستعمارية الكبرى اقتصاديا لم تترك لها الفرصة، حيث فرضت عليها التخصص في إنتاج المواد الخام الموجهة للتصدير مقابل استيراد السـلع الاستهلاكية والمصنعة منها، و ذلك ما شكل قاعدة خاصة من خلال التدهور المستمر في شروط التبادل التجاري، حيث عانت البلاد النامية تأثيرا مبالغا في زيادة عجز موازين مدفوعاتا و إضـعاف قـدراتا الذاتية على التصدير بسبب تردي قدرة الاستيراد و هو الأمر الذي دفعها على فترات لاحقة إلى مزيـد من الاستدانة الخارجية، بالإضافة إلى هذه الدول النامية أصبحت تبحث عن مواجهة قضـايا التخلـف و إحداث تنمية اقتصادية لكنها اعتمدت على الاستدانة بشكل أساسي[1].

خاصة وأن فترة "الستينيات" كانت القروض التي تقدم فيها نوعا ما تسهيلات مما أغرى القائمين على تسيير اقتصاديات الدول النامية بالاعتماد على هذه القروض الخارجية بدل الاعتماد على الـذات و تيئة المدخرات المحلية، مما جعلها دولا ذات نمط استهلاكي عال، ولم تنتبه حتى وجدت نفسها واقعـة في مأزق المديونية و ذلك حين حان أجل تسديدها بسبب كما أسلفنا نمط التنمية الذي اعتمدته غالبيـة الدول النامية.

وفي ذات الوقت الذي كانت فيه الدول النامية تعيÎ هذه الأزمة الخانقـة، كانـت بالمقابـل اقتصاديات البلدان الصناعية المتقدمة تعرف أزمة حادة بسبب انيار نظام النقد الدولي وزيادة ارتفـاع حدة الصراع بين أقطاب النظام الاقتصادي المعاصر، وبروز تأثير الشركات الدولية القوية بالإضـافة إلى الكساد والتضخم و معدلات البطالة التي عرفتها تلك الدول.

كل هذه الاختلالات الاقتصادية أثرت بشكل كبير على البلدان المتخلفـة ودفعـت بـديونا الخارجية للارتفاع و تطور مفزع وذلك بسبب:

1- حدوث تنافس شديد على طلب المواد الأولية التي تصدرها هذه البلدان وعليه وقع انكماê كبير في سعر وحجم الصادرات.

---

[1] رمزي زكي، **فكر الأزمة دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي**، مطبعة مكتبة مدبولي. مصر.1987. ص150- 155.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2- تزايدا اللاعة الحمائية في مجال التجارة الدولية وهذا ما أثر سلبا على صادرات الدول المتخلف.
3- اتجاه الأسعار العالمية لواردات الدول المتخلفة نحو الارتفاع.

هذا ما وفر سيولة مالية كبيرة في البلدان الصناعية خلال فترة السبعينات مع تزامن في الطلـب على تلك السيولة من طرف البلدان المختلفة لتغطية العجز في موازين مدفوعاتها، و فعلا قد Ź إقراضـها و بسخاء من جانب الدول المتقدمة، و كان النمو الانفجاري الذي حدث في القروض المصرفية خاصة القصيرة الأجل سببا في الانفجار الذي حدث سنة 1982 بعد إعلان المكسيك و دول أخرى بعـدها التوقف عن دفع مستحقات دائنيها.

هذا ما شكل سابقة في النظام المالي الدولي، و أصبح الاهتمام الدولي بظاهرة المديونية ومحاولـة إيجاد حلول لها، خاصة من قبل الدول الكبرى حرصا منها على مصالحها، بغض النظر عما ما يمكن أن ينجر عن تلك الحلول من آثار سلبية على الدول الصغرى النامية.

فتشاور الأقوياء مع الأقوياء يتم ضمن أطر و تنظيمات كمجموعة الثمانية الكبار الـتي تمثـل تجسيدا لروح التكتل التي تخيم على المؤسسات الدولية التابعة للدول الكبرى كصندوق النقـد الدوليـة و البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة و البنك الأوروŸ، كما يلاحظ التوسع المستمر للمواضيع التي تناولها لقاءان هذه المؤسسات فبالإضافة للمسائل النقدية والاقتصادية تركز علـى المسـائل السياسـية و الاجتماعية، و ذلك ما لاحظته الأستاذة "Marie-Claude Smouth" «...أن دبلوماسية تلك المؤسسات تشبه من أوجه عدة الحلف الأوروŸ في القرن التاسع عشر، ذلك أن الكبار ينتظمون لكـي يتحملون مسؤولياتم في قيادة أو إدارة لوضع قواعد اللعبة بالتوافق ثم توسيعها لبقية العالم »[1].

و لا أدل على ذلك أن الأزمة المالية في التسعينات التي مست كلا من المكسـيك و تايلنـديا و اندونيسيا و كوريا و روسيا والبرازيل، و في أزمة تعلقت أساسا بقروض مقدمة من فاعلين اقتصاديين خواص قد كرست دور الصندوق الدولي كحام أو كشبكة pماية للاستثمارات وأن مخططات الوقايـة "plans de sauve garde" كانت ترمي إلى تفادي خسارة المؤسسات المالية في البلدان الغنيـة ßعل شعوب البلدان التي تحقق فيها تلك المؤسسات عمليات مربحة تدفع الفاتورة[2].

(1) marie - claude smouth, **les organisations internationales**, Paris. Armand colin. 1995. p131.
(2) bernand cassen, «**Dans l'ombre de Washington**», le monde diplomatique. nº=558. septembre 2000. p19.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المبحث الثاني: مفهوم وقياس المديونية الخارجية:

يتطلب التحليل الجيد للمديونية الخارجية للدول النامية وضع تعريف موحد يؤخذ به من طرف جميع العاملين في مجال الإحصاءات المتعلقة بالديون الخارجية، وقد لاحظ المتبعون و المحللون الاقتصاديون المهتمون بالموضوع وجود اختلاف في الأرقام المنشورة من قبل مختلف الهيئات المختصة أرجعوه بالأساس إلى:

- غياب تعريف أساسي يحدد وسائل التمويل الداخلة في قياس المديونية الخارجية و التدفقات المالية المتعلقة بها.
- و لكل باحث و دارس للموضوع أساليبه في جمع الإحصاءات حسب أهدافه الخاصة، و كذا استعماله لمفاهيم خاصة به في غالب الأحيان غير مفهومة مباشرة من قبل المستعملين.

و عليه يصبح التحكم في المفهوم ضروريا قبل بداية الدراسة، و لذلك سنتعرض في هذا المبحث إلى:

- **المطلب الأول**: مفهوم المديونية الخارجية.
- **المطلب الثاني**: قياس المديونية الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم المديونية الخارجية:

رغم المشكلات التي يثيرها تعريف المديونية الخارجية إلا أننا فضلنا أن نستخ تعريفا موحدا يشكل إجماعا لثلاث هيئات دولية و هي: صندوق النقدي الدولي. البنك العالمي. منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، هذه الهيئات شكلت سنة 1984 مجموعة عمل اقترحت التعريف التالي:

«المديونية الخارجية الإجمالية تساوي في تاريخ محدد إلى مجموع الالتزامات التعاقدية الجارية والتي تسمح بتسديد المقيمين لدولة ما إزاء غير المقيمين، والمستوجبة ضرورة دفع الأصل مع أو بدون تسديد الفوائد أو دفع الفوائد مع أو بون تسديد الأصل »[1].

- يهتم هذا التعريف بالدين الخام: لان الدين الخام مرتبط مباشرة بخدمة الدين الذي يشكل العنصر الأساسي في الوضعية الحالية للدول النامية.
- الالتزامات التعاقدية: يقصد بها إجبارية القيام ببعض التسديدات المرتبطة برزنامة محددة مسبقا و غير مرتبطة بالنتائج المحققة عن استعمال الأموال، و هذا ما يفرق الاستدانة الخارجية عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] عبد الحميد بو الوذنين، **تسيير أزمة المديونية الخارجية**، (رسالة ماجستير. معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر). 1994. ص22.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- الجارية (السارية): لا تدمج ضمن الديون الخارجية إلا تلك المسحوبة فعلا دون الممضاة التي لم يتم سحبها.
- لا تحدد الطبيعة الخارجية للديون بجنسية الطرفين المتعاملين أو بالعملة المكتسبة، بل بالإقامة و يلاحظ أنه عادة ما تصنف خطا قروض داخلية بعملة خارجية في صنف المديونية الخارجية.

إلا أن التعريف لا بشير إلى مدة الديون، الشيء الذي يبين أنه يتضمن كل من الديون القصيرة و المتوسطة و الطويلة الأجل.

المطلب الثاني: قياس المديونية الخارجية:

قد أدى الاهتمام بارتفاع المديونية الخارجية للبلدان النامية إلى البحث عن مؤشرات كمية للدين يمكن تقديرها، و التي تستخدم " المؤشرات " كأدوات تحليلية لتقييم أوضاع المديونية الخارجية، و يستخدمها المقرضون الخواص لتحديد الجدارة الإئتمانية و تقدير مخاطر البلد و قدرة البلدان المدينة على السداد، و من أهم هذه التأشيرات نذكر:

1- نسبة الديون الخارجية / الناتج القومي الخام:

تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات دلالة لارتباطه بمتغير أساسي و هو الناتج المحلي الذي يمثل القوة الاقتصادية الرئيسية، و يدل المؤشر على حقوق العالم الخارجي في الناتج القومي الإجمالي، و كلما ارتفعت هذه النسبة فان ذلك يؤدي إلى قيام المدينة بصفة مستمرة بتحويل أجزاء كبيرة من ناتجها القومي للدول الدائنة وفاء بالتزاماتا الخارجية، و بالتالي تزايد اعتمادها على التمويل الخارجي في علاج مشكلاتا الاقتصادية[1].

جدول رقم(1): تطور نسبة الدين الخارجي / الناتج المحلي القومي للدول النامية خلال الفترة (1991- 1998).

الوحدة: نسبة مؤوية(%)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الدول النامية	38.1	36.7	37.3	37.8	36.2	33.9	32.9	35.3

Source : rapport du FMI «**perspectives de l'économie mondiale**.». mai 1999. p221.

[1] Jghmat Arezki**, la crise de l'endettement des pays en développement,** édition ENAP. 1990. p16.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2- نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات السلع و الخدمات:

تعتبر حصيلة الصادرات من أهم ما يمكن استخدامه لمعرفة تطور حجم وعبء الديون الخارجية و مع ذلك فان دلالة هذا المؤشر تتأثر بأهمية قطاع الصادرات في الاقتصاد القومي، ويتم احتسابه من خلال العلاقة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي الدين الخارجي}}{\text{قيمة الصادرات من السلع و الخدمات}} \times 100$$

فارتفاع هذه النسبة يعني أن البلد المدين المعني في وضعية القابلية للتأثر بالتقلبات الخارجية (أسعار الفائدة. انخفاض أسعار الصرف، انخفاض تدفق رؤوس الأموال الخارجية)، والتي قد تقود البلد إلى وضعية العجز عن الدفع، و عموما يكون البلد في وضع حرج إذ تعدى حجم الديون الخارجية نصف صادرات البلد.

جدول رقم(2): تطور نسبة الديون الخارجية / الصادرات من السلع و الخدمات للدول النامية خلال فترة (1991-1999).

الوحدة: نسبة مؤوية(%)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الدول النامية	186.2	183.4	192.8	180.8	163.8	151.7	144.8	160.9	158.1

Source : rapport du FMI. Opcit. p220.

3- نسبة مدفوعات الفوائد إلى صادرات السلع و الخدمات:

و يوضح هذا المؤشر الجزء الذي تقتطعه مدفوعات الفائدة من حصيلة الصادرات من السلع و الخدمات، و كلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على زيادة العبء عن اقتراض رأس المال الأجنبي.

في حالة إعادة الجدولة للديون كما سنراه لاحقا، تصبح مؤشرات الدين المرتبطة بالصادرات أو إجمالي الناتج ذات فائدة محدودة في التحليل المتعلق بالمديونية الخارجية، لان إعادة الجدولة تؤدي إلى تغيرات في آجال الاستحقاق، و بالتالي يفضل في هذه الحالات استخدام نسب مدفوعات الفوائد إلى الصادرات.

جدول رقم(3): تطور مدفوعات الفوائد إلى صادرات السلع و الخدمات خلال الفترة (1991- 2000).

الوحدة: نسبة مؤوية(%)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الدول النامية	9.9	9.5	9.3	8.6	8.4	8.2	7.5	8.5	9.1	8.9

Source : rapport du FMI. Opcit. p219.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

4- نسبة خدمة الدين الى الصادرات السلع و الخدمات:

يطلق على هذا المؤشر معدل خدمة الدين و يتم احتسابه باستخدام العلاقة التالية:

$$\frac{\text{مجموع أقساط الدين + مجموع الفوائد}}{\text{حصيلة الصادرات}}$$

و كلما ارتفع هذا المؤشر زاد ثقل عبئ الديون الخارجية، و بالتالي امتصاص جزء مهم من حصيلة النقد الأجنبي الذي يتمخض عن صادرات البلد.

جدول رقم(4): تطور معدل خدمة الدين / إجمالي الصادرات للدول النامية المدينة خلال الفترة (2000/1991).

الوحدة: نسبة مؤوية(%)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الدول النامية	22.4	24.4	24.1	23.4	22.0	21.7	21.4	24.0	24.7	23.0

Source : rapport du FMI. Opcit. p212.

هنالك نسبة أخرى لقياس تأثر الدول بمتغيرات المحيط الخارجي هي:

الديون قصيرة الأجل / صادرات السلع و الخدمات:

لما تكون هذه النسبة مرتفعة يعني ذلك أن البلد في وضعية خطيرة لكون الديون قصيرة الأجل[1] واجبة التسديد في أجال قصيرة عكس الطويلة الأجل و التي تعطي للدول وقتا أكبر لتهيأت بناها الاقتصادية للتسديد.

[1] Ibid. p17.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المبحث الثالث: أسباب المديونية الخارجية:

كان للعديد من العوامل الأثر في تأزم الوضع بالنسبة للدول النامية، فبالإضافة للعوامل الخارجية المتعلقة بالظروف الاقتصادية الدولية، هناك عوامل داخلية مرتبطة بالسياسات المالية و النقدية المطبقة و الخيارات الاقتصادية المنتهجة من قبلها.

و قد ساعد على تدهور تلك الأوضاع غياب الهياكل في الدول النامية التي كان من الممكن أن تخفف من الأزمة، و كانت هذه الأسباب مشتركة بين أغلبية الدول النامية، كما يلاحظ الملاحظون أن كل الجهود التي بذلتها و تبذلها بلدان العالم الثالث فإن ثقل مديونيتها في ازدياد مطرد، ذلك أن حجم تلك الديون قد تحول من 658مليار دولار سنة 1980إلى قرابة الـ 1770 مليار دولار سنة 1993[1]، ثم حوالي 2200مليار دولار سنة 1998.

فهذه الأزمة لابد و أن تقف وراءها أسباب تتنوع من داخلية إلى أخرى خارجية و التي سنتناولها في:

- **المطلب الأول**: الأسباب الداخلية لازمة المديونية الخارجية للدول النامية.
- **المطلب الثاني**: الأسباب الخارجية لازمة المديونية الخارجية للدول النامية.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية لازمة المديونية الخارجية للدول النامية:

1- السياسات الاقتصادية:

من بين الأسباب الداخلية لأزمة المديونية تلك العوامل المرتبطة باختيار نماذج تنموية أدت بالنسبة لأغلب الدول إلى تفاقم وضعيتها في بداية السبعينات، فقد استعملت الأموال المقترضة لتمويل الاستثمار الإنتاجي على الرغم من ضعف ربحية المشاريع أو انعدامها و كان ذلك راجع لعدم استعمال مفهوم الربحية أو المردودية.

لأن المشاريع الممولة كانت تابعة للقطاع العمومي و التي لا تتجاوز طاقتها الإنتاجية أكثر من 15% ثم لتتحول هذه السياسات مع بداية الثمانينات إلى تغطية العجز في المواد الاستهلاكية و رفع مستوى الاستهلاك المحلي فأصبحت هذه الدول تعيش فوق طاقتها نتيجة زيادة الامتصاص الداخلي[2].

---

[1] walden Bello & Shea Cunningham, **«comment soumettre les peuples du sud aux lois du marché de l'ajustement structurel et ses implacable desseins»,** le monde diplomatique. n=°486. septembre 1994. p 8-9.

[2] وهب علي، **"الديون الخارجية وسيلة لابتزاز الدول النامية و نهب ثرواتها"**، المنطق. العدد 66- 69. ذو الحجة محرم 1411. ص 188.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2- غياب ادخار محلي لتمويل الاستثمارات الضرورية:

يرجع هذا النقص في الادخار المحلي في البلدان النامية في أغلب الأحيان إلى عدم وجود جهاز إنتاج متطور يولد دخولا ووفرة، وهناك سبب آخر لانعدام الادخار و هو تريب الأموال إلى الخارج من طرف أصحاب الأموال، حيث Ž ملاحظة أن أموال العالم الثالث تنتقل إلى بلدان الشمال و تغذي بنوكها و تقوم هذه الأخيرة من جديد من إقراضها إلى نفس هذه الدول التي أتت منها، كما أن غياب عامل سياسي مهم ألا و هو الديموقراطية يؤدي إلى الاستبداد، فأصبح بذلك أصحاب الأموال يخشون مصادرة إثار مبادراتم الاقتصادية، و لذا صاروا يجتنبون إنجاز المشاريع ذات المدى الطويل و يفضلون توظيف الأموال في التعاملات التضاربية قصيرة المدى و مرتفعة الفائدة.

كما يلاحظ أن غياب الديمقراطية و عدم وجود الضمانات الكافية للاستثمار الطويل الأمد يؤديان إلى تكفل الدولة بتمويل هذا الاستثمار و من ثم إلى الاستدانة[1].

3- غياب سياسة سليمة للاقتراض الخارجي:

لم يكن لدى البلاد النامية بصفة عامة أي استراتيجية واضحة حول حدود و طبيعة و مجالات الاستخدام الرشيد للقروض الخارجية، و لم تأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الأساسية المحددة لقدرة الاقتصاد الوطني على الوفاء بأعباء ديونه الخارجية، بحيث أفرطت كثيرا فغي الاقتراض الخارجي و اعتبرته بديلا للإنجاز المحلي، بسبب وفرة المصادر الخارجية للاقتراض حيث كانت هناك "تخمة" في السيولة الدولية (من جراء تدوير الفوائض النفطية).

من هنا لم تحرص هذه الجهات على مراعاة قدرة المدين على السداد مستقبلا و لم تعط لحسن استخدام المدين للقروض أية اعتبارات، و كان ما يهم تلك الجهات هو الإقراض لتلك الدول و بأحجام كبيرة و بأسعار فائدة مرتفعة سعيا وراء أرباح فوائد خيالية تحققها من وراء هذا النشاط[2].

4- تسيير المديونية الخارجية:

تطرح المديونية الخارجية مشاكل حساسة على مسؤولية الدول النامية أنه يجب الوصول إلى ضبط المستحقات الواجبة التسديد و تقدير المستوى الذي يمكن من خلالها تحديدها دون صعوبة إدارة المديونية و تسيرها نعني تعريف العلاقة بين ثلاث متغيرات: الدخول المتحصل عليها من الصادرات. خدمات مديونية الديون الجديدة، و من ثم فعلى كل دولة مدينة أن تقوم بتثبيت مستوى أعلى

(1) أحمد هني، مرجع سابق. ص 25.
(2) رمزي زكي، **أزمة القروض الدولية**، القاهرة. دار المستقبل العربي. 1987. ص 133.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

للمديونية، و يكون معدل الزيادة على هذا المستوى بدلالة القدرة على الاقتراض و السبيل الواحـد إلى ذلك هو توجيه المبالغ المقترضة لتمويل أنشطة لها معدل مردودية كاف لضمان خدمات المديونية[1].

إن الإخلال بذه القواعد في تسيير المديونية و استخدام القروض سواء في النشـاطات العقيمـة الإنتاج و الربحية مثل النفقات الإدارية أو النشاطات الغير ناجعة و التي لا تسـمح باسـتمداد العملـة الصعبة، في هذه الحالة فإن القروض الخارجية ليس لها أثر على المدى الطويل سوى رهن مسبق لجزء من الإيرادات الخارجية المستقبلية للبلد المدين.

5- فشل برامج التعديلات الهيكلية في بعض الدول:

أصدر البنك العالمي في 13 مارس 1994 دراسة حول الإصلاحات الهيكلية في حـوالي 26 دولة افريقية ففريق الخبراء الذي كلف بإعداد الدراسة خلص إلى نتائج مهمة ترجع سياسات الإصـلاح الهيكلي إلى فشل الأنظمة الإفريقية التي لم تستمر في برنامج التعديل الهيكلي إلى نايته، و تعترف الدراسة أنه بمساعدة البنك العالمي و المقرضين في إنفاق مبالغ ضخمة في مشاريع استثمارية فاشلة، و هذا ما يجعل إمكانية التخفيف منن المديونية أمرا مستبعدا بل الأرجح هو تراكم الديون و مستحقاتا.

6- التسلح و الإنفاق الضخم على الأبحاث العسكرية:

تنفق الدول النامية الأموال الطائلة على التسلح العسكري و بالتالي الوقوع في مأزق المديونيـة الخارجية دون الحصول على مردود مالي من ذلك الإنفاق لخدمة الاقتراض الخارجي.

أكد الاتحاد الأمريكي لحقوق الإنسان و التنمية الاجتماعية أن العالم كان ينفـق في منتصـف الثمانينات على التسلح مبلغ 200 مليون دولار كل 24 ساعة و أن ثلاثة أرباع هذه الأسلحة تشتريها دول العالم الثالث، و يعقب د.رمزي علي إبراهيم سلامة هذا الخبر بقوله:"و من المفارقات المؤلمة أن ثمن صاروخ واحد عابر للقارات يمكن أن يزود 50 مليون طفل يتضورون جوعا في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية بالغذاء، و يشيد (65) ألف مركز طبي و (34) ألف مدرسة ابتدائية، وثمن غواصة ذرية يشيد (40) ألف مسكن شعبي، وثمن طائرة قاذفة نووية يمكن أن يقيم (75) مستشفى سعة كل واحد مائـة سرير[2].

و تذكر بعض الدراسات أن أكثر من 95% من الحروب والنزاعات التي تحدث العالم يكون مسـرحها العالم الثالث.

---

(1) Pascal Arnaud, **La dette du tiers mondes,** Paris. La découverte. 1988. p35.

(2) رمزي علي إبراهيم سلامة، **"أزمة الديون الخارجية و البلدان النامية"**، مجلة الاقتصاد الإسلامي. دبي. ربيع الثاني 1409هـ. ص 19.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

كما أشار تقرير التنمية لعام 1988 أن الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الإجمالي يبلغ أعلى معدلاته في العالم في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا[1].

7- العجز في ميزان المدفوعات:

إن التدهور المريع في ميزان المدفوعات قد زاد من أزمة الاستدانة، كما أنه من دوافع الاستدانة وجود فجوة في الموارد الأجنبية (العملة الصعبة) في الدولة الناتجة أساسا عن زيادة قيمة الواردات على قيمة الصادرات مما سبب عجز في الميزان الجاري للدولة المدينة، و لسد تلك الفجوة في الحساب الجاري لجأت الدول إلى الاستدانة من المصادر الأجنبية، وقد كان التدهور المستمر في شروط التبادل التجاري الذي كان لصالح الدول المتقدمة و النوع المحدود لصادرات الدول النامية و اعتمادها الكبير على الواردات تأثيرا بالغا في زيادة عجز موازين مدفوعاتها، حيث عانت هذه الدول من تدهور نسب المبادلة بين المواد الأولية التي تصدرها و المواد الاستهلاكية والصناعية التي تستوردها من البلاد الرأس مالية[2] مما ضعف من قدرتها الذاتية على الاستيراد بسبب تردي صادراتها.

و تؤدي الاختلالات المزمنة في الميزان الجاري و الميزان التجاري إلى تدهور ميزان المدفوعات، الأمر الذي يستدعي البحث عن مصادر تمويل لسد هذا العجز، وعادة ما تلعب التحويلات الجارية دورا رئيسيا في تغطية جزء من هذا العجز في ميزان السلع و الخدمات[3].

بينما يغطى الجزء الآخر بواسطة القروض الخارجية مما زاد من تراكم المديونية الخارجية في هذه الدول و تعاظم عبئ خدماتها، فأدى في العديد من الدول إلى ظهور المتأخرات و بالتالي زيادة الضغط على موازين المدفوعات، فالاختلال الكبير في ميزان المدفوعات بالحساب الجاري للدول النامية المستوردة للنفط و الذي تفاقم بسبب واقع الأزمة على صادراتها و ارتفاع أسعار الفائدة مما انجر عنه عجز سنوي قدر بين عامي 1979 و 1980 بـ 80 مليار دولار متجاوزا الـ 90 مليار دولار سنة 1981[4].

في حين ظلت الدول النامية المصدرة للنفط تحقق فائضا في حساباتها الجارية حتى عام 1986 أين بدأت تحقق عجزا وذلك راجع لإنخفاض أسعار النفط.

---

(1) عبد اسما عيل عبد سعيد، **أزمة المديونية الأجنبية في العالم الإسلامي**، بيروت. دار ابن حزم. ط1. 1996. ص 18.
(2) رمزي زكي، **فكر الأزمة**، مرجع سابق. ص 152.
(3) هدى علي البان، **آثار المديونية الخارجية على اقتصاديات الجمهورية اليمنية**، (ورقة عمل مقدمة إلى دورة المجلس الخاص بالقروض) اليمن. 1999. ص 17.
(4) فيديل كاسترو، **أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على البلدان المتخلفة**، هافانا. مديرية النشر لمجلس الدولة. 1983. ص 104.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

كذلك تجدر الإشارة إلى أن النشاط الغير محدود والشركات المتعددة الجنسيات لا تزال تساهم في تدهور موازين المدفوعات وذلك عبر تحويل الفوائد من البلدان المتخلفة حيث توجد الفروع إلى الشركات الأم في المناطق الأخرى من العالم.

ذلك ما يزيد من عجز موازين مدفوعات الدول النامية مما يدفعها للاستدانة لتغطية تلك العجوز مما يزيد من نسب الدين والفوائد المترتبة عليه.

8- هروب رؤوس الأموال:

إن تفاقم أزمة المديونية الخارجية كشف لعدد كبير من الدول المدينة عن وجود فساد إداري ضخم في أجهزة الدولة، وقد نجم عن ذلك نهب جانب كبير من القروض الخارجية التي عقدتا خلال حقبة السبعينات وأوائل الثمانينات[1].

هذه الأموال الكبيرة التي نبت من القروض Ź تريبها للخارج وأودعت في بعض البنوك الخارجية لحساب من استولوا عليها بحثا عن فوائد أفضل بعيدا عن المخاطر السياسية، ومن أهم الدوافع التي تحفز هذه الأموال للهروب إلى خارج البلاد نجد[2]:

- المغالاة في سعر الصرف ونظم الرقابة على الصرف
- الضرائب المرتفعة على الدخول
- عدم استقرار الأحوال الاقتصادية و السياسية
- القيود المفروضة على نشاط القطاع الخاص
- العقوبات الصارمة المتعلقة بالنقد الأجنبي.

وقد أدت هذه الظاهرة إلى إحداث ضغوط جديدة على موازين المدفوعات للدول النامية حيث أنه في الوقت الذي تلجأ إليه الدول المدينة للاقتراض الخارجي فإن جزء هاما من هذه القروض يتسرب إلى الخارج وذلك ما يدفع هذه الدول إلى الاستدانة من جديد ويصعب قدرتا على الوفاء بأعباء ديونا تجاه الخارج.

يتضح من الجدول الآŹ الأموال الكبيرة المهربة من الدول النامية تجاه بنوك الدول الصناعية الكبرى.

(1) نفس المرجع السابق. ص 125.
(2) رمزي زكي، **فكر الأزمة**، مرجع سابق. ص 186.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

جدول رقم(5): هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية خلال الفترة (1973-1987).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدول		احتياج التمويل	هروب رؤوس الأموال	نسبة الهروب(%)
مجموع الـ 31 دولة في طريق النمو		258842	278938	51.9
إفريقيا	منطقة الفرنك	221249	8634	28
	خارج منطقة الفرنك	16561	28945	63.6
أمريكا اللاتينية		138465	151197	52.2
جنوب شرق آسيا		42814	42165	49.6
الدول المغاربية و مصر		38852	47997	55.3

Source : Marc Raffinot, **"Dette extérieur et ajustement structurel"**, paris. Edicef. 1991. p68.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية لأزمة المديونية الخارجية:

هنالك أسبابا خارجية لا ترجع إلى السياسات والظروف الداخلية للبلدان الناميـة في تفسـير ظاهرة المديونية الخارجية، وتبين عدة دراسات لأسباب تلك الأخيرة أن التصرف الشخصـي لحكـام ورؤساء الدول النامية وسوء التسيير في هذه الدول لا يدخل إلا بقدر 20% في إحداث الأزمة، أمـا العوامل الخارجية وتصرفات البنوك الخارجية الأجنبية فهي تدخل بنسبة 80% في إحداث الأزمـة[1]، والتي يمكن حصرها في:

1- أزمة النظام الرأسمالي:

إن الإجراءات الاقتصادية للبلدان الصناعية الرئيسة تؤثر بشدة على الاقتصاديات البلدان النامية. فمنذ حقبة السبعينات من القرن الماضي دخلت الرأسمالية العالمية في أزمة هيكلية شـديدة المـراس وفي محاولة منها للتخفيف من حدة تلك الأزمة لجأت على الصعيد العالمي إلى تطبيق نوع من الكلانية العالمية من خلال ضخ المزيد من النقود في السوق العالمية من أجل زيادة حجم الطلب الدولي، ومن هنا جاءت هستيريا الاقتراض المتزايد الذي حدث في السبعينات وخاصة بعد أن حدث ما يمكن تشـبيهه بإضـفاء طابع قطاع خاص على نضام النقد الدولي حيث أصبحت قواعده وآلياته واتجاهات حركته تتبـع مـن سياسات البنوك التجارية، وقد تجاوبت مصالح هذه البنوك مع مصالح الدول الرأسمالية الصناعية.

فقد جاء في تقرير أعدته اللجنة المستقلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة المستشـار الألمـاني السابق **"فيلي برانك"** المعنون بـ **"الشمال و الجنوب- برنامج من أجل البقاء"** ما يلي:

[1] أحمد هني، مرجع سابق. ص27.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

"لقد اعتمد النشاط الاقتصادي في الدول في الدول الصناعية خلال السنوات الأخيرة الماضية إلى حد كبير على ما يحدث من إعادة تدوير لكميات ضخمة من الفوائض المالية – ما يعرف بالدولار الأمريكي- من خلال البنوك التجارية و على الأخص إلى الدول النامية المتوسطة الدخل فقد ساعد هذا على تجنب حدوث ارتفاع أكثر في مستوى البطالة و في حجم الطاقة الإنتاجية المعطلة بل وحتى في مستوى التضخم"[1].

فالعالم الغني يعاŽ مشكلاته على حساب العالم الفقير. والديون الأجنبية تعتبر أداة لتدعيم عملية إدماج الدول النامية في الرأسمالية العالمية[2].

2- الصدمات البترولية المتتالية 1973-1979-1986:

كان لارتفاع سعر البترول من 03 دولار سنة 1973 إلى أكثر من 30 دولار في 79-1980 أثرا كبيرا في تضخيم الفاتورة البترولية للدول المستوردة للبترول حيث قدرت على التوالي بـ : 7 مليون دولار سنة 1973 - 24 مليون دولار لسنة 1974 - 100 مليون دولار سنة 1981.

أما بالنسبة للدول المصدرة للبترول (OPEP) فقد تولدت فوائض ضخمة في موازين مدفوعاتا مثلت هذه الفوائض زيادة صافية في المدخرات العالمية في تلك الفترة، و إن لم تنفق أو يعاد تدويرها بإعادة إقراضها فستؤدي حتما إلى انخفاض دولي في مجموع الطلب و من ثم إلى كساد عالمي.

و قد لعبت السياسات الاقتصادية في البلدان الصناعية دورا معتبرا أساسيا في تفجير أزمة الدين في الدول النامية فقد Ź وضع الفوائض المالية لدول (OPEP) في البنوك التجارية على شكل ودائع قصيرة الأجل مما أدى إلى خلق سيولة فائضة في النظام المصرفي العالمي، الأمر الذي دفع البنوك إلى إعادة تدوير الفائض (تشغيل) المالي على شكل قروض للدول النامية التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتا، تحت تأثير ثقل الفاتورة البترولية (الدول المستوردة للبترول)، حيث ارتفع حجم الدين الإجمالي لهذه الدول من 91 مليون دولار لسنة 1972 إلى 433 مليون دولار لسنة 1980 ثم إلى أكثر من 1200 مليون دولار لسنة 1989.

أما الصدمة البترولية الثالثة لسنة 1986 فقد كانت لها آثار سلبية على الدول المصدرة للبترول نتيجة للانخفاض المفاجئ لسعر البترول من 35 دولار إلى 10 دولار سنة 1986، و على سبيل المثال سجلت عينة من 24 دولة مصدرة للبترول خسارة قدرت بـ 70 مليون دولار لسنة 1986، في حين مئات من الدول النامية المستوردة للبترول حققت فقط 20 مليون دولار كربح.

---

(1) رمزي زكي، **"الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية و التصدر الموضوعي"**، مجلة النفط العربي و التعاون العربي. المجلد 13. العدد 2. 1987. ص 22- 23.

(2) فؤاد مرسي، **"الرأسمالية تجدد نفسها"**، عالم المعرفة 147. الكويت. مارس آذار 1990. ص314- 323.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

جدول رقم (6): آثار الصدمات البترولية الأساسية على الدول النامية:

مختلف الصدمات	آثار الصدمة (مليار دولار)
صدمة أسعار البترول	260
ارتفاع أسعار الفائدة	41
تدهور معدلات التبادل	79
تدهور حجم الصادرات	21
الموع	401

المصدر: أحمد هني، مرجع سابق. ص 31-32.

3- ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة أعبائها الحقيقية:

كان الارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة التي اقترضت بها مجموعة الدول المدينة دورا حاسما في تفاقم مشكلة الديون العالمية، حيث أدى هذا الارتفاع إلى زيادة المبالغ التي أصبحت تضطر هذه الدول لترخيصها لدفع أعباء الديون، في الوقت التي تعرضت فيه موارد النقد الأجنبي لتلك الدول للتدهور و التقلب، وكان من الطبيعي والحال هذه أن تتكبد مجموعة البلاد المدينة مبالغ متزايدة عبر الزمن في بند خدمة مدفوعات فوائد ديونها الخارجية.

هكذا نستطيع تقرير أن هذا الارتفاع الشديد الذي حدث في أسعار الفائدة الاسمية (خلال السبعينات) و في أسعار الفائدة الحقيقية (خلال الثمانينات) قد أدى إلى تفاقم أزمة الديون العالمية، فقد وصلت أعباء الفائدة إلى مستوى خطير و أصبحت تبتلع نسبا كبيرة من موارد النقد الأجنبي بالبلاد المدينة، ومن هنا لا يستطيع أي باحث أن يهمل أثر هذا الارتفاع في وصول أزمة الديون العالمية إلى هذا الوضع الحرج الراهن الذي تعاني منه[1].

كما أن الفائدة التي كانت تقترض بها الدول المدينة تعتبر مرتفعة في حد ذاتها، ولا يحقق استخدامها في هذه الدول النسبة التي اقترضت بها، حيث يشير الأستاذ أحمد هني إلى ذلك بقوله "أما أسعار الفائدة أي ثمن القرض فكان في الفترة ما 1981 و 1986 دائما فوق 11% و يعني هذا أن سداد عائد 11% في السنة يتطلب توظيفا صناعيا للمال يعود على الأقل بربحية قدرها أكثر من 11% أي نادرة الوجود في العالم الثالث"[2].

---

[1] فهد الفانك، **"أزمة المديونية الخارجية"**، مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. العدد 133. الفصل 3. السنة 15. سنة 1990. ص 73.

[2] أحمد هني، مرجع سابق. ص 29.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

و يقول الدكتور جورج قرم:"أن الزيادة السريعة للقروض يعود بصورة خاصة إلى الفوائد الـتي ارتفعت نسبة تزايدها السنوية الوسيطية إلى 42.2% و هي نسبة تفوق نسبة تزايد الديون نفسها"[1].

4- الأثر على سعر صرف الدولار:

في الفترة (79-1983) قدر ارتفاع نسبة المديونية بحوالي (5/2) يعود أساسـا إلى انخفـاض سعر صرف الدولار من حوالي 4 فرنك فرنسي سنة 1980 إلى 10 فرنك فرنسي سنة 1985 و في دراسة أنجزت سنة 1983 من طرف clin-willin من معهد الاقتصاد الدولي بواشنطن قدر فيهـا التأثيرات المتأتية من الصدمات الكبرى لاقتصادية الدول النامية كان و لا زال لها أثار على نمو وتـراكم مديونيتها.

5- تدهور التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول النامية:

إن هذا التدهور في شروط التبادل التجاري أدى بشكل مباشر إلى التأثير عل حالة ميزان المدفوعات لبلاد النامية و من ثم زيادة الميل للاستدانة وتشير الإحصائيات الدولية بصفة عامة إلى أن مجموعة البلاد المتخلفة قد عانت خلال عشرية السبعينات والثمانينات من تدهور أسعار المنتجات الأولية، وذلك بمقابل أسعار السلع المصنعة التي تستوردها وقد زاد هذا التدهور حدة مع فترة التسعينات خاصة في أسعار الوقود حيث انخفض سعر البرميل الواحد من البترول سنة 1985 إلى أقل من 13 دولار، هذا الانهيار المستمر لأسعار المواد الأولية أدى إلى انخفاض احتياطات العملة الصعبة للعديد من البلدان كنتيجة مباشرة، مما يجعل الدول النامية عاجزة عن دفع خدمات ديونا المتزايد[2].

---

[1] جورج قرم، **التبعية الاقتصادية مأزق الاستدانة في العالم الثالث من منظور تاريخي**، بيروت. دار الطليعة للطباعة و النشر. 1980. ص 99.

[2] أديبايو أديجو، **"البحث عل حلول للديون الإفريقية"**، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية. جامعة الجزائر. عدد 13. الفصل 8. 1989.ص 25.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المبحث الرابع: الحلول المقترحة لمعالجة أزمة المديونية الخارجية وآثارها:

منذ أزمة 1982 تعمل الدول سواء المدينة أو الدائنة من التوصل إلى حلول تسمح بتجنب انقطاع العلاقات المالية والدولية أي تجنب وقوع المدين في حالة التوقف عن السداد، وجعل النظام المالي الدولي خارج دائرة الانيار، لا من أجل مصلحة الدول المدينة بقدر ما تعمل هذه الحلول على خدمة مصالح الدول الدائنة.

وقد برزت في هذا الصدد حلول كثيرة لأزمة المديونية اقترحت من قبل المؤسسات المالية الدولية و البنوك والحكومات التابعة للدول المدينة، إضافة لأطروحات مفكرين وخبراء منهما أخذ طريقة إلى التطبيق ومنها ما بقي على مستوى التنظير فقط:

وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

- **المطلب الأول**: الحلول المقترحة من قبل المؤسسات المالية الدولية.
- **المطلب الثاني**: الحلول المقترحة من قبل الدول الدائنة والمدينة.
- **المطلب الثالث**: الحل الأكثر استعمالا إعادة الجدولة و مشروطية صندوق النقد الدولي.

المطلب الأول: الحلول المقترحة من قبل المؤسسات الدولية:

يشكل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أهم مؤسسات "بريتون وودز" «Bretton Woods» وعلى ذلك سنحاول توضيح إستراتيجية وأساليب عمل هذه المؤسسات لمكافحة أسباب أثار المديونية، وكيف أن هذه الأخيرة "الأساليب والإستراتيجية" تعمل عل ضمان مصالح الدول الكبرى اقتصاديا، فحتى الحلول التي من الفروض أن نساهم في تخفيف وقع الأزمات فبالعكس فإنا تعود سلبا عل الدول النامية لكونا أدوات في يد الدول الدائنة.

الفرع الأول: إستراتيجية البنك الدولي:

إن عبارة "البنك الدولي" غير دقيقة إن أن المؤسسة تسمى رسميا " مجموعة البنك العالمي The –World Bank Groupe-وتشمل على: " البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية" –" الجمعية الدولية لإعادة الإعمار و التنمية"- " الجمعية الدولية للتنمية"- " الشركة المالية الدولية " – "الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات" و" المركز الدولي لإدارة النزاعات المتعلقة بالاستثمارات" وفي نشراتنا تستعمل المجموعة عبارة " البنك الدولي" للدلالة على " البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية" وكذا " الجمعية الدولية للتنمية" وسوف نتبع المصطلح نفسه هنا، ذلك أن الأجهزة الباقية تقوم بأعمال محدودة تعتبرها هامشية بالنسبة إلى الموضوع الذي نعالجه في بحثنا هذا.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

يمارس البنك العالمي سلطة واسعة جدا في العالم ويقوم بنشاط إنساني متعدد الأشكال، هو وحده اليوم الذي يمنح قروضا للدول الأشد فقرا، فخلال العقد الأخير منح بلاد العالم الثالث قروضا طويلة الأجل بمقدار يزيد عن 225 مليار دولار.

يؤمن البنك إنشاء البنى التحتية بقروض الاستثمار وفي بعض الحالات في النيجر مثلا يغطي أيضا (في المركز الثاني بعد المانحين باتفاقات ثنائية) العجز في الميزانية لبلد يعاني الفقر الشديد، وهو يمول كل عام أيضا مئات من مشاريع التنمية، وبتعبير مصرفي يعد البنك الدولي اليوم في كل مكان " المقرض بالدرجة الأخيرة"، الشئ الذي يمكنه من أن يفرض على مدينيه الشروط التي يراها، ومن غير البنك العالمي يقبل أن يمنح أي قرض لبلاد مثل تشاد وهندوراس أو مالاوي أو كوريا الشمالية، أو أفغانستان؟[1].

ويتبع البنك العالمي في نشاطه اليومي معايير مصرفية صارمة ويستبعد ميثاقه أي شروط سياسية أو سواها، ومع ذلك ممارساته محددة بمفهوم مركب ذي منشأ غير مصرفي بل أيديولوجي يدعي " توافق واشنطن"*وللإطلاع بكثب على فلسفة البنك العالمي ورؤيته لمشكلة المديونية نعرض وبإيجاز شديد فحوى برنامجه الذي يقترحه، وتجب الإشارة إلى كون أن السياسات القصيرة المدى التي يمليها صندوق النقد الدولي على الدول المدينة تتكامل بشكل عضوي مع السياسات التكييفية التي يمليها البنك العالمي وكلتا المؤسستين تعملان بشكل منسق لتفادي اضطراب للمواقف إزاء البلاد المدينة[2].

- السياسات التجارية:

وتشمل هذه السياسات الإجراءات المتعلقة بالجوانب التالية:

- سياسة أسعار الصرف.
- سياسة إصلاح التعريفات الجمركية وتحرير الاستيراد.
- رفع حواجز التصدير وتحسين الدعم للمصدرين عن طريق تأمين التصدير وتمويله، وتنشيط الهيئات الموكلة به وضبط البرامج الخاصة بأهم قطاعاته.

---

[1] جان زيغلر، **سادة العالم الجدد "العولمة، الناهبون، المرتزقة، الفجر"**، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ديسمبر 2003. ص 158.

* توافق واشنطن هو اسم الأيديولوجية التي تحكم ممارسات الفاعلين الحقيقين في الساحة الدولية، وتتلخص بمجموعة من الاتفاقات غير الرسمية Gentleman Agreements عقدت خلال الثمانينات والتسعينات فيما بين أهم الشركات العابرة للقارات ومصاريف وول ستريت وبنك الإحتياط الفدرالي "البنك المركزي الأمريكي" ومؤسسات مالية دولية " البنك الدولي + صندوق النقد الدولي..." وفي عام 1989 وضع جون وليامسون Jhon Williamson قواعد هذا التفاهم.

[2] رمزي زكي، **أزمة القروض الدولية**، مرجع سابق. ص 206.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- **السياسات القطاعية:** وتشمل:

- **السياسة الطاقوية**: التي تدف إلى إعادة تطوير المصادر المحلية وتشجيع زيادة الصادرات منها.
- **السياسة الزراعية:** وتدف إلى إعادة النظر في نظم الأسعار من أجل تحريها ونظم الضرائب، وتطوير نظام التسويق بالتركيز على تطوير الزراعات التصديرية.
- **السياسة الصناعية:** تدف لتطوير نظام الحوافز والاهتمام بالفروع الصناعية الموجهة نحو الاستثمار الأجنبي المباشر.

- سياسة الاستثمار الحكومي: وينطلق البنك الدولي من مراجعة سياسة الأولويات للقطاعات ودعم قدرات المؤسسة المكلفة يوضع وينفذ برامج الاستثمارات الحكومية كل ذلك في ظل هيكل التغيير للأسعار الدولية والموارد المتاحة محليا.

- السياسة المتعلقة بمؤسسات القطاع العام: وهنا يركز البنك العالمي ويرى ضرورة إعطاء الأولوية للقطاع الخاص باعتباره ذو كفاءة أحسن في استخدام الموارد وبالتالي يتعين إعادة النظر في مؤسسات القطاع العام ورفع الدعم عنها وتركها للمنافسة.

- سياسة تعبئة الموارد: وذلك عن طريق سياسة الميزانية وسياسة أسعار الفائدة والتحكم فيها ونشير هنا أن الشروط المتعلقة با مشتركة مع صندوق النقد الدولي في هاتين السياستين.

- سياسة إدارة المديونية: تشمل هذه السياسة الآليات المختلفة التي تمكن الدولة من تغطية خدمة التموين السنوية إذن فقروض التكييف الهيكلي تخلف البيئة المناسبة لضمان استرداد ديون البنك وأرباحه، وكذلك لغيره من الدائنين من خلال ما يحدث من جو مناسب يجعل الاقتصاد المدين مهيأ بشكل أساسي للاستجابة لحاجات رأس المال الدولي[1].

فهذه الإجراءات التي حاولنا تخليصها لعناصر التكييف مجتمعة تدف إلى جر تدريجي للبلد المدين إلى اقتصاد ليبرالي مشوه وتابع.

الفرع الثاني: إستراتيجية صندوق النقد الدو5:

هناك ديمقراطية من نموذج خاص تسود داخل صندوق النقد الدولي (FMI)تصوت الدول الأعضاء في الصندوق وعددها 183 كل بحسب قدرتا المالية "دولار واحد صوت واحد" الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة تملك 17% من حقوق التصويت، إن قدرة الولايات المتحدة المالية وواقع أن الدولار يلعب دور العملة الاحتياطية لدولية يمنحها وزنا حا2ا داخل هذه المنظمة.

[1] شيريل بيار، **البنك الدولي دراسة نقدية**، (ترجمة أحمد فؤاد بلبع). القاهرة. سينا للنشر. 1994. ص 63- 64.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

يعنى الصندوق بالكثير من القضايا فهو يسعى لضمان استقرار النقد و المبادلات، بالإضافة إلى محاولاته الوقوف ¸انب الدول الأكثر فقرا التي لا تملك القدرة عل تمويل الحد الأدb من البنية التحتية الذي يشكل عائقا أمام التنمية، كما أن الصندوق يحاول إيجاد حلولا لعدم فعالية الخدمات العامة المتحجرة في معظم الأحوال وكذا إيجاد حل للفساد...اb.

ويرى كبار خبراء الصندوق أنه إذا كان البلد يواجه عدم توازن خارجي، فإن ذلك سينعكس في زيادة عجز الحساب الجاري، الأمر الذي يتطلب زيادة الاقتراض الخارجي لتمويل هذا الاختلال الناجم عن عوامل دائمة، وإذا لم يتخذ البلد الإجراءات السياسات الضرورية للتكيف، فإن الحاجة لتمويل العجز بموارد خارجية سوف تستمر [1].

تجد أزمة المديونية عادة طريقها بالالتزام الأطراف الأربعة المرتبطة با بالمساهمة الفعالة في إيجاد حل لها وهي: الدول المدينة – الدول الدائنة – البنوك الخاصة – المؤسسات المالية الدولية.

فالدولة المدينة تقوم بتطبيق إصلاحات هيكلية لاقتصادها والتي تملى عليها وتمس كل المالات: السياسة الميزانية والنقدية - سياسة أسعار الفائدة – أسعار الصرف - السياسة الضريبية - الاستثمارات الخارجية - سياسة النفقات العامة...، و كل ما كانت الدولة نفسها عبر أجهزتا الذاتية تقرره قبل اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية.

والدول الدائنة من جهتها تلتزم بزيادة نمو اقتصادياتا لتنشيط الاقتصاد العالمي، وحل مشاكل موازين مدفوعات الدول التي تعاني عجزا بالإضافة لإمكانية تخفيض أسعار الفائدة عن تلك السائدة في السوق و تخفيف مدفوعات الفائدة المستحقة على تلك الدول المدينة[2].

لكن ما تجدر الإشارة إليه هو أنه إذا كان الصندوق يتصدى بعض الأحيان لقضايا حقيقية فإنه يطبق طرقا غير جيدة وأحيانا تكون كارثية، وهذا رأي "JOSEPH STIGLITZ" الذي جرد في منتصف عام 2000 pلة انتقادات ضد ممارسات صندوق النقد الدولي وكان قد استقال من منصبه كنائب للرئيس والاقتصاد الأول في البنك العالمي.

ويتهم ستيغلتز على وجه الخصوص صندوق النقد الدولي بأنه فاقم بتدخله الأزمة المالية التي ابتلعت في النصف الثاني من التسعينات اقتصاد عدة بلاد في آسيا، وبأنه كان المسؤول المباشر على إغلاق عدة معامل وشركات تجارية متسببا بذلك بحالة الفقر التي غرق فيها الملايين من العمال وأسرهم[3].

---

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، القاهرة. دار المستقبل العربي. 1981. ص 88.

[2] عجيمية محمد عبد العزيز و يسرى أحمد عبد الرحمن، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الإسكندرية. الدار الجامعية 1999. ص 259.

[3] جون زيغلر، مرجع سابق. ص 184.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

هذا عل غرار ما حصل ولازال في دول أمريكا اللاتينية، فخلال الستينات كان مجموع ديون دول أمريكا اللاتينية يساوي 60 مليار دولار تقريبا، عام 1980 أصبح يساوي 206 مليار دولار وبعد عشر سنوات زاد هذا الدين إلى ضعفيه أي 443 مليارا، و اليوم يقارب 750 مليار دولار، فلقد كان صندوق النقد الدولي السبب في تحويل مبلغ 25 مليار دولار كل سنة لمصلحة الدائنين على مدى ثلاثين عاما.

باختصار فمنذ ثلاثين عاما اضطرت دول أمريكا اللاتينية إلى تخصص كل سنة 30 إلى 35 % من قيمة صادراتا لإطفاء الدين، وفي عام 2001 كان على كل فرد في أمريكا اللاتينية بما في ذلك (المسنون والأطفال) أن يدفع 2550 دولار للدائنين من بلاد الشمال الغنية[1].

عموما ومنذ ظهور أزمة المديونية ما فتئ يتزايد عدد البلدان الموقعة على اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي فمنذ شهر ديسمبر 1995 إلى جويلية 1998 وقعت 58 دولة مع الصندوق سواء باتفاق تثبيت أو اتفاق موسع للقروض أو تسهيل التعديل الهيكلي المدعم.

كما أن الصندوق يعتبر أساسا لقبول نادي باريس ونادي لندن طلبات إعادة الجدولة للديون فخلال الفترة الممتدة من 1983 إلى 1989 وقع نادي باريس على أكثر من 100 اتفاق مع 46 دولة تملت تخفيف الديون بمبلغ 92 مليار دولار، ومن 1991 إلى 1999 وقعت أكثر من 60 اتفاق إعادة جدولة[2].

وستناول بأكثر تفصيل لشروط صندوق النقد الدولي وعلاقاته بالدول المدينة في المطلب الثالث.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة من قبل الدول الدائنة والمدينة:

الفرع الأول: اقتراحات الدول الدائنة:

لقد شهد منتصف الثمانينات عدد من المقترحات بالإجراءات لتنشيط إستراتيجية معالجة الديون وذلك محاولة لإنقاذ الدول المدينة من الإفلاس تقوية قدرتا على الدفع، ونتيجة لذلك وخوفا من ضياع الديون الضخمة التي قدمتها الدول الدائنة، فبدأ العديد من الاقتصاديين و المحللين في تقدم اقتراحات للخروج من الأزمة ابتداء من 1985، هذه الاقتراحات قائمة على أساس:

(1) Maurice Lemoine, **« état national et développement»,** le monde diplomatique. n°570. septembre 2001. p16.

(2) Jeam Pirre Patat, **« la dette des P.V.D (1982/2000) »,** la documentation francaise. n° 5124. décembre 2000. p 102.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

انك إذا أردت أن تستعيد ديونك الضخمة من مدينك فلن ينفعك العمل على إفلاس هذا المدين، إنما عليك أن تجهد في أن تساعده على تقوية قدرته على الدفع، حتى لو أضطرك الأمر أن تنتظر، فكلفه الانتظار أفضل من ضياع الديون على حد تعبير الأستاذ رمزي زكي.

هذه المقترحات هي:

1 - مخطط جيمس بيكر 1985:

ألقى كاتب الدولة الأمريكي للخزينة "جيمس بيكر" خطابا رسميا وذلك بمناسبة انعقاد الجمعية العامة السنوية لصندوق النقد الدولي في سيول (كوريا الجنوبية) في أكتوبر 1985، وأعلن فيه عن مخطط لإعادة هيكلة الديون للبلدان التي تعان عجزا في التسديد ويحمل عنوان "برنامج من أجل نمو متواصل "[1] ويخص مخطط بيكر 15 دولة مثقلة بالديون، 10 دول من أمريكا اللاتينية و 3 دول من إفريقيا (كوت إيفوار، نيجيريا، المغرب) بالإضافة إلى يوغسلافيا و الفيليبين[2]، وبما أن البنك العالمي لم يؤد دوره في التخفيف من أزمة المديونية حتى شهر أكتوبر 1985، تم توزيع المهام بينه وبين صندوق النقد الدولي إذا أسند إلى هذا الأخير التعديلات الهيكلية وإلى البنك العالمي التعديلات الهيكلية طويلة المدى.

نص البرنامج عل أن البنك العالمي وبالتعاون مع البنك الأمريكي المشترك سيمنح خلال السنوات الثلاث الموالية قروضا تقدر 9 مليار دولار للبلدان النامية المدينة وتخضع هذه القروض لشرطين اثنين[3]:

- أن تكون هذه القروض مخصصة لمشاريع استثمارية محددة ومدروسة بموافقة ومتابعة من طرف البنكين متعددي الأطراف.
- أن يخضع منح القروض إلى إصلاحات هيكلية تحت إشراف البنكين.

ولتحقيق ذلك النمو يستدعى منح قروض خلال السنوات الثلاث الموالية (1986-1989) مقدرة بـ 29 مليار دولار لفائدة 15 دولة معنية مدينة إلا أنه يتم الحصول إلا على جزء يسير منها.

ورغم أن مبادرة بيكر تتضمن عناصر جديدة إلا أنها لم تحضى بالإجماع سواء من قبل البنوك التجارية الدائنة التي أصبحت تترد أكثر فأكثر في التعامل مع البلدان النامية، أو من قبل البلدان التي كانت تتخوف من شروط البنك الدولي التي ستضاف إلى شروط صندوق النقد الدولي المرهقة، ومن الواضح أن خطة بيكر لم تلق النجاح المرتقب لسبب بسيط وهو أن المصارف لم تزد تمويلاتها لبلدان العالم الثالث[4].

(1) Jeans pierre patat, opcit. p47.

(2) Marc raffinot, « la dette du tiers monde », paris. édition la découverte. 1993.p 107-108.

(3) المجلس الوطني الأقتصادي و الأجتماعي، **المديونية الخارجية لبلدان جنوب بحر المتوسط**، الجزائر. ماي 2000. الدورة العامة .15 ص 97.

(4) برتيليمي جون كلود، **ديون العالم الثالث**، (تعريب حسن حيدر). بيروت. منشورات عويدات. 1996. ص 90.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2- مخطط فرنسوا متران François mitteran:

اقترح الرئيس الفرنسي في جوان 1988. بمناسبة انعقاد جمعية عامة لمنضمة الأمم المتحدة إنشاء صندوق ضمن صندوق النقد الدولي، و يتحد دور ذلك الصندوق بضمان دفع الفوائد المقتضاة على بعض القروض التجارية التي حولت إلى سندات للبنوك التي توافق على تخفيض ديون البلدان المدنية و إعادة جدولتها، مضمونا إما من طرف البلد المدين أو عن طريق السندات ذات القيمة صفر (coupon à Zéro) للدول الصناعية المكتتبة من طرف الدول المدنية، ومن اجل تمويل هذا الصندوق اقترح هذا المخطط زيادة حصص حقوق السحب الخاصة بصندوق النقل الدولي[1].

3- مخطط ميزاوا Miyazawa:

إقترح هذا المخطط من طرف وزير المالية الياباني Miyazawa في جوان 1988، حيث عرض فكرة تحويل جزء من الديون إلى سندات تصدرها البلد المدين، وتكون مضمونة بأرباح المنشآت العمومية و احتياطات الصرف ويتم إعادة جدولة الباقي حيث تكون مدة التجميد ممتدة من إلى خمس سنوات مصحوبة ببرامج إصلاحات هيكلية تحت رقابة صندوق النقد الدولي وتقدم لهذه البلدان قروض بمعدل فوائد تفضيلية، كما تفتح أبواب المساعدة المالية من طرف المؤسسات المالية المتعددة والثنائية الأطراف إلى كل بلد مدين يوافق عل تطبيق هذه البرامج[2].

4- مبادرة برادي 1989:

في مارس 189 أعلن كاتب الدولة الأمريكي للخزينة "نيكولاس برادي" عل الخطوط العريضة لإستراتيجية جديدة لمعالجة الديون حيث دعم تخفيض الديون عل أساس حالة بحالة في الاتفاقيات الطوعية التي تتفاوض عليها الدول النامية مع دائنيها من البنوك الخارجية، واعتبر برادي مقترحه هذا نقيضا لخطة بيكر بينما هو في الواقع تحويل لبعض فقرات تلك الخطة التي وصفها بالفشل[3] وكانت 39 دولة مثقلة بالديون معنية بهذه المبادرة و التي تبلغ ديونها تجارة البنوك التجارية 330 مليار دولار من 650مليار دولار من إجمالي ديونها[4]، وتتمثل أهدافها فيما يلي:

- تخفيض مبلغ الديون الخارجية للبلدين النامية عن طريق الغاءات مخططة لالتزاماتها إزاء الدائنين
- تخفيض أسعار الفائدة لديون البلدان النامية إزاء البنوط التجارية.
- منح قروض مصرفية جديدة.

---

(1) Pawel de mbinski, l'endettement international, PUF. édition que sais-je. 1989. p 106.

(2) التمويل و التنمية، **نهج تخفيض الدين**، المجلد رقم 26. سبتمبر 1989. رقم 16.

(3) الحسني عرفان تقي، **التمويل الدولي**، عمان. دار مجدلاوي للنشر.1999. ص 89.

(4) Marc raffinot, **la dette du tiers mande,** opcit. P109

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

بالإضافة إلى ما سبق فإن المبادرة تنص على تخفيض أسعار الفائدة لديون البلدان النامية إزاء البنوك التجارية وحصول هذه الدول على تسهيلات لمدفوعات الفائدة تصل إلى 3 سنوات لكافة أنواع قروضها، بالإضافة إلى شطب 3 % من أصل الدين سنويا خلال تلك الفترة[1]، وتتوقف الاستفادة من هذه البرامج عل الشروط الموالية المحددة من قبل كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي والمتمثلة في :

- اللجوء المتزايد للقطاع الخاص و تدخل اقل من طرف الدولة.
- إصلاح الجباية فصد تشجيع الاستثمار لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر.
- حرير المبدلات التجارية وتخفيف الإجراءات الجبائية.

وقد تعرضت هذه الخطط إلى الانتقاد من طرف الدول المدينة استناد إلى عدم كفاية المبالغ المقترحة لتنفيذ برامج الإصلاح وتشدد شروط الإقراض، كما لم تتعرض الخطط لمشكلة انخفاض أسعار المواد الأولية ولم تشر إلى أهمية المناخ الاقتصادي الدولي وأهمية التخلي عن سياسات الحمائية، كما تباطأت البنوك التجارية في تقدÇ القروض الجديدة للدول النامية وذلك سعيا وراء الحصول على إعفاءات ضريبية أو مميزات من حكوماتا مقابل القروض التي اقترضتها الدول، لذلك تعثر تنفيذ هذه الخطط[2].

الفرع الثاني: الحلول المقترحة من طرف الدول المدينة:

إذا وبما أن الحلول المقترحة من طرف الدول الدائنة والمؤسسات الدولية لم تكن في صالح الدول المدينة، ولم تقض على مشكل المديونية بل ولم تستطع حتى التخفيض منه، فلا بد للدول المدينة بأن تبحث على حلول أخرى تساعدها الأقل على تخفيض من هذه الديون.

ويمكن إجمال هذه الحلول في النقاط التالية:

I- **إلغاء بعÑ الديون الخارجية** : ويمكن تحديد بعض أجزاء الديون التي يمكن المناداة بإلغائها في.[3]

- يمكن إلغاء ما نسبته 20 % من الديون الخارجية التي اتخذت شكل قروض مقيدة لتمويل مشروعات محددة، حيث أثبتت الوقائع أن السلع والخدمات التي وفدت إلى البلاد المدينة في ضوء هذه القروض كانت تزيد أسعارها عن المستوى العالمي للأسعار بما يقل عن 20% وقت التوريد.
- إلغاء الديون الخارجية التي مولت بعض المشروعات التي تعرضت للزوال أو التدمير جراء ظروف طارئة خارجة عن إرادة الدولة المدينة كالحروب الأهلية والزلازل.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق. ص 100.
(2) جمال الدين العويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، الجزائر. دار هومة للنشر والتوزيع. 2000. ص 57.
(3) رمزي زكي، **أزمة القروض الدولية**، مرجع سابق. ص 100.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- إلغاء الديون العسكرية أو تخفيضها إلى أدنى الحدود الممكنة لكونها ديون غير إنتاجية ولا تظهر دائما في مؤشرات المديونية الخارجية.

II- اقتراح شروط أفضل لإعادة جدولة الديون الخارجية :

سنرى لاحقا أن شروط إعادة جدولة الديون الخارجية التي تضعها الدول الدائنة والهيئات المالية الدولية، مجحفة في حق الدول المدينة ولا تحل المشكلة بل تعقدها، ولذلك لا بد من وضع أسس وبشروط جديدة لإعادة جدولة الديون الخارجية للدول المدينة ويمكن تخليص هذه الأشياء فيما يلي:[1]

- ضرورة وجود قواعد عامة متعددة الأطراف تصلح للانطباق على كافة الدول المدينة عند طلب إعادة الجدولة على أن تشترك الدول المدينة في وضع هذه القواعد.
- أن تكون فترات تجميد الديون التي يعفى فيها البلد المدين من دفع الأقساط (وإن كان يستمر في دفع الفوائد) طويلة نسبيا.
- ألا ترتبط الموافقة على إعادة الجدولة بأي تدخل في السياسات الاقتصادية الداخلية للبلد المدين.
- إلغاء الشرط الجزائي الذي يعرضه الدائنون وهو سعر فائدة التأخير.

III- الإلغاء الكلي للمديونية وأعبائها :

إذا كانت النظرة الأولى تدخل ضمن الحلول التي تعتبرها الدول المدينة معتدلة إذا تدعوا إلى الحوار وتقاسم الأعباء، فإن هذه النظرة تدخل ضمن ما يعرف بالحلول الراديكالية أو المتطرفة في نظرتها إلى الحل الأمثل لمشكلة المديونية الخارجية، ويتم وفقها الإلغاء الكلي للمديونية بالتوقف عن الدفع، وذلك بأن يعلن البلد المدين وبشكل أحادي على عدم قدرته على دفع مستحقاته تجاه دائنيه وبالتالي عدم ارتباطه بأي التزام.

إذن فهذا الحل مبني على ضرورة اتحاد إرادات الدول المدينة في التوجهات، إيمانا منها بأن باقي الحلول ما هي إلا تأجيل ليوم الحساب ومهدئات مؤقتة سرعان ما تنفجر في أي وقت لتحدث أزمات أعمق وتأتى ضرورة هذا الاتحاد كون أن الدول الدائنة بدون أدنى شك سوف لن تبقى مكتوفة الأيدي أمام هذا الخطير، وسوف تعمل على تحريك قدراتها المالية والتجارية وتسليط العقوبات التالية:

- حجز ممتلكات البلدان النامية الموجودة بالخارج وفرض حصار اقتصادي عليها.
- حصار مالي يقطع التحويلات الخارجية.

إضافة لتصعيد على كافة المستويات قد يصل إلى حد إعلان الحرب.

لذا فإن قررت الدول المدينة اللجوء لهذا الحل الأخير فعليها أن تكون مستعدة لذلك من خلال تكوين نظام اقتصادي تبادلي فيما بينها لتوفير جو من الاستقلال الاقتصادي، ويتطلب أيضا خلق

[1] رمزي زكي، **الديون والتنمية**، القاهرة. دار المستقبل العربي. 1985. ص 209..

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

منظومة نقدية جديدة كفيلة بتوفير الموارد والسيولة المالية، وهذا ما يبقى بعيدا كل البعد عن الواقع المعاê لأسباب منها السياسي والاقتصادي وحتى الفكري التنظيري.

المطلب الثالث :الحل الأمثل استعمالا إعادة الجدولة و مآروطية صندوق النقد الدوßي:

إنه من المفيد التعريف بداية بالمفهوم العام لإعادة الجدولة وأهدافها، وهل هذه التقنية هي من الحلول القديمة أم أنا من الحلول المستحدثة أخيرا أمنتها ظروف مالية خانقة، فقد شاع استخدامها بكثرة خاصة بعد اندلاع أزمة المديونية سنة 1982، نعرض بعد ذلك للمبادئ التي ترتكز عليها العملية ثم أخيرا التعرف على أنواع الديون المؤهلة لإعادة الجدولة لدى نوادي الدائنين:

الفرع الأول: الإطار العام لإعادة الجدولة:

1- ماهية وهدف إعادة الجدولة:

حسب المفهوم العام تعرف إعادة جدولة الديون الخارجية على أنا اتفاق ما بين دائن و مدين يتمثل هذا الاتفاق في تغيير أجال استحقاق أقساط تسديد المبالغ المقترضة[1].

وعليه فإعادة الجدولة للديون الخارجية ما هي ألا ترتيب aménagement أو إعادة هيكلة التي تمر عادة بتأجيل تسد يسد مستحقات الجدول الأساسي الخاص بدين معين[2].

في جميع الأحوال يلاحظ أن البلد الذي يطلب إعادة جدولة لديونه الخارجية يكون في معدل خدمة الدين (أي نسبة ما تمتصه مدفوعات الفوائد والأقساط من حصيلة الصادرات) قد تجاوز حدود الأمان ووصل إلى المستوى الضروري لوارداته.

تتضمن إعادة جدولة الديون نوعين من الديون:

- الدين الرسمي والذي يمثل القروض التي تضمنها الحكومة والوكالات الرسمية وعادة ما يتم جدولة مثل هذه الديون عن طريق نادي باريس.
- ديون البنوك التجارية التي يعاد التفاوض فيه في إطار مجموعة من بنوك الائتمان المتخصصة "نادي لندن " أما الديون الغير قابلة لإعادة الجدولة هي الديون المستحقة لمنضمات دولية أو إقليمية بالإضافة للديون قصيرة الأجل، وبالإضافة إلى ضرورة تطبيق برامج التعديل الهيكلي التي سنتعرض لها لاحقا، يتعين على البلد المدين قبل أن يوافق الدائنون على طلب إعادة جدولة ديونه أن يذعن لشرطين أساسيين:[3]

الأثر الأول: أن يتحمل البلد المدين دفع فوائد تأخير على الأقساط المؤجل دفعها كإجراء عقابي، وعادة ما تكون شعر فائدة التأخير أكبر من سعر الفائدة الرسمي على القروض المعاد جدولتها.

---

(1) Henri Bourguinat, **L'économie Mondiale à découvert,** édition Calmann Lévy. février 1985. p154.

(2) Chakib Chérif, «**à propos du rééchelonnement et du rôle du FMI**», Algérie. Revue Algérienne des sciences Juridiques économiques et politiques volume 35-n°1. 1995. p81.

(3) رمزي زكي، **فكر الأزمة**، مرجع سابق. ص 171.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الأثر الثاني: أن البلد المدين يتعين عليه في جميع الأحوال أن يقوم بعمل اتفاق دعم أو مساندة مع صندوق النقد الدولي، وذالك قبل أن يوافق الدائنون على عملية إعادة الجدولة، و في هذه الاتفاقية صندوق النقد الدولي بنفس المطالب التي تقدم با الدائنون أثناء مفاوضات إعادة الجدولة.

2- مبادئ إعادة الجدولة:

2-1- مبدأ العجز عن الدفع "الخطر الوشيك الوقوع":

يعتبر هذا المبدأ شرطا أساسيا لقبول إعادة جدولة الديون الخارجية من طرف النوادي المشرفة عليها، بحيث تلزم هذه الأخيرة الدول المدينة بإثبات حالة العجز التام عن دفع الالتزامات المالية الحالية و المستحقة على الأجل القصير، تكشف نوادي الدائنين هذا العجز، بالنظر إلى وضعية ميزان المدفوعات للسنوات الأخيرة المتتالية ومن هنا تكون " عملية إعادة الجدولة هدفها هو الموازنة بين الموارد والاستخدامات بالعملة الصعبة للمدين، دعما لميزان مدفوعا ته لأجل تخفيض احتياجاته غير المغطاة في التمويل، عن طريق تأجيل سداد مستحقات خدمات الديون، و تقليص استخداماته المقدرة بالعملة الصعبة".

2-2- مبدأ المشروطية:

إذا كان هدف المدين من وراء إعادة الجدولة هو التخفيف من عبء المديونية، فان الدائن يريد استرجاع أمواله و بالتالي فان الدول التي تستفيد من إعادة الجدولة يفرض عليها صندوق النقد الدولي قواعد وشروط صارمة يراها ضرورية للحفاظ على الطابع الظرفي و المتجدد لمساعدته المالية، فهو يرفض التمويل من اجل التمويل فالمشروطية إذن هي مجموعة من الإجراءات المالية و الاقتصادية المصممة من طرف خبراء الصندوق مقابل استعمال البلد المدين لموارد الصندوق وتدف إلى تحرير الفوائض المالية للبلد مما يسمح له بالوفاء بالتزاماته اتجاه دائنيه[2].

2-3- مبدأ التقسيم المتساوي للعبء بين الدائنين:

حسب هذا المبدأ يجب على النوادي المشرفة على إعادة الجدولة أن تعامل جميع الأطراف الدائنة نفس المعاملة، ولا يفضل دائن على أخر.

نظريا ذالك يبدو سهلا لكن عمليا فذلك صعب لان كل فرق من الدائنين يسعى للحصول على امتيازات أكثر، وأعباء أقل، وأهم مجموعات الدائنين هي:

- مؤسسات القرض المتعددة الأطراف.
- الدائنون الرسميون المشاركون في المفاوضات.

[2] رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، مرجع سابق. ص 248.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- الدائنون الرسميون غير المشاركين في المفاوضات.
- الدائنون الخواص "البنوك التجارية "[1].

2-4- مبدأ الاتفاقية:

يلزم مبدأ الاتفاقية الحكومات الدائنة بأن تتفق على شروط إعادة الجدولة و ضرورة اتفاق عام يحضى به كل دائن بصوت متساوي على طاولة المحادثات في نادي باريس، و في الواقع يجب على كل الدائنين الاتفاق على كل مرحلة من المفاوضات، بمعنى الاتفاق على شروط العرض الأولى لإعادة الجدولة و كل العروض اللاحقة[2].

3- نوادي مناقشة الديون:

نقوم هنا فقط بالتعريف بنادي باريس و نادي لندن لأنهما يمثلان المنبران الرئيسان اللذان يشتغلان إلى اليوم فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون الخارجية للبلدان النامية، و التطرق إلى أوجه التشابه و الاختلاف بينهما.

- **نادي باريس:**

تأسس نادي باريس في عام 1956 كمحلل غير رسمي يمكن أن تسعى الدول المدينة من خلاله إلى تخفيض ديونا الرسمية أو إئتمانات التصدير التي تؤمنها و تضمنها وكلات حكومية في الدول الدائنة[3].

يضم نادي باريس الذي يجتمع برئاسة مدير الخزانة في وزارة المالية الفرنسية: الدائنين من القطاع العام في البلدان المتطورة "ألمانيا، النمسا، بلجيكا، كندا، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، السويد، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا" كأعضاء، كما يضم بصفة مراقب الهيئات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)[4].

و تشمل عملية إعادة الجدولة في إطار نادي باريس الفوائد و الدين الأصلي الذي ينبغي أن يتجاوز المليون حقوق سحب خاصة و عادة ما يكون تثبيت الدين المطلوب إعادة جدولته من 12-18 شهرا يسدد خلال فترة 8-10 سنوات، أما دفعات الإقساط فتسدد كل نصف عام بعد فترة سماح تمتد من 3-5 سنوات، و غالبا ما تتزامن فترات التثبيت المحددة من قبل النادي مع ترتيبات الصندوق و بعد هذه

(1) David Sevigny, **Le club de paris vue de l'intérieure,** paris. institut nord-sud. 1994. p11-12.
(2) مجدي محمود شهاب، **الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية**، الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة للنشر. 1997. ص 32.
(3) الحسني عرفان تقي، مرجع سابق. ص 96.
(4) جون كلود برتيليمي، مرجع سابق. ص 81.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المفاوضات تستأنف اتفاقية ثنائية ما بين البلد المدين و الدول لدائنة الموقعة على تخفيف الدين[1].

- **نادي لندن:**

و هو هيئة خاصة توازي نادي باريس تأسست سنة 1976، و يعمل على إكمال دوره من خلال التفاوض مع مجموعة البنوك التجارية الدولية الدائنة، أي أنه يتعلق بالقروض الخاصة من حيث إعادة جدولتها بشروط لا تختلف كثيرا عن نادي باريس، و تتراوح عدد البنوك التي تشترك في هذا النادي من 5 ـ 20 بنك و التي تشترط عادة قبل الموافقة على إعادة جدولة ديون البلد المعني باستعمال أو إستحصال دعم من صندوق النقد الدولي على هيئة تسهيلات مؤازرة ليتسنى البلد المذكور تطبيق سياسات تصحيحية لهيكل اقتصاده وتواصل نمو اقتصاده[2].

أوجه التشابه و الاختلاف بين نادي باريس و نادي لندن:

❖ **أوجه التشابه:**

و التي تنحصر في:

- أن الناديين ليسا بيئات دولية في نطاق القانون الدولي و ليس لهما نظام داخلي و لا قانون تشريعي ولكن مجموعات تشكيلية لكل منهما مجموعة قواعد و إجراءات تستقل في عمليات إعادة الجدولة.

- هناك تشابه في طريقة المشاركة حيث في نادي لندن من الناحية النظرية مجموعة البنوك الدائنة تستطيع المشاركة في المفاوضات و لكن عمليا هذه البنوك ممثلة بلجنة تسعى أحيانا "committies sterling negociating" والمكونة من البنوك الأكثر أهمية وهو نفس الإجراء بالنسبة لنادي باريس.

❖ **أوجه الاختلاف:**

- صلاحيات نادي لندن عامة أوسع من صلاحيات نادي باريس، بحيث يمكن للأول أن يفاوض من أجل منح قروض جديدة بخلاف الثاني الذي لا يستطيع أن يفاوض إلا على القروض التي تتبع الاتفاقيات بين كل دائن مع مدين، لكن في نادي لندن هنالك اتفاق واحد متفاوض عليه، وملزم لكل الدائنين وقد تستغرق المفاوضات في نادي لندن عدة شهور بينما في نادي باريس تكفي ساعة واحدة من المفاوضات.

- نادي لندن لا يعيد جدولة الفوائد بل يعاد الأقساط فقط. أما نادي باريس يعيد جدولة الأصل والفوائد المستحقة.

---

(1) الحسني عرفان تقي، مرجع سابق. ص 96.
(2) نفس المرجع السابق، ص 97.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- يرفض نادي باريس عامة فترات التجميد التي تتجاوز السنة، بحيث ينبغي أن تكون الـديون المعـاد جدولتها لا تتجاوز فترة تجسيدها السنة، بينما نادي لندن يفضل الاتفاقيات التي تتجاوز سنتين أو ثلاث سنوات، خاصة لما يتبين له أن وضعية المدين تتطلب ذلك.

4- منهجية إعادة الجدولة و إجراءاتها التقنية:

إن البلد الذي يطلب إعادة الجدولة لديونه هو في الحقيقة أمام وضعية التوقف عن الدفع و هـو من جهة أخرى دليل على سوء تسير القروض و توظيفها و عليه فالدائنون لا يستجيبون لطلبه بسهولة، بل يطلبون من المدين ضمانات جديدة تتعلق بكيفية تسيير القروض الجديدة التي سيمنحوها إياه، لكون إعادة الجدولة لا تعني تأجيل نسبة من مستحقات الديون فقط بل كذلك تعني تزويد المـدين بقـروض جديدة تمكنه من التغلب على الصعوبات المالية التي يعاني منها، لذلك فالدائنون يخضعون المدين إلى جملة من القواعد و الإجراءات التقنية للوصول إلى مرحلة إعادة الجدولة للديون، و هذه الإجراءات ليسـت مرسومة في وثيقة علنية و لا تمثل قواعد نظرية مكتوبة، و لكنها أصبحت تشبه إجراء رسمي، يحتم على الدول التي تطلب إعادة جدولة ديونها إتباعها والخضوع لجملة من التقنيات التي قد تختلف مـن دولـة لأخرى لكنها عموما تمر بالمراحل التالية:

أ- المراحل الأولى لمفاوضات مع صندوق النقد الدولي:

والتي يمكن تلخيصها كالتالي:

- يكتب المدين رسالة إلى صندوق النقد الدولي يطلب فيها إمضاء اتفاق معـه للحصـول علـى قروض طبقا لقواعده، أي اتفاق الاستعداد الائتماني و لا يمنح الصندوق إلا قروضا بسيطة نسبة لحقوق السحب التي يتمتع بها كل عضو في الصندوق[1]
- يدرس الصندوق الطلب الذي تقدم به المدين، و للتأكد من صحة الوصف لحالته الاقتصـادية يرسل بعثات دراسية من خبراته، لمعاينة الحالة في الميدان، و تدوم مدة عمل هذه البعثات عـدة شهور و تتوج أخيرا بإنجاز تقرير حول الوضعية الاقتصادية للبلد وبـاقتراح التـدابير اللازمـة لإصلاحها، وكما تنص قوانين الصندوق بنظر خبراء هذا الأخير في وضعية ميزان المـدفوعات وينظرا لخبراء في هيكلة الاستيراد و التصدير و يؤدي ذلك بالضرورة إلى تقييم النشاط الداخلي والاتجاه نحو تكييف الطلب أو تكييف العرض و ينقسم برنامج التكييف الهيكلي الذي يتعهـد المدين بتطبيقه إلى قسمين:

ـ تدابير مالية لإعادة توازن ميزان المدفوعات، وهي من اختصاص صندوق النقد الدولي.

(1) أحمد هني، مرجع سابق. ص 54.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ـ تدابير مالية لتمويل إصلاح النشاط الداخلي, وهي من اختصاص البنك العالمي.

- يبعث بعد ذلك المدين رسالة حسن النية للصندوق و تضم هذه الرسالة البرنامج الاقتصـادي الذي يرغب المدين تنفيذه، والذي يصاحب فيما بعد عملية إعادة الجدولة حيث يشرح المدين كيفية استعادة توازنا ته الاقتصادية و الإمكانيات الضرورية لذاك، و للصندوق بعد ذلك رفض أو قبول هذا البرنامج.
- و يتبع "رسالة حسن النية" اجتماع للمس إدارة الصندوق الذي يدرسها و يقرر فيما إذا يمنح أم لا التسهيلات الثانوية للبلد العضو، و بعد موافقة الصندوق يحصل المدين على هذه التسهيلات التي قد تكون بسيطة مع احتياجاته الحقيقية، و بذا يستعيد الدائنون الثقة في المدين و يوافقون على الدخول معه في مفاوضات ترمي إلى إعادة جدولة ديونه.

ب- مفاوضات إعادة الجدولة مع نوادي الدائنين:

بعد توقيع الصندوق على اتفاق يؤكد التزام البلد المدين بتنفيذ بنود برنامج التكييف الاقتصادي، يقدم البلد المدين إلى نادي باريس بطلب رسمي إلى رئيسه للاجتماع بغـرض إعـادة جدولـة ديونـه العمومية.

يجتمع نادي باريس بناء على طلب المدين الذي أبرم عقود البرنامج الاقتصادي مع الصـندوق، و يمثل البلد المدين في هذا الاجتماع وزيره للمالية و من جانب الدائنين ممثلين عن الماليـة أو الشـؤون الخارجية لكل حكومة.

يقوم الدائنون بعرض التحاليل المتعلقة بالحالة الاقتصادية على الأجل القصير و المتوسط، وبعـد اتفاق كل الدائنين يجتمع رئيس النادي مع المدين لإبلاغه بالعرض الأولي المقدم له[1].

في الغالب يرفض المدين العرض الأولي، ليعيد الدائنون النظر مرة ثانية و هكذا قد تستمر مرحلة الاقتراحات و الاقتراحات المضادة لوقت طويل و لكن في النهاية تكون شروط إعادة الجدولة موافقـة لملاءمة المدين و للشروط المبرمة من قبل مع دول مدينة أخرى عرفت مشاكل خدمات مديونية من نفس الحجم، و في الأخير و على إثر المفاوضات يتم الاتفاق و التوقيع على محضر معتمد بين الدائنين و المدين وعادة ما يحتوي هذا المحضر على:

- طبيعة الديون المسددة.
- التاريخ المحدد لإمضاء العقود المأخوذة بعين الاعتبار.
- شروط التجسيد والمتمثلة أساسا في الهامش الإضافي.

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق. ص 47.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

أما فيما يخص نادي لندن أين تعالج الديون التجارية فإن النادي عادة يجتمع بعد اجتماع نادي باريس، و تتعلق المحادثات بين المدين و البنوك الدائنة بصفة عامة حول كيفيات و شروط إعادة الجدولة و حجم تدفقات رؤوس الأموال الجديدة. وبعد انتهاء التفاوض حول اتفاقية إعادة الجدولة من طرف اللجنة المدينة و المدين يتم تطبيق ما أجمعت عليه المجموعة البنكية نفسها[1].

ج- المفاوضات الثنائية:

إن التدابير الواردة في المحضر المتفق عليه بين جميع الأطراف هي التي تنفذ في الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين كل دائن و البلد المدين في مرحلة ثانية من هذه الاتفاقية.

أما الوقت اللازم لإبرام هذه الاتفاقيات فهو طويل نسبيا، إذ تستغرق في المتوسط سبعة أشهر و هناك عنصرين أساسيين في الاتفاقيات الثنائية هما المبلغ الدقيق للقروض التي سيعاد جدولتها و أسعار الفائدة، فيما يخص مبلغ القروض فإن تطابق المعطيات فهي غالبا أمر صعب بالنسبة لإعادة الجدولة الأولى لدى نادي باريس أما معدل الفائدة المطبق على إعادة الجدولة و الذي سيدفع من طرف البلد المدين فيمثل المتغير الأساسي الذي لم يحدد في المحضر الرسمي و الذي يشكل موضوع كل المفاوضات الثنائية و يدعى فائدة التأخير.

د- تنفيذ عقود إعادة الجدولة:

إن تنفيذ عقود إعادة الجدولة لا تطبق إلا بعد إنهاء الاتفاقيات الثنائية مع كل دائن مشارك في المفاوضات، و مؤخرا أصبحت النوادي المقرضة و بصفة أخص نادي باريس تشترط على البلد المدين فتح حساب لدى البنك المركزي للبلد الدائن و هذا مباشرة بعد إتمام الاتفاق لوضع ودائع توافق تقريبا المبالغ المستحقة للدائنين خلال السنة اللاحقة، و بانتهاء الاتفاقيات الثنائية يستطيع البلد المدين سحب الأموال من هذا الحساب الخاص لمواجهة التزاماته في إطار جدولة الديون[2].

الفرع الثاني: إعادة الجدولة و مآروطية صندوق النقد الدولي:

إن طلب إعادة الجدولة لا يمكن دراسته من طرف الدائنين إلا إذا التزمت الدولة المدينة بتطبيق برامج التصحيح، هذه الأخيرة من الناحية النظرية يتم إنشاؤها من طرف البلد المدين و بمساعدة محدودة من صندوق النقد الدولي، ولكن من الناحية العملية فالصندوق هو الذي يرسم خطوطه العريضة و تلتزم حكومة البلد المدين بإدراجه في سياستها الاقتصادية.

من هنا لا تتمثل الخطورة في عمليات إعادة الجدولة في مجرد دفع الفوائد الإضافية كثمن عقابي لتأخير الدفع بل في ضرورة اتفاق البلد المدين مع صندوق النقد الدولي للتوصل إلى وضع برنامج

(1) أحمد هني، مرجع سابق. ص 61.

(2) Lghemt Arezki, opcit. p85.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

للاستقرار (أو التثبيت) الاقتصادي أو ما اصطلح على تسميته بعد سنة 1980 ببرنامج التصحيح الهيكلي، فهذا شرط يطلبه الدائنون من البلد المدين قبل أن يوافقوا على إعادة الجدولة لديونه فثمة ارتباط عضوي بين إتمام عملية إعادة الجدولة و الاتفاق مع الصندوق، و يكون الاتفاق تمكين الدولة من الحصول على قدر يسير من التسهيلات التي يقدمها له الصندوق خارج حدود السيولة غير المشروطة[1].

تجدر الإشارة إلى أن الصندوق يشترط على البلد المدين ضرورة الالتزام الدقيق بما جاء في بنود البرنامج و إلا سقط حقه في استخدام الموارد التي قرر الصندوق إعطاؤه إياها و إلغاء اتفاق الاستعداد الائتماني (stand-by).

عموما محتوى سياسات الصندوق التي يشترطها على الدول التي تطلب مساعدته تحدد بالمبادئ الثلاثة الأساسية التي تحكم نشاط الصندوق و هي:

*ترقية التعاون و الاستقرار النقدي الدولي مما يسمح بنمو التجارة و المبادلات الدولية و يساهم في نمو الدخل الحقيقي و مستوى التشغيل.

*مساعدة الدول الأعضاء بان تصحح الخلل في موازين مدفوعاتها.

*رفض السياسة الاقتصادية التي تطمح إلى حل المشاكل المرتبطة بميزان المدفوعات بتطبيقات تعيق حرية التبادل.

و من خلال هذا الفرع سنتعرف أولا على مفهوم التكييف(ajustement)، و أنواع برامج التصحيح التي يدعمها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و نتعرض إلى محتوى هذا البرنامج من خلال عرض مختلف سياسات التصحيح التي تمس مختلف أوجه النشاط الاقتصادي للبلد المعني و التي حتما ستنعكس على باقي المجالات الأخرى:

1- التكييف:

1-1- مفهوم التكييف:

هناك عدة تعريف لمفهوم الصادرة عن صندوق النقد الدولي:

فهناك من يعتبر بأن التكييف " عبارة عن تكييف أنماط الاستهلاك و إعادة تخصيص الموارد و التغيرات في تراكم عوامل الإنتاج اللازمة لاستعادة النمو المتواصل في وجه بيئة خارجية " إذ أن هذا التعريف ينحصر في عنصرين أثنين: تكييف أنماط الاستهلاك – إعادة تخصيص الموارد.

[1] رمز زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، ص 152.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

و هناك من ينظر إلى عملية التكيف على مستوى الاقتصاد الكلي فيعرفه بذلك بأنـه " عمليـة توقيف الاقتصاد، بحيث يعيآ في حدود امكاناته و لا يمكن تخصيصه دون تكلفة سواء دعمه صـندوق النقد الدولي أو لم يدعمه"[1].

الجديد في هذا التعريف هو أن اقتصاديات البلدان النامية تطورت خلال الفترة المنصرمة لـيس بالاعتماد على امكاناتا الذاتية و إنما بإمكانيات خارجة ناجمة عن الاقتراض الدولي.

هذا وإن كانت هذه التعاريف تتناول هذه العملية من جانبها التقني الصرف فان نائـب مـدير البنك العالمي يشير إلى أن التكييف هو عبارة عن " عملية سياسية و اجتماعية بقدر ما هـي اقتصـادية و الوصول إلى الرأsال الأجنبي و تخصيص الدين أمران حاsان إذ أردنا استئناف النمو"

1-2- أنواع التكييZ:

أن برامج التصحيح يمكن أن تعتمده الدولة المدينة بمبادرة منها التصحيح مسار اقتصـادها دون دعم أو تدخل من طرف المؤسسات المالية الدولية كما فعلت الجزائر إلى غاية 1989، لكن بصفة عامة معظم الدول النامية أخذت حسابات التصحيح تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية كشرط للحصـول على مساعدة مالية معينة.

من هنا عندما يتعرض اقتصاد دولة ما لصدمة لها أثار سلبية على ميزان المدفوعات الجارية فـان ميزان المدفوعات يمكن تصحيحه بثلاث طرق رئيسية:

*عن طريق زيادة رؤوس الأموال الأجنبية أو الاقتطاع من الاحتياطات.

*عن طريق التقليل من مستوى النشاط الذي يكون له اثر في تخصيص الواردات أو عن طريـق تحجيم الطلب الداخلي (الامتصاص).

*عن طريق سياسة ترقية الصادرات أو إحلال الواردات بالإنتاج المحلي.

بعبارة أخرى عملية التصحيح لها وجهان أساسيان:

- التصحيح المؤقK و التصحيح الهيكلي: الأول يعني سياسة الاستقرار أو التثبيـت و الـتي تدف إلى استقرار الطلب الكلي في الأمد القصير و هذا عن طريق تخصيص عجز ميـزان الحسـابات الجارية بواسطة ضغط الواردات، هذا من جهة و من جهة أخرى تخصيص عجز الميزانية بواسطة الضغط على النفقات العامة للدولة و التحكم في التضخم، أما الوجه الثاني للتصحيح فهو مفهوم ذو اسـتعمال مزدوج إذ يشير إلى تصحيح وضعية ميزان المدفوعات و إلى تصحيح بنية الإنتاج.

[1] منظمة العمل العربية، **المديونية**، الجزائر. المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل. 1992. ص 34.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

فالنسبة للدول النامية تعلم بان التصحيح المستمر لميزان المدفوعات يكون بواسطة تعديل للـبنى التحتية الاقتصادية (الإنتاج)، و باختصار فان التصحيح الهيكلي له الخصائص التالية:

- يستغرق مدة متوسطة أو طويلة الأجل.
- يرتكز على تكيف العرض أكثر من ارتكازه على تخصيص الطلب.
- ينطوي على تخصيص الموارد، مثل إعادة هيكلة القطاع العمومي، الخوصصة، دعم العـرض الموجه للتصدير و تصحيح الأسعار...

و كلا النوعين يكملان بعضيهما البعض أكثر مما يحل أحدهما محل الآخر، فسياسة الاسـتقرار معتمدة على تسيير الطلب تعتبر نقطة الانطلاق للتصحيح الهيكلي[1]

2- سياسات التصحيح الهيكلي:

ترتبط سياسات التصحيح الهيكلي بمصطلح الشرطية و المقصود بـا أن البلد الراغب في الحصول على موارد الصندوق عليه أن يتبع مجموعة من التدابير و الإجراءات التي تدف إلى إصلاح الإختلالات في ميزان المدفوعات في الأجل القصير[2]

هذه السياسات هي كالتالي:

2-1- السياسة الميزانية:

تلعب السياسة الميزانية دورا هاما في اغلب برامج التصحيح التي تطبقها الدولة الناميـة لكـون نفقات الميزانية المتزايدة فيها من الأسباب الرئيسية في الإختلالات الداخلية و الخارجية.

فالنفقات تتزايد بالقيم المطلقة أو نسبة إلى الناتج المحلي الخام(pib) بينما تتزايد الإيرادات بمعدل اقل من معدل نمو النفقات العمومية و عليه لا بد من وضع سقف الاقتراض الدولة من النظام البنكـي و تخفيض النفقات العمومية مما يسمح بضبط الامتصاص المحلي، و تخصيص معدل التضخم، و مـن ثم تصحيح الحسابات الخارجية[3].

إلا أن قرارا الضغط على النفقات العمومية يضع السلطات العمومية أمام وضعية حرجة علـى المستوى الاجتماعي و السياسي، و على سبيل المثال للحد من نمو كتلة الأجور من الضروري توقيـف التوظيف العمومي و تجميد المرتبات و الأجور، و تخفيض الإعانات المقدمة للاستهلاك، و التحـويلات إلى المؤسسات العمومية، و إذا كان من الممكن تخفيض النفقات العسكرية و نفقات الإدارة و إعانـات الاستهلاك و الإنتاج، فانه من الصعب جدا ضغط النفقات الجارية كاحتياجات الصـحة و التعلـيم،

---

(1) Jean Dominique, **la dimension politique de l'ajustement économique,** paris. OCDE. 1993. p 15.

(2) مجلة التمويل و التنمية، **نشرة صندوق النقد الدولي**، واشنطن. العدد 26. سبتمبر 1997. ص 10.

(3) Jean Dominique, opcit. P 73.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

و نفقات صيانة المنشات الهيكلية و المساعدات الممنوحة للطبقات الأكثر تضررا في المجتمع، ومن جهة أخرى على السلطات العمومية أن تغطي نفقات الخدمات العمومية الضرورية، و إنجاز المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية أي زيادة نسبة نفقات التجهيز مقارنة مع الناتج الداخلي الخام بدف زيادة الاستثمارات المنتجة و إلغاء الاستثمارات غير المنتجة، لإنعاê النمو، بالموازاة مع ذلك يجب العمل على تحرير مصادر مالية إضافة و في مقدمتها السياسة الضريبية

2-2- السياسة الضريبية:

تركز برامج التصحيح الهيكلي في هذا المال على ضرورة تقليص الإعفاءات الضريبية و توسيع الوعاء الضريبي الذي يجب أن يرتكز على قواعد بسيطة و معدلات منخفضة لتؤدي في الأخير إلى معدلات تحصيل مرتفعة، ومن ثم ارتفاع إيرادات الميزانية العامة الدولة كما أن تخفيض الحقوق الجمركية و تبسيطها هي كذلك مما يطالب به صندوق النقد الدولي من اجل تسهيل المبادلات التجارية و الاندماج في السوق الدولية و حركة التجارة العالمية.

تدف كل هذه الإجراءات إلى توسيع الوعاء الضريبي ليشمل ضرائب أخرى ذات معدلات بسيطة مثل الرسم على القيمة المضافة، و تدف أيضا إلى زيادة التحصيل اتجاه الذين يمارسون التهرب الضريبي و إلى زيادة الإيرادات المتأتية من الضرائب غير المباشرة مثل حقوق الرسم على التبñ و الضارئب الأخرى على المبيعات أو الرسوم على الاستيراد.

2-3- سياسة القرô و سعر الفائدة:

إن سياسة سعر الصرف تمثل عنصرا جوهريا في أي سياسة نقدية تدف إلى توزيع فعال للقروض، فانطلاقا من التسليم بصعوبة أن التوازن بين كافة حاجيات الدولة من الاقتراض البنكي الصافي و حاجيات باقي الاقتصاد، فان العديد من الدول النامية قامت بتقليص التوسع في القرض للقطاع الخاص لاستعمال هذه المصادر في تمويل عجز الميزانية المتزايد، لكن هذه السياسة من سلبياتا إقصاء بعض المستثمرين الخواص لهم حاجيات اقتراض ملحة و تشكل عقبة أمام أنشطة إنتاجية معتبرة، ولهذا فان برامج التصحيح التي يدعمها الصندوق تضع حدودا ليس فقط للاقتراض الداخلي الإجمالي و لكن بالنسبة للقروض البنكية للدولة، و يكون توزيع أي زيادات في الاقتراض بين القطاع العمومي و القطاع الخاص على أساس الاستعمال الفعال لهذه المواد.

من جهة أخرى يعتبر تحديد أسعار الفائدة و توزيع القروض شكل إجراءات لا ينسجمان مع التعبئة المثلى للادخار المحلي وتوجيه الموارد إلى الاستثمار، و الأنشطة الأكثر مردودية لضمان عائد

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

مناسب للودائع (معدل فائدة دائن)، و للقروض (معدل فائدة مدين)، و يجب أن تكون أسعار الفائدة الحقيقية موجبة بل تنافسية في اقتصاد متفتح[1].

2-4- تسيK القطاع العمومي و الخوصصة:

إصلاح المؤسسات العمومية أو خوصصتها هي من شروط المؤسسات الماليـة الدوليـة سـواء بتصفية العاجزة منها أو بيعها للقطاع الخاص، أو عن طريق مساهمة الرأس المال الأجنبي في القضاء على العجز المستمر للمؤسسات العمومية.

إن هذه غالبا لها آثار سلبية على ميزانية الدولة، و في نظر صندوق النقد الدولي هنـاك صـيg أخرى لتحسين تسيير و فعالية المؤسسات العمومية، كأن نقوم بإخضـاعها علـى سـبيل المثـال إلى ضغوطات السوق، و تعد الخوصصة في هذا الإطار أحسن وسيلة لتطبيق نظام السوق و تسهيل تخصيص الموارد الاستعمال الفعال لها، و ترتكز برامج التصحيح الهيكلي في معالجتها لملف إصـلاح مؤسسـات القطاع العام على نقطتين أساسيتين:

- تحويل ملكية العديد من المؤسسات العمومية من الدولة إلى القطاع الخاص.
- تحسين فعالية المؤسسات التي تبقى تابعة للقطاع العام لاعتبارات معينة.

مصطلح الخوصصة رغم غموضه يشير عموما إما إلى إدخال تقنيات تسـيير يشـرف عليهـا الخواص في المؤسسات العمومية التي تبقى ملكا للدولة، و إما تحويل الملكية كليا أو جزئيا إلى أطـراف أخرى، و في هذه الحالة فان تحويل ملكية الرأcال الاجتماعي للمؤسسات العمومية يمكـن أن يتخـذ الأشكال التالية:

- المساهمة العمالية بحيث يباع الرأcال الاجتماعي كليا أو جزئيا إلى العمال بفضل قروض بنكية تمـنح لهم.
- إصدار أسهم جديدة لصالح القطاع الخاص.
- عرض الأسهم للجمهور- بيع الأصول.
- التنازل المباشر من طرف الدولة عن الأسهم إلى مالكين جدد مختارين مسبقا كالمؤسسات الأجنبيـة أو أحيانا مبادلة الأسهم مقابل تسديد حصة من المديونية الخارجية.

2-5- سياسة سعر الصرف:

لا يكاد يخلو أي برنامج اقتصادي تحت وصاية الصندوق، من هذا البند، و هذا نظـرا لآثـاره الواسعة التي يحدثها في متغيرات اقتصادية و اجتماعية و حتى سياسية من حيث كونه وسيلة فعالة لتوزيع

(1) Hocine Benissad, **ajustement structurel objectif et expérience,** Algérie. Alin édition. 1994. p47.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الموارد الداخلية و الخارجية، إذ يؤثر سعر الصرف على نظام الأسعار الداخلية من خلال أثره على أسعار الواردات و الصادرات الإنتاج و الاستثمار، و لهذا يحرص صندوق النقد الدولي على تطبيق سياسة سعر صرف فعالة بما فيها تخفيض قيمة العملة التي تحظى باهتمام واسع من طرفه و هو ما يسمح بارتفاع مهم للصادرات بالإضافة إلى ذلك إذا كان سعر الصرف الرسمي مبالغا في تقديره فهذا يؤدي إلى عدم القدرة على المنافسة تجاه الخارج، و ظهوره الأسواق الموازية للعملة بشكل كبير وهروب رؤوس الأموال، كما يعتبر الصندوق أن تخفيض قيمة العملة شرط ضروري لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات من خلال تنشيط الصادرات و تخفيض الواردات[1].

2-6- سياسة الأسعار و المنافسة:

يهدف صندوق النقد الدولي من خلال هذه السياسة إلى الوصول إلى حقيقة الأسعار و التكاليف و تعتبر أسعار السوق في هذا الإطار مؤثرات هامة للتعبير عن الندرة النسبية للسلع و الخدمات و المرجع الذي يعود إليه عموما صندوق النقد الدولي و البنك العالمي هو الأسعار العالمية، لأنها تمثل لدولة ما المرجع الذي يسمح لها بتحديد النقطة المفيدة للانطلاق منها في التصدير و الاستيراد، من بين هذه الأسعار بغض النظر عن معدل الصرف و معدل الفائدة أسعار مواد الطاقة و أسعار المواد الواسعة الاستهلاك.

عموما فإن الإجراءات العملية اللازمة لتحويل بنية الأسواق و دفعها نحو اقتصاد منافسة ترتكز أساسا حول النقاط التالية:

1- إلغاء النصوص التشريعية أو القانونية المتعلقة بالاحتكار العمومي.

2- تشجيع و تحريض الاستثمارات خاصة الوطنية و إزالة الحواجز المعيقة لذلك بما فيها عدم التميز بين القطاع الخاص و العام في الحصول على الموارد.

3- لا مركزية قرارات الإنتاج و الاستثمار في المؤسسات العمومية و إخضاعها إلى قانون السوق بدف تعظيم الربح.

4- انفتاح الاقتصاد الوطني على الاستثمار الأجنبي المباشر و تقدم مختلف التسهيلات المحرضة على ذلك.

5- تحرير قطاع تجارة الواردات بشكل منظم و هو ما يدفع للمنافسة في السلع والخدمات المتماثلة.

2-7- تحرير التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي:

إن السياسة التجارية مرتبطة بسياسة سعر الصرف إذ نجد أن صندوق النقد الدولي يشجع الدول الأعضاء و الملتمسين للمساعدة على تصحيح أنظمة الصرف لإزالة العقبات التي تقف أمام نمو التجارة

(1) هشام متولي، **الصندوق النقدي الدولي و بلدان العالم الثالث**، دمشق. 1993. ص 245.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الخارجية، ففي إطار نظام مبدلات حرة نسبيا يكون من الممكن أمام البلد تنويع و زيادة موارد الدخل فيه، ومن ثمة حماية اقتصاده من الصدمات الخارجية أكثر مما هو الحال في الاقتصاد الموجه.

إن سياسة التجارة الخارجية المتضمنة في برامج التصحيح الهيكلي تدف إلى تخفيض درجة الحماية للاقتصاد الوطني و تنمية قطاع الصادرات كما أن ضرورة تحرير الواردات تفرض نفسها بقوة و هذا لتموين القطاعات الاقتصادية بالسلع الوسيطة و التجهيزات الضرورية الغير متوفرة في السوق المحلية، و كذا عرض تحريضات ملائمة و أكثر شفافية أمام المشترين مع إمكانية مساهمة الأجانب في امتلاك الحصص في المؤسسات العمومية[1].

يبقى أن نشير إلى أن نتائج إجراءات التصحيح الهيكلي تختلف من دولة إلى أخرى و هو ما يفسر اختلاف الظروف الاقتصادية و السياسية من بلد إلى آخر، و من هنا يمكن تسجيل العديد من التحفظات حول مدى فعالية بعض الإجراءات في إطار الظروف الاقتصادية و السياسية المتابينة لمختلف الدول، و جعل أول الانتقادات الموجهة لها تدور حول تكاليفها الاقتصادية و آثارها على الركود الاقتصادي، فمثلا عملية التخفيض لقيمة العملة و تخفيض الطلب الإجمالي أدت عموما إلى التحسن في ميزان المدفوعات مصحوبا ببعض النجاحات في مكافحة التضخم ولكن يبقى أثرها بسيط على معدل النمو و الشغل في معظم الدول النامية، كما أن ضغط الطلب الداخلي أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية و من ثم انخفاض القدرة الشرائية للمواطن و تدهور مستوى معيشته.

يلاحظ من الجدول أدناه أن هنالك فرقا بين النتائج المتوقعة نظريا و تلك المحققة فعلا، فيجب و من المفروض أن تأخذ برامج التصحيح المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية لكل بلد على حدا و تكيفها لتتلائم مع قدرة كل بلد على التصحيح عكس ما يعمل به الصندوق حيث أن وصفته لمعالجة كل الأوضاع تكاد تكون واحدة و ثابتة.

[1] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، الجزائر. دار هومة. 1996. ص 102.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

بعض الإجراءات التي يشترطها صندوق النقد الدولي و نتائجها:

الإجراءات	النتائج النظرية و جهة نظر الصندوق	النتائج الفعلية
تخفيض العملة	البيع بسعر أقل و منه تصدير أكبر	الشراء بسعر مرتفع جدا و منه تدعيم في البداية عجز الميزان التجاري
تجميد الأجور	تقيد تكاليف الإنتاج للتصدير أكثر	تقييد السوق الداخلي و منع أي تنمية ذاتية
تقييد الكتلة النقدية	تقييد التضخيم	ارتفاع أسعار الفائدة و ركود الاقتصاد
تقييد الإعانات و المساعدات الاجتماعية من أجل تخفيض عجز الميزانية	تقييد التضخيم	ركود الاقتصاد و مشاكل اجتماعية (مظاهر الأمية، مشاكل الداعة...)
تقييد الواردات	موازنة ميزان المدفوعات	ركود الاقتصاد و فائض وهمي لميزان المدفوعات

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المبحث الثاني: آثار المديونية الخارجية:

إن تعقد أزمة المديونية الخارجية للدول النامية و نتائجها الوخيمة على التنمية المحلية تسمح، في ظل النظام العالمي المعاصر أنيا بمختلف تعقيدات أبعاده السياسية و الاقتصادية باستشراف جزء كبير من طاقات تلك الدول قصد إقامة هيكل تجاري عالمي يضمن بالدرجة الأولى مصالح الدول الرأس مالية الكبرى اقتصاديا بممثليها الاقتصاديين: "الشركات متعددة الجنسيات، التكتلات الاقتصادية الإقليمية..." و كذا المؤسسات المالية الدولية.

مع كل هذا لم تتخذ الدول النامية أي مواقف لمواجهة هذه الأزمة التي تتعدد آثارها من سياسة اقتصادية إلى اجتماعية و ذلك ما سنحاول استعراضه من خلال:

- **المطلب الأول:** تأثير تزايد حجم المديونية الخارجية من الناحية السياسية.
- **المطلب الثاني:** تأثير تزايد حجم المديونية الخارجية من الناحية الاقتصادية.
- **المطلب الثالث:** تأثير تزايد حجم المديونية الخارجية من الناحية الاجتماعية.

المطلب الأول: تأثير تزايد حجم المديونية الخارجية من الناحية السياسية:

إن مشكلة المديونية الخارجية و إن كانت آثارها ظاهريا ذات طابع اقتصادي فهي في الأصل ذات آثار سياسية خطيرة، تعاني منها الدول النامية و تسبب انعكاسات خطيرة على قرارها السياسي المستقل و على مكانتها في المجتمع الدولي و على حرية توجهاتها و مواقفها الدولية.

إضافة إلى أنها تصل في الكثير من المرات إلى تديد الاستقرار الداخلي للدول، فكيف ذلك؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال تناول العناصر التالية:

أولا: تأثير تزايد المديونية على حرية استقلالية القرار السياسي للدولة:

كان استرجاع السيادة والحق في اتخاذ القرار دون تدخل أو وصاية من أي طرف، هدفا ضحت من أجله جل الدول النامية المعروفة في القواميس الفكرية "بدول العالم الثالث" بالكثير في سياق زمني، من أجل إقامة كيان سياسي يتمتع بكل الحقوق المنصوص عليها في التشريعات الدولية، على اختلاف تلك الحقوق سياسية كانت أو اقتصادية، إلى أن الواقع يفند تلك الحقوق و الحريات و التي منها حرية اتخاذ القرار و لإثبات ذلك سندرس مثالين من الواقع لم تكن فيهما الدول المدينة حرة في التعبير عن قراراتها بما يتناسب و مصالحها ومكانتها كدول كاملة الحقوق و الواجبات:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

❖ **حرية إبداء مواقفها أثناء التصويت في المنضمات الدولية:**

فقبيل عصر تصفية الاستعمار كانت معظم الدول النامية تابعة للدول العظمى التي كانت تستخدمها لتأمين الأغلبية التي تريدها في بعض المسائل التي يجري عليها التصويت[1].

ثم أتت فترة الخمسينات و الستينات لتشهد موجة استقلال لمعظم هذه الدول و لتحقق بذلك مكسبين:

الأول: أنها لم تعد ملزمة باتخاذ المواقف التي تملى عليها أثناء التصويت.

الثاني: أن العدد الكبير من الدول التي نالت استقلالها، مكن الدول النامية من إحداث أغلبية نسبية في مختلف المنضمات الدولية التي تتخذ من قاعدة التصويت بالأغلبية أسلوبا لاتخاذ القرارات" الجمعية العامة للأمم المتحدة مثلا".

غير أن الواقع وسير الأحداث لم يمكن الدول النامية من استغلال الظرف خاصة بعدما كبلت بديون ثقيلة جعلتها من جديد خاضعة لسيطرة الدول الكبرى، فضلت تبعية الدول النامية في التصويت قائمة حتى وقتنا هذا، وكلما حاولت هذه الدول الإفلات من قبضة الدول الكبرى وجدت هاته الأخيرة في أسلوب التهديد باستعمال ورقة الديون الخارجية-أو المساعدات الاقتصادية كما تسميها- أفضل أسلوب لإفشال أية محاولة من هذه الدول للتكتل أو التجانس، وعادة ما يتخذ أسلوب التهديد طرقا سرية لإبلاغه، لكن في بعض الأحيان قد تخرج هذه التهديدات من نطاق الدبلوماسية السرية للعلنية وعادة ما تستخدم المعونات الاقتصادية في هذه الحالات، ومثال ذلك ما صرح به وزير الخارجية الأمريكي هنري كسنجر"عهد الرئيس ينكسون":

"... على كل دولة في طريق النمو أن تعرف أن علاقتها الثنائية معنا ستتوقف على سلوكها نحونا في المنضمات الدولية وبخاصة تصويتها على المسائل التي نعلق عليها أهمية خاصة."، ويضيف قائلا:"... لقد طلبت من كل سفاراتنا أن تشرح للحكومة المعتمدة لديها أن عوامل تقديرنا للقيمة التي تعطيها تلك البلدان لعلاقاتنا مع الولايات المتحدة، التصريحات والأصوات التي تدلي با الدولة في المنضمات الدولية حول عدد محدد نسبيا من المسائل التي نعتبرها نحن جوهرية."[2].

باختصار فإن كان هذا هو الحال زمن الثنائية القطبية، فكيف هو اليوم ونحن نعيش زمن الأحادية القطبية أين تتزعم الولايات المتحدة الأمريكية جميع مناحي الحياة الدولية السياسية منها والاقتصادية وحتى الثقافية.

(1) محمد بجاوي، **من أجل نظام اقتصادي دولي**، الجزائر. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع. 1981. ص 196.
(2) نفس المرجع السابق. ص 199.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

❖ **حرية اتخاذ القرار الداخلي الذي يناسب مصلحتها الاقتصادية:**

من الطبيعي أن الدولة أدرى بما يتناسب ومشاريع التنمية التي توائم اقتصادياتها، لكن خضوع دولة للاستدانة يجعلها عرضة للتدخل في قراراتها السياسية فيما يخص سياستها الاقتصادية.

وان كان لنا أن نورد أمثلة عن المشاكل السياسية التي أثارتها سياسات صندوق النقد الدولي في العديد من البلدان نورد حالة البيرو، فعندما تفاوض ذلك البلد مع الصندوق في فيفري 1976 حول اتفاق استعدادي بدف الحصول على القسط الثاني من القرض الممنوح له من اتحاد consortium من البنوك الخاصة وجد البلد نفسه في دوامة اضطرابات و مظاهرات سنة 1977 ضد الإجراءات المتخذة في إطار برامج التعديل.

نفس الشيء حدث في البرتغال سنة 1979 وفي تركيا في نفس السنة.

أما من الأمثلة القريبة فإننا نجد منها حالة روسيا، ففي ذلك البلد أدت ضغوط صندوق النقد الدولي إلى حل الدوما في سبتمبر1993، وبعد يومين من حل البرلمان من طرف الرئيس "يلتسن" أوحى مدير الصندوق آنذاك السيد "ميشال كامدوسيس" بأن القسط الثاني من قرض قدره 1.5 مليار دولار يمنح لروسيا في إطار تسهيل الانتقال إلى النضام الحر لن يقدم لها قبل سنة ما دام لم يحترم تعهداته، وكان ذلك التصريح نوعا من الرد على الدوما الذي قد كان صوت خلال صائفة تلك السنة على قانون يخفض من وتيرة خوصصة الصناعة وفرض قيود على البنوك الأجنبية وقلل من قدرة الحكومة على الاقتطاع من الدعم والنفقات الاجتماعية.

بذلك كان حل البرلمان قد اصبح ضروريا لتطبيق توصيات الصندوق والدائنين الدوليين وبعد"انعتاق" الحكومة هكذا من رقابة البرلمان يمكن لها وضع الميزانية التي تروق لها حسب تصريحات وزير المالية الروسي آنذاك[1].

إضافة لحالة البرازيل: فعندما نعود للوضع في البرازيل في بداية التسعينات نجد أن أغلبية السكان قد زادت فقرا من جراء مخطط "كولور" الذي انطلق في مارس 1990، والملاحظ في ذلك البلد أن زيادة الفقر لم تكن من نتائج التعديلات الاقتصادية بل من شروط الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، ودون الاسترسال في سرد وقائع تعامل البرازيل مع الصندوق نذكر مع ذلك بأن بعض المسؤولين في تلك المنضمة الدولية وخاصة السيد "خوسي فاجنيوم" مدير قسم جنوب الأطلسي في الصندوق كان قد صرح بأن على البرازيل تعديل دستورها ضمن الإصلاحات البنيوية والاقتصادية إذا كانت تريد الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي.

---

[1] chossudovsky Michel, **« ordre nouveau en Russie dans la camisole de force du fonds monétaire international »,** le monde diplomatique. n=°476. novembre 1993. p20.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

وبعد مراحل كثيرة من مفاوضات البرازيل مع الصندوق أين كانت آثار تلك المفاوضات تظهـر علـى الحياة السياسية في البرازيل، فبعد انتخابات مجلس الشيوp في 29 سبتمبر1992 وما تبعها من تأديـة اليمين من طرف رئيس جديد للبلاد"ايتمار فرانكو" الذي بدأ بما لا يرضي مؤسسات "بـروتن وودز"، وقد تعاقب ثلاثة وزراء على وزارة الاقتصاد في ظرف السبع أشهر الأولى من الفترة الرئاسية مادامـت مؤسسة واشنطن لم ترض على أي منهم، أما المرحلة اللاحقة من تلك المفاوضات مع الصـندوق فقـد بدأت بتعيين السيد "henrique cardoso" المثقف المعروف وعالم الاجتماع الماركسـي وزيـرا المالية وقال في لقاء له مع أوساط العمال ورغم ما كتبه عن الطبقات الاجتماعية في العالم الرأسـمالي في بلدان المحيط"-la peripherie" "انسوا كل ما كتبته"[1].

وإرضاء لصندوق النقد الدولي أعلن الوزير اقتطاعات بـ 50% في ميزانية التربيـة والصـحة والخدمات الاجتماعية، وكان من نتائج تصويت الكونغرس على مخططه المتعلق بالأجور انخفاض حقيقي في الأجور بـ 31% أي اقتطاع حوالي الـ 11مليار دولار لفائدة الخزينة.

ثانيا: التعديل الهيكلي والديمقراطية وحقوق الإنسان:

يمكن تفسير تدخل صندوق النقد الدولي بكونه مضادا للديمقراطية من وجهة نضر سياسية بحتة، وكذلك من وجهة نضر اجتماعية اقتصادية، وهذا ومن المعروف أن نجاح بـرامج التكييـف الهيكلـي يتوقف على مدى تلقي تلك البرامج القبول من طرف الشعب، أما في حالة عدم القبول فـإن الحكـم يعتمد على القوة لتمرير تلك البرامج، ومادامت حالات القبول في البلدان النامية نادرة فـإن اسـتعمال القوة إذن هو الغالب وفي اغلب الحالات يكون القمع هو الوسيلة الرئيسية لتطبيق برامج صندوق النقد الدولي.

يبقى أن نذكر بأن حكومة "بينوشيه" الانقلابية في الشيلي كانت النموذج الأبرز في هذا المجال، ومعروف أن نظام "بينوشيه" قد ألغى النقابات والأحزاب والحريات العامة ونتيجة لتطبيق برامج التكيف الهيكلي عرفت الأجور انخفاضا بـ 15% في سنة 1974 و1975 مقارنة بما كانت عليه في 1972. أما في الأرجنتين فكان الانخفاض أكبر خلال مخططي التكييف حيـث بلـغ الـ 37% في 1976 والـ 20 % في 1977 ونشير إلى أن نضرة على ما حدث في دول أوربا الشرقية الاشتراكية سـابقا تجعلنا نرى في هذه البلدان أن المسيرين القدامى قد تحولوا للأخذ بالفكر الاقتصادي التحـرري وحـل صندوق

(1) Chossudovsky Michel, **« ouvrir une économie pour mieux la contrôler »,** le monde diplomatique. n=°476. novembre 1993. p10 -11.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

النقد الدولي والبنك الدولي بالتعاون مع النخب المحلية محل اللجنة المركزية ومكتبها السياسـي للعهـد الاشتراكي السابق[1].

أما عن رد الموقف الغرÝ المتناقض مع الديمقراطية وخاصة موقف الولايات المتحدة الأمريكيـة، وعلـى ذكر هذه الأخيرة نلاحظ أن السياسة الاقتصادية هي الآن، وبدون شك العنصر الأكثر أهمية في علاقـة الولايات المتحدة الأمريكية مع بقية العالم، غير أن ثقافة الأشخاص الذين يشـرفون علـى السياسـة الإقتصادية الدولية في ذلك البلد، (مع أنه أكبر ديمقراطية في العالم)، ذلك ما كتبـه السـيد " josef stiglitz" الذي كان يعمل في البنك الدولي منتقدا زملاءه القدامى في الصندوق خاصة "أنهم يسيرون بنظرات أيديولوجية ينادون بالتقشف في الميزانية في دول ليست بالضرورة في حاجة ماسة إليه ويهملون دوما النظر في الظروف المحلية لدول تتمثل مهمتهم في معاينتها"[2].

ثالثا: توÝيZ حجم المديونية لتحقيÇ مآرب الدول العظمى اقتصاديا:

ما توصف به العلاقات الدولية عادة هو كونا علاقات قوى تحركها المصلحة أكثر من أي عامل آخر، وفي هذا المنطق عادة ما توظف الدول الدائنة الكبرى اقتصاديا ورقة المديونية لتحقيـق أهـداف تكرس با هيمنتها على الساحة الدولية.

لتأكيد ذلك نورد مثالين تاريخيين:

المثال الأول: اضطرار مصر لوقف القتال في حرب أكتوبر 1973 وتوقيعها لمعاهدة كامب ديفيد:

جاءت حرب أكتوبر لمحو آثار هزيمة 1967، وفي غمار نشوة الانتصارات التي بدأت القـوات العربية"المصرية السورية" تحققها، جاء الوقف المفاجئ لإطلاق النار، والـذي لم يفهـم إذاك إلا بعـد الكشف عن معلومات أثبتت أنه من بين الأوراق التي استعملتها الولايات المتحدة الأمريكية "التهديـد بوقف الاستثمارات الأمريكية داخل مصر، وكذا مطالبتها بدفع كامل ديونا الخارجية الكبيرة جـدا"، وتحت نفس الضغوط اضطرت مصر للدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الـدولي سـنة 1976، وتحت ضغوط الصندوق ومن وراءه الولايات المتحدة الأمريكية وما Ç2ي "بمشـروع كـارتر" الشـبيه بمشروع "مارشال"، وقد وصف الرئيس المصري آنذاك "أنور السادات" ما سيحققه مشروع "كـارتر" هذا بـ:

(1) Chossudovsky Michel**, « de l'ajustement structurel à la lutte contre la pauvreté, les ruineuxententements du fonds monétaire international »,** le monde diplomatique. n=°462. septembre 1992. p28-29.

(2) Lucas Delattre**, « des américains contre la mondialisation »,** le monde. dossiers et documents. n=°290. septembre 2000.p8.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

"إن مشروع كارتر يتضمن مبالغ تتراوح مابين 10 إلى 15 ألف مليون دولار لمدة خمس سنوات لتحقيق الرخاء في مصر والتغلب على المشكلات الاقتصادية"[1]، وقعت مصر معاهدة السلام مع إسرائيل"كامب ديفيد"، مما غير الكثير من المعطيات في الشرق الأوسط والوطن العربي منذ ذلك الحين، وقد استخدم نفس الأسلوب مع مصر أثناء حرب الخليج (1991) لإشراكها في الحرب بإلغاء جزء هام من ديونا الخارجية.

الإثال الثاني: أن خبراء صندوق النقد الدولي يزعمون أنهم لا يتأثرون في عملهم بأية اعتبارات سياسية، إلا أن ذلك مخالف للواقع، فالحقيقة أن الصندوق في الخدمة الدائمة والمباشرة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وهذه الحقيقة ظهرت بشكل جلي تماما في خريف عام 2001 عندما أعلنت واشنطن الحرب على الإرهاب، وهكذا وبأمر من وزارة الخزانة الأمريكية، قدم الصندوق في أواخر سبتمبر2001، 135 مليون دولار لباكستان، وعلى الصعيد الثنائي رفعت الولايات المتحدة الحضر الذي فرضته على باكستان عقب إجرائها التجارب النووية عام 1998.

وطبق الصندوق السياسة نفسها بالنسبة إلى أوزباكستان، فمنذ عام 1995 قطع الصندوق كل علاقاته بذا البلد نضرا لإدارته الكارثية لقروضه، وفي عام 2001 قرر الرئيس بوê أن تستخدم مطار"طاشقند" محطة لطائراتا المقاتلة وكذلك طائرات الاستطلاع تمهيدا للتدخل في أفغانستان، وفي الحال عاد الصندوق لتقدÇ قروض لأوزباكستان.

إضافة لذلك تزعم مؤسسات "بريتون وودز" أنا تضع الحكم الصالح وغياب الفساد شرطان لا غنى عنهما من أجل القروض وإعادة جدولة الدين، والواقع عكس ذلك، إذ أن كل من الرئيسان "كارميوف" و"مشرف" في عداد الحكام الأكثر تبذيرا للأموال وفساد[2].

رابعا: تأثÍK تزايد المديونية على الاستقرار الداخلي للدول:

إن البلد المدين عادة ما يتعرض لضغوط اقتصادية كبيرة تضطره لإتباع سياسات انكماشية، هذه الأخيرة كما أسلفنا تؤثر ولابد على المستوى المعيشي للأفراد (تدني مستوى الأجور، الاستهلاك، الخدمات الصحية...).

مما يؤدي إلى تزايد مستوى البطالة، فهذه الضغوط الاقتصادية والاجتماعية عادة ما تكون مصحوبة بعدم رضا عن الأنظمة السياسية التي تدير البلاد، وهذا ما يوجه عادة هيجان الشعوب بذه الدول إلى الحكام والقادة السياسيين[3].

---

(1) عادل حسين، **الإقتصاد المصري من الإستقلال إلى التبعية**، القاهرة. دار المستقبل العربي. 1982. ص 19.
(2) جان زيغلر، نفس المرجع. ص 187-188.
(3) سعد ناجي جواد و شوقي ناجي جواد، **«أزمة الديون في العالم الثالث النموذج الإفريقي»**، المستقبل العربي. العدد 103. 1989. ص35.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

إضافة إلى كون مشروطية صندوق النقد الدولي ممثلة في جملة الإجراءات الواجب إتباعها هي عادة ما تطبق على دول كانت أصلا منتهجة لأنماط اقتصادية اشتراكية مخططة، وتلك الإجراءات والشروط تفرض ضرورة تحول نمط الاقتصاد من مخطط إلى آخر حر يوجب كذلك ضرورة تغيير أنماط الحكم من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية حسب التصور الغربي لذلك، وإن كان فعملية التحول الديمقراطي هذه صعبة خاصة وأن معظم الدول النامية تفتقر إلى طرق سليمة لذلك التحول "منها غياب الثقافة السياسية، التراكم المعرفي..." والذي عادة ما يكون مفاجئا، مما يدخلها في دوامة الاإستقرار سياسي هذا بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية، كل يولد عدم استقرار داخلي يكون مصحوبا بانتفاضات شعبية رافضة للأنظمة السياسية وأساليبها، وذلك كثير حدوثه في دول أمريكا اللاتينية وغيرها من الدول النامية.

المطلب الثاني: تأثير تزايد حجم المديونية الخارجية من الناحية الاقتصادية:

تتفاوت الآثار التي يحدثها الاقتراض الخارجي من دولة لأخرى، نضرا لاختلاف الهياكل الاقتصادية في هذه الدول إلا أنه عموما فالآثار الاقتصادية للاقتراض الخارجي تتمثل أساسا في:

1- الاختناق المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم مواطنة الاقتصاد:

يؤدي التضييق في سياسة القرض في إطار برامج التكييف الهيكلي إلى شل حركة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك القدرات المالية الكافية لخوض الغمار مع الشركات المتعددة الجنسيات وهو ما يؤدي إلى امتصاص الشركات الوطنية من طرف الشركات الأجنبية وبالتالي عدم مواطنة الاقتصاد، كما سهل هذه العملية التخفيض من قيمة العملة من بيع الشركات الأهلية للأجانب.

2- إضعاف القدرة على الاستيراد:

إن للمديونية الخارجية وأعباء خدمة الديون آثارا سلبية على القدرة الذاتية للاستيراد، حيث تمتص جزء كبير من حصيلة الصادرات واقتطاع جزء كبير منها ليوجه لخدمة الديون، فهناك علاقة متينة وقوية بين المستوى الوطني وحجم الواردات من مختلف السلع والخدمات التي يستوردها بلد ما في لحظة زمنية معينة.

فمن ناحية توجد علاقة بين الاستهلاك المحلي ومستوى الواردات، نضرا لاعتماد هذا الاستهلاك على استيراد أنواع معينة من السلع الاستهلاكية التي لا ينتجها الاقتصاد القومي أصلا، أو ينتجها بكميات تقل عن حاجة الاستهلاك الداخلي، ومن ناحية ثانية توجد علاقة وثيقة بين مستوى الإنتاج الجاري ومستوى الواردات من السلع الوسيطة ومواد الطاقة وقطع الغيار، ومن ناحية ثالثة ثمة رابطة قوية توجد بين تنفيذ برامج الاستثمار التي يضعها الاقتصاد القومي وبين استيراد كثير من الآلات والمعدات

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الإنتاجية الأخرى، ومن هنا فإن طاقة أو قدرة الاقتصاد القومي على الاستيراد، هي متغير إستراتيجي يحكم إلى حد بعيد مستويات الاستهلاك والإنتاج و الاستثمار، نضرا لارتباط هذه المستويات الثلاثة بحدود معينة للاستيراد ومن ثم لو تعرضت هذه الطاقة للضعف، فإنا تجر معها نتائج سيئة للاقتصاد القومي، وبخاصة إذا كان الميل للاستيراد كبيرا، وكان هيكل الواردات يضم طوائف هامة من السلع التي يصعب الاستغناء عنها[1]

2- إضعاف معدل الادخار المحلي:

إن تزايد الاعتماد على القروض والمعونات الأجنبية قد ترتب عنه تدهور معدلات الادخار المحلي في جل الدول النامية، حيث أن هذه الدول رأت في التمويل الخارجي بديلا عن الادخار المحلي.

إن ارتفاع مبالغ خدمة الديون ذو تأثير سلبي على تكوين معدلات الادخار المحلي، وهو الأمر الذي انعكس في تواضع معدلات الاستثمار الممولة محليا في الدول النامية، ولا يخفى إن هذه النسب المرتفعة لمعدلات خدمة الدين(منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، تمثل في الحقيقة وبشكل مباشر انتقاصا من الموارد المحلية المتاحة التي كان من الممكن أن توجه لتكوين المدخرات، ومن ثم إلى زيادة معدلات الإستثمار المحلي[2].

هذا ما أثبتته كثير من الدراسات التي قامت بتوضيح أثر الديون الخارجية على معدل الادخار المحلي:

- فقد قام الأستاذ"anisur bahman" بدراسة لإحدى وثلاثين دولة، محللا العلاقة القائمة بين الميل المتوسط للادخار وبين تدفق الصافي لرأس المال الأجنبي منسوبا إلى إجمالي الناتج المحلي، وباستخدام اختبار"student" نتوصل إلى أن رأس المال الأجنبي قد أضعف الإنجاز المحلي.
- ونفس الشيء توصل إليها الاقتصادي "k.l gupta" عندما قام بدراسة حال خمسين دولة نامية.
- و نفس النتيجة توصل إليها الاقتصادي"landau" عندما درس نفس العلاقة السابقة في دول أمريكا اللاتينية.

3- تزايد العجز Ž ميزان المدفوعات:

تعاني الدول النامية منذ فترة طويلة من وجود عجز مستمر ودائم في موازين مدفوعاتا، وبالرغم من وجود عدة عوامل متسببة في العجز إلا أن أهم هذه العوامل هي تفاقم المديونية الخارجية، وتزايد أعباء هذه الديون.

حيث كان صناع السياسات الاقتصادية في تلك الدول يعتقدون أن ذلك لا يلبث أن يزول، بحيث أن تلك الاستثمارات والموارد الأجنبية ستعمل على زيادة الناتج المحلي و الرفع من مستوى

[1] رمزي زكي، **الديون والتنمية، القاهرة**، دار المستقبل العربي. 1985. ص 130.
[2] رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، مرجع سابق. ص 149.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الإنتاج وترتفع بذلك الصادرات وتنخفض الواردات، وبالتالي يزول العجز في موازين المـدفوعات الخاصة بـا، "و جاءت تجارب التنمية في العقدين الماضيين لتمزق هذه الأوهام، إذ استمر العجز في موازين مدفوعات هذه الدول وتزايد على نحو مقلق على الرغم من انتهاج غالبية تلك الدول نمـط التنمية المعتمد على رأس المال الأجنبي، والموجه نحو التصنيع البديل للواردات"[1].

إن بعض البلدان النفطية (الجزائر، إيران، فنزويلا، اندونيسيا) رغم ارتفاع العائدات النفطية عام1974/1973، عادت مجددا إلى الاقتراض الصرف من سوق رؤوس الأموال، نضرا للعجـز في ميزان المدفوعات، وهذا يثبت أن وضعها كبلدان مدينة لم يتغير جوهريا، رغم تدفق رأس المـال المتأتِ من العائدات النفطية[2].

و نتيجة لتفاقم هذه الديون لم تجد الدول النامية سوى الاقتراض أكثـر لتسـديد الـديون الماضية، وهذا ما زاد التأثير على ميزان المدفوعات، و استمرار هذه الظاهرة له انعكاساته على باقي المجالات لا محالة.

4- ارتفاع معدل التضخم:

لم تكن هناك أية مصادفة بين النمو غير العادي الذي حدث في المديونية الخارجيـة للـبلاد العربية ذات العجز المالي وبين تزايد قوى التضخم المستورد في هذه البلاد، فمع العجز المتفـاقم في ميزان المدفوعات الناجم عن تزايد أسعار الواردات وتراخي نمو (تدهور) الصادرات، واجهت تلك البلاد مشكلة تمويل هذا العجز، ومن هنا وفي ضل توجهات نضم الحكم السائدة بذه البلدان، فإن زيادة الاقتراض الخارجي كانت هي الخيار المفضل لمواجهة العجز المتفاقم في مـوازين مـدفوعاتها، ولهذا فثمة علاقة وثيقة بين زيادة قوى التضخم المستورد من ناحية، و بين زيادة مديونية هذه البلاد من ناحية أخرى[3].

كما أن تسديد الأقساط وكذا خدمة الدين تحدث نقصا في المصادر المتاحة، فتعمد الدولـة إلى زيادة صادراتها مما يؤدي إلى انخفاض عرض السلع محليا، فتزداد أسعارها ويستمر التضخم فيها.

5- تزايد المديونية الخارجية مصدر تحويل معاÈ للموارد:

إن حجم الدين يتضاعف مرة كل أربع سنوات ونصف حتى ولو لم يقتـرض البلـد مـن جديد، وابتداء من عام 1978 لم تعد القروض تمثل مصدرا للتمويل في " العالم الثالـث" إذ لأول مرة أخذت الدفعات السنوية لخدمة الدين (الأقساط + الفوائد) تتجاوز الديون نفسها ووصـلت

(1) رمزي زكي، **الديون والتنمية**، مرجع سابق. 141.
(2) جورج قرم، مرجع سابق. ص 100.
(3) رمزي زكي، **التضخم المستورد**، القاهرة. دار المستقبل العربي. 1986. ص 237.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الفجوة إلى ذروتا عام 1982 حين بلغت الديون الممنوحة للعالم الثالث 50 مليار دولار في حين كان عليه أن يدفع 105 مليار دولار كخدمات دين[1].

و الاستدانة الخارجية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمختلف مصادر النقل المعاكس للموارد من البلاد المستغلة باتجاه البلاد المصنعة، فإعادة الفوائد إلى مواطنها الأصلية والحاجة المستمرة لإعـادة تمويـل الديون التي تفتقر غالبية بلدان العالم الثالث إلى القدرة الفعلية على تسديدها، يؤديـان إلى زيـادة تكاليف الاستدانة الخارجية، وما تجدر الإشارة إليه أن تحويلات ربع الاستثمارات الأجنبية أكثر في غالبية الحالات والسنوات من تدفقات الاستثمارات إلى الدول النامية، وهذا يظهر قدرة الشـركات المستثمرة على استرداد قيمة استثماراتا في عدد محدود من السنوات لا يتعدى خمس سنوات وقـد ساعدها على ذلك قوانين تشجيع وتفضيل الاستثمار الأجنبي في الدول النامية[2].

المطلب الثالث: تأثير تزايد حجم المديونية الخارجية من الناحية الاجتماعية:

إن النتائج السلبية للمديونية الخارجية على البعدين السياسي والاقتصادي لابد أن يكون لها كذلك آثار سلبية على البعد الاجتماعي الذي يعتبر كترجمان إما لتطور أو تدهور البعـدان الأولان في أي وحدة سياسية، ففي دول نامية مدنية يزيد مستوى النمو الديمغرافي عـن مسـتوى التنميـة الاقتصادية با بالكثير، وذلك ما يخلق عادة وضعية اجتماعية صعبة إن لم نقل متدهورة، فالضـغط الاقتصادي المتواصل لابد أنه سوف يولد انفجارا اجتماعيا في هذه الدول، أين النفقات الاجتماعية الخاصة بـ:" السكن، الصحة، التعليم " متدنية بشكل كبير مقارنة بالدول المتطورة، وسنستشـهد هنا بعامل يعتمد عليه كثيرا لتقييم مدى التطور الاقتصادي للدولة وانعكاس ذلك علـى المسـتوى المعيشي للأفراد.

- **التأثير على مستوى البطالة:**

تظل مستويات التشغيل في الدول النامية ضئيلة بالنظر للارتفاع المتزايد في نسب البطالة با، وسنشير هنا لنسب البطالة في سنوات الثمانينات أين كانت نسب الاقتراض الدولي الخاصة بالدول النامية مرتفعة جدا، لنتمكن من التأكيد على العلاقة الطردية بين ارتفاع نسب البطالة وزيادة نسب المديونية الخارجية.

فالبطالة ظلت ترتفع في الدول النامية عموما وفي بعض المناطق خصوصا، فنسب البطالـة عرفـت الزيادة التالية:

---

[1] صالح ياسرحسن، **« طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية مع الإقتصاد الرأسمالي العالمي ومؤسساته المالية الدولية»**، الجزائر. المعهد العربي للثقافة العالمية. 1992. ص 24.

[2] جورج قرم، مرجع سابق. ص 30.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

في دول أمريكا اللاتينية بين سنوات 1975-1985: الأرجنتين مـن(3.7% إلى 6.6%)، بنمـا (8.6% إلى 11.5%)، فنزويلا (8.3% إلى 14%).

في إفريقيا نفس الشيء، فنسب البطالة زادت ما بين سنوات 1973-1984 مثلا (تونس زادت مـن 5.6% إلى 11.8%)، (مصر زادت من 27% إلى 113%).

وكذا في آسيا زادت نسب البطالة على النحو التالي (برمانيا 40% إلى 83%)، (الهنـد 50% إلى 150%)، (الفلبين من 49% إلى 140%)[1].

و لو كان لنا أن نعطي فكرة عن فداحة المشكلة في إفريقيا مثلا فإننا نجد أن تسريح العمال قـد مس ما بين 12000 و30000 عائلة في القطاع العمومي أو شبه العمومي سـنة 1987 في بلـدان كالسنغال، أو غينيا وحوالي 80000 في غانا.

أما بالنسبة لكامل القارة فإن اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة قد قدرت زيادة البطالة مـن 9.7 مليون في سنة 1980 إلى 22 مليون سنة 1985 بحوالي 40 % من مجمل القوة العاملة.

هذا ما يؤدي إلى تفاقم هجرة الأدمغة كما هو معروف.

- **الزيادة من الفوارق الاجتماعية:**

إن سياسات التكييف الهيكلي تعمق من الفوارق الاجتماعية بين الدول ودخلها، وما يدل علـى التفاوت بين الأمم هو أننا نجد أن 15% من سكان المعمورة وهي نسبة السكان في البلـدان المتقدمـة يتحكمون في 80% من الدخل العالمي، وحوالي 3 مليارات من البشر لا يتمتعون إلا ب 5,4% مـن الدخل الإجمالي أي أقل من المنتوج الوطني الخام لفرنسا وأقاليمها لما وراء البحار، أما سكان إفريقيا جنوب الصحراء الذين يفوقون 450 نسمة فلا يتمتعون إلا بما يقل عن 1 % من الدخل العالمي أي قرابة نصف الدخل في ولاية تكساس الأمريكية وحدها، أما عن الأجور الفعلية في البلدان النامية فهي أقل بـ 30 مرة تقريبا مما هي عليه في الولايات المتحدة وفي أوروبا الغربية واليابان[2].

ولا بأس أن نذكر من جهة أخرى أن عدد الفقراء على مستوى أمريكا اللاتينية قد تحول أثنـاء تطبيق التعديل الهيكلي ما بين 1980 و 1990 من 130 مليون نسمة إلى 180 مليون، وكان من آثار برامج التكيف الهيكلي القضاء على جزء كبير من التقدم المحقق في الستينات والسبعينات في الدول الناميـة حسب رئيس البنك الأمريكي للتنمية السيد: " إنريك "، كما زادت الفوارق بشكل كبير بحيث أن الـ 20% الأكثر غنى يحصلون على مداخيل تفوق 20 مرة مداخيل الـ 20 % من السكان الأكثر فقرا[3].

(1) Lghmet Arezki, opcit. p64.

(2) عبد العزيز قادري، **دراسات في القانون الدولي الاقتصادي**، الجزائر. دار هومة. 2003. ص.160

(3) نفس المرجع. ص161.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الفصـل الثانـي
المديونية الخارجية وانعكاساتها على السياسة الاقتصادية للجزائر

إن ما تعيشه الجزائر اليوم من أزمة متعددة الجوانب لا يمكن فهمها إلا بالرجوع إلى السـنوات الأولى للاستقلال وذلك بالتمعن في الخيارات الاقتصادية التي أفرزتا التوجهات السياسية للنظام الحاكم آنذاك، والتي تميزت ببعدها عن كل براغماتية من المفروض أن تطبع أية خيارات اقتصادية.

فالتوجهات الاقتصادية للجزائر غداة الاستقلال غلب عليه الطابع الأيديولوجي لطبقة الحاكمـة أفرزتا حركية و إحداث الثورة الجزائرية، فتدخل الدولة في المال الاقتصادي كانت له مبررات سياسية، إذ أن سيطرة الدولة على الأملاك الاقتصادية يؤدي إلى تقوية نفوذها السياسي على المتمـع، وكـان استدلال صناع القرار آنذاك بتبني هذا النوع من التوجه هو طبيعة التكوين الاجتماعي للجزائر وعـدم وجود طبقة اجتماعية قادرة على أن تحتمل أعباء التنمية.

كل هذا أدى إلى تبني مشروع تنموي أقل ما يقال عنه انه تنقصه الواقعيـة ولا يأخـذ بعـين الاعتبـار خصوصـيات المتمـع الجزائـريين إذ أنـه النتـاج الفكـري للخـبير الاقتصـادي الفرنسي"DEBERNIG" الذي شغل منصب مستشار للشؤون الاقتصادية لدى رئاسة الجمهوريـة آنذاك، الذي أعتمد أساسا على **"الصناعة المصنعة"** التي كان آثارا على السير العام للنشاط الاقتصادي. كالصناعات الكيمياوية وصناعة الحديد والصلب....الخ، ومما نتج عن ذلك البرنامج التنمـوي نخـص بالذكر التبعية المتعددة: التقنية لأن منطق الصناعات المصنعة يقتضي تكنولوجيا عالية لا تتـوفر لـدى الجزائر، وكذا تبعية مالية نتجت عن الاستثمارات الكبرى التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لم تكـن متوفرة.

فأصبح بذلك من الضروري اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتلبية الحاجـات الماليـة الضـخمة لمشروع التنمية وسنحاول من خلال هذا الفصل تتبع مراحل تطور مؤشرات المديونية الخارجية وآثارها وذلك من خلال:

- **المبحث الأول**: تطور المديونية الخارجية الجزائرية وأسبابا.
- **المبحث الثاني**: إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية.
- **المبحث الثالث**: انعكاسات تطبيق إعادة الجدولة للديون الخارجية الجزائرية.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المبحث الأول: تطور المديونية الخارجية الجزائرية وأسبابها.

لقد تأخر ظهور أزمة المديونية الخارجية للجزائر إلى غاية 1986، غير أن بوادرها بدأت تلوح منذ بداية الثمانينات خاصة مع الانزلاق الخطير الذي عرفته أسواق النفط ابتداء من سنة 1983، الناتج عن الانخفاض المتتالي لأسعار النفط الذي تزامن مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي.

هذان العاملان جعلا عائدات البلاد من العملة الصعبة والمتأتية من صادراتا النفطية تعرف سقوطا حرا قيمة وحجما الأمر الذي جعل الجزائر تعرف أزمة مدفوعات خانقة مردها اهتزاز طاقاتا على خدمة ديونا التي ارتفعت بدورها وأصبحت تحول منذ التسعينات أكثر من 75% من عائدات صادراتا لتسديد خدمات ديونا التي كان من المتوقع أن تبلغ نسبة 100% سنة 1994، وبذلك دخلت الجزائر في مفاوضات مع نوادي الدائنين لإعادة جدولة ديونا الخارجية، حيث تحولت مشكلة الديون في الجزائر مع مرور الوقت إلى أزمة متعددة الأطراف وتجاوزت إطارها الاقتصادي لتهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي للجزائر.

وأصبحت بذلك أزمة المديونية هاجس كل الحكومات الجزائرية المتعاقبة التي حاولت كل منها تشخيص الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وسنتعرض في مبحثنا هذا لـ:

- **المطلب الأول**: نشأة المديونية الخارجية الجزائرية.
- **المطلب الثاني**: مرحلة السبعينات.
- **المطلب الثالث**: مرحلة الثمانينات.
- **المطلب الرابع**: مرحلة التسعينات.

المطلب الأول: نشأة المديونية الخارجية الجزائرية.

إن تجربة الجزائر مع الديون الخارجية ليست وليدة فترة الاستقلال بل تعود إلى فترة الاستعمار الذي خرج من الجزائر وترك عليها ديونا قدرت بـ: 1326.8 مليون دولار[1] وفور الاستقلال استمرت الجزائر في الالتجاء للاقتراض الخارجي مع اختلاف وتيرته من فترة إلى أخرى.

وكان مصدره الدول الاشتراكية وخاصة يوغسلافيا والصين والاتحاد السوفياتي كما وجدت في الاتفاق الفرنسي الجزائري مصدر آخر للتمويل حيث تم بموجبه الاستفادة من مبلغ 2 مليار فرنك

[1] أحداث اقتصادية، المؤسسة الوطنية لتوزيع الصحف المختصة العدد 07. 1988. ص 37.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

فرنسي من طرف الهيئة الفرنسية للتعاون ولتمويل الاقتصادي للجزائر، وقد بلغ مخزون الديون الخارجية للجزائر سنة 1971 مبلغ 3355 مليون دولار أمريكي[1].

منذ الاستقلال وحتى سنة 1971 استفادت الجزائر من قروض حكومية طويلة المدى وبأسعار فائدة ضعيفة[2].

وكانت هذه الاتفاقيات كما يلي:

جدول رقم(07): اتفاقيات القروض المبرمة بين 1962 و 1971.

الوحدة ألف دينار جزائري

التاريخ	الدول المقرضة	مبلغ القرض
1963/01/21	يوغسلافيا	98 400
1963/02/23	بلغاريا	27 500
1963/12/27	الاتحاد السوفياتي	1 123 400
1964/04/15	تشيكوسلوفاكيا	68 800
1964/07/03	الاتحاد السوفياتي	685 389
1964/10/03	ألمانيا الفيدرالية	94 668
1967/01/14	ألمانيا الديمقراطية	745 000
1970/07/21	بلغاريا	196 800
1971/06/23	بلجيكا	24 675

SOURCE : ammar belhimer, (BAD rapport d'activité). 1971. p 48.

فلقد لجأت الجزائر إلى الاستدانة الخارجية من أجل ضمان تطبيق إستراتيجيتها التنموية، حيث تبنت برامج تنموية ضخمة استحال على الادخار المحلي تمويلها وذلك ما دفعها إلى اللجوء إلى الخارج، وقد كانت التمويلات في أغلبيتها تجارية تقدمها البلدان الممونة بالتجهيزات والخدمات المرتبطة بها في إطار المشاريع الصناعية.

(1) CNES, **« la dette extéreur des pays du sud»,** annaba. colloque international. décembre 1999. p58.
(2) Belhimer Ammar**, la dette éxtérieur de l'agerie,** alger. casbah edition. 1988. p 46.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ومن خلال دراسة اقتصادية أعدها معهد (CREAD) أوضح أن أسباب تطور الديون الخارجية الجزائرية لها علاقة بمجهود الاستثمارات التي وجهت أساسا إلى الصناعة وقد قسم تطور هذه الديون إلى ثلاثة مراحل[1]:

- **المرحلة الأولى 1963-1970**: والتي تميزت بتهيئة المحيط الأساسي لبناء الاقتصاد الوطني من خلال مخطط 1967- 1969.
- **المرحلة الثانية عشرية السبعينات:** والتي يمكن أن نطلق عليها اسم "**المديونية الصناعية**" أين انتهجت الجزائر برنامج الاستثمار الموسع، والذي يتطلب تجنيد رؤوس أموال ضخمة وتقنيات عالية لم تجد الجزائر سبيلا لتوفيرها إلا اللجوء إلى التمويل الخارجي والمعتمد أساسا على القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.
- **المرحلة الثالثة 1980 إلى بداية سنوات التسعينات**: والتي سجلت ترشيد حركة الاستثمار وذلك بفضل الأوضاع الصعبة التي مر با البلد، حيث عرفت هذه الفترة خطورة عدم التوازن الذي عاشه البلد والثقل الذي قرضته المديونية الخارجية والتي كانت تمتص نسبة عالية من عوائد البلاد مما أدى إلى شبه التوقف التام عن الدفع في سنة 1994 والذي أدى إلى إعادة جدولة الديون المتوسطة والطويلة الأجل.

و عموما سنعمد لتتبع تطور المديونية الخارجية الجزائرية إلى تقسيمها للمراحل التالية:

المطلب الثاني: مرحلة السبعينات:

في هذه المرحلة تبنت الجزائر برامج تنموية تتطلب توفير رؤوس أموال ضخمة وعادة ما تمول المشاريع الاستثمارية باللجوء إلى الادخار المحلي ونظرا لعدم كفايته فإنه من البديهي أن تستعين الجزائر برأس المال الأجنبي، خاصة وأنا كانت تبحث عن الفوائض المالية الناتجة عن الصدمة البترولية الأولى سنة 1973 بالإضافة إلى الاقتراض الخارجي مولت مشاريع الاستثمار باللجوء إلى الإصدار النقدي الذي ساهم في ضغوط تضخيمية كبيرة امتدت آثارها إلى الوقت الحاضر والتي نتج عنها ارتفاع في مخزون الديون وذلك ما يلاحظ من الجدول التالي:

[1] Fergani, **« le programme d'adjustement structurel en algerie »,** revue l'economie. n°32. mars - avril 1996. p20 – 21.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

جدول رقم (8): تطور الديون الخارجية الجزائرية خلال فترة السبعينات.

الوحدة: مليون دولار

المؤشرات / السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
إجمالي الديون	3335	4144	4617	4916	6000	9501	11976	15005	20078
نسبة زيادة الديون	/	%24	%11	%6	%22	%58	%26	% 25	% 33
خدمات الديون	110	159	233	709	457	762	1028	1454	2623
نسبة ارتفاع خدمة الديون	/	%44	%46	%204	%35	%66	%34	%41	%89
نسبة إجمالي الديون إلى الناتج الوطني الخام	/	%38	%32	%29	%40	%45	%51	%59	%57
نسبة إجمالي الديون إلى صادرات السلع والخدمات	/	%166	/	%165	%121	%125	%148	%207	%165
نسبة خدمة الديون إلى الصادرات	/	%15	%14	%13.7	%14.6	%18	%20.8	%28	%29

Source : CNES, Opcit. p123.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ويمكن ملاحظة تطور الديون الخارجية للجزائر وخدماتا خلال فترة السبعينات من خلال التمثيلين البيانيين التاليين:

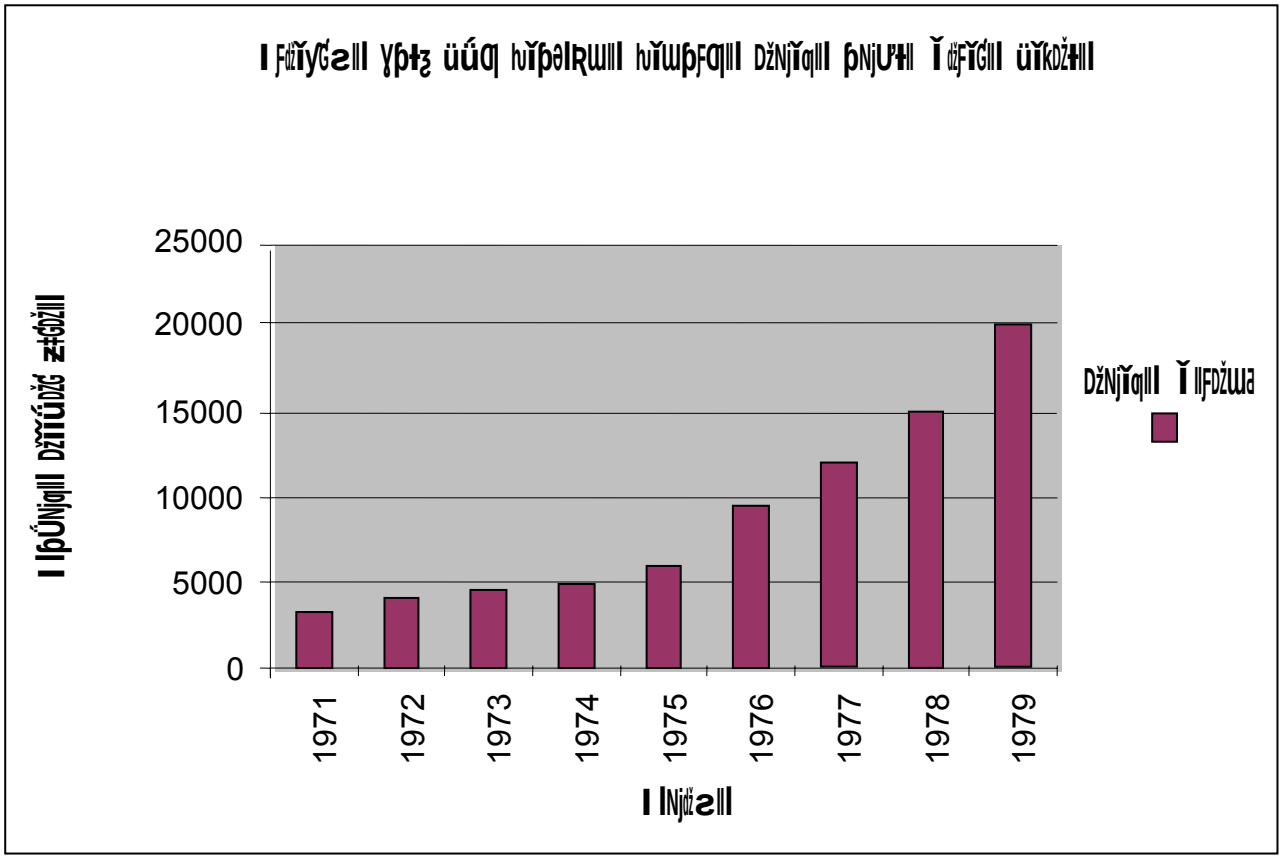

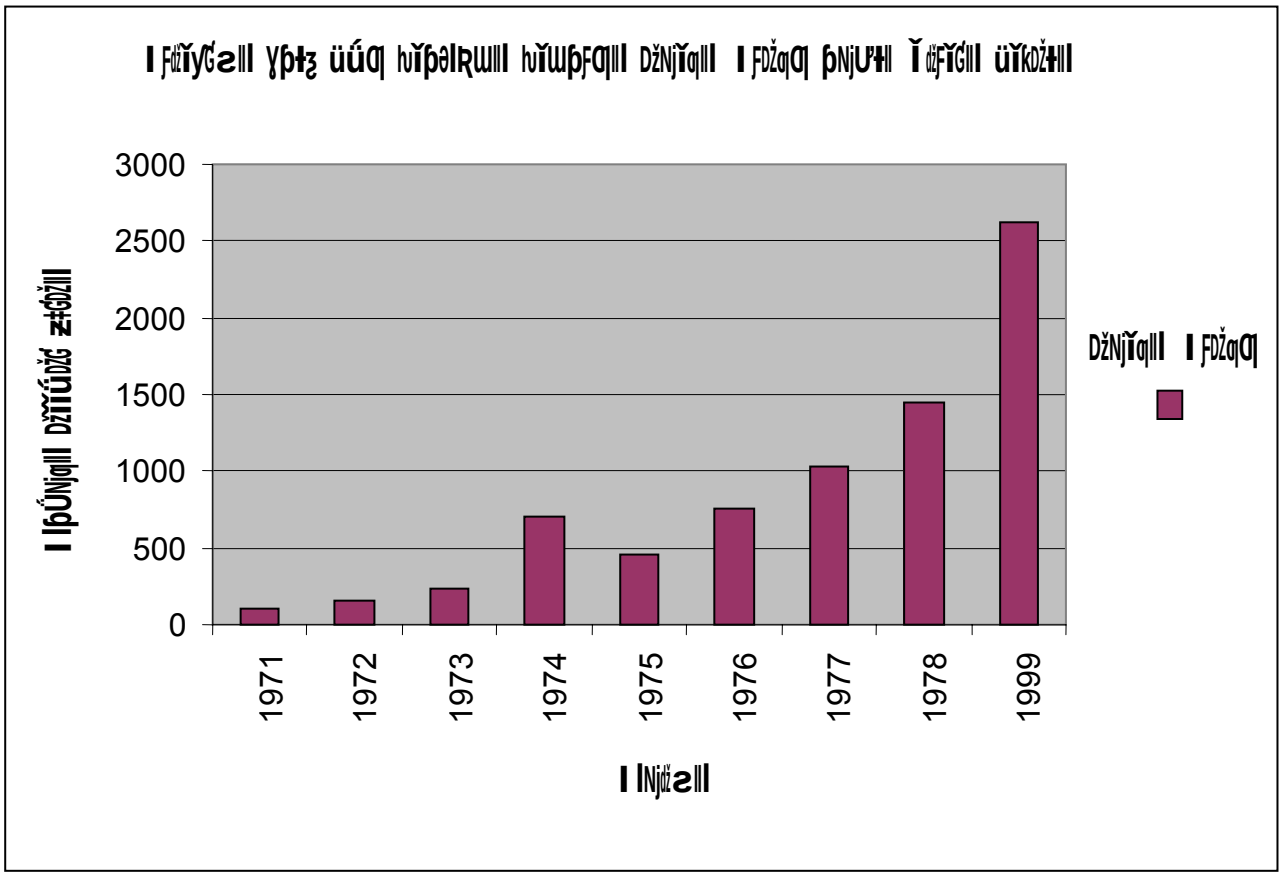

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

وتشير المعطيات الكمية الخاصة بتطور إجمالي الديون وخدماتا في فترة السبعينات بصورتا المطلقة والنسبية جملة من الملاحظات من أهمها:

- تطور إجمالي الديون الخارجية بمعدلات مرتفعة خلال الفترة 75-1979 مقارنة بالفترة 71-1974 فإجمالي الديون لم يكن يتجاوز خمس مليارات دولار سنة 1974 ثم يتضاعف سنة 1977 ليتجاوز ثلاثة أضعاف سنة 1979 ببلوغه 20 مليار دولار وهذا ما يبين أن الاستدانة الخارجية للجزائر تكونت خلال هذه الفترة التي عرفت فيها الجزائر تدفقا صافيا معتبرا من القروض الخارجية.
- إن تطور خدمات الديون ارتفع بشكل جد محسوس من سنة 1973 إلى 1974، ثم يعود ينخفض سنة 1975 ليواصل ارتفاعه وذلك على أن يصل إلى 80 % سنة 1979 وهذا ما يوضح تذبذب خدمات الديون بالنسبة إلى إجمالي الديون الذي لم تعرف أي انخفاض خلال نفس الفترة.
- إن تطور خدمات الديون وكذا تطور رقم الديون الخارجية خلال فترة السبعينات تبقى دلالته محدودة إذ لم ينسب إلى مؤشر آخر وعند نسبه إلى الناتج الوطني الإجمالي نجد أن نمو الديون الخارجية كان يفوق نمو الناتج الوطني الإجمالي خلال كل الفترة.
- و نفس الملاحظة نجدها عندما ننسب إجمالي الديون إلى الصادرات من السلع والخدمات حيث يلاحظ أن نمو الديون الخارجية كان يفوق نمو الصادرات.
- أن خدمات الديون بالنسبة إلى الصادرات كانت أقل من 20 % إلى غاية سنة 1977 حيث وصلت إلى 20.8 %وتواصلت في الارتفاع لتبلغ حوالي 30% في سنة 1979.
- والمفارقة التي يجب الوقوف عندها هو ترافق اللجوء إلى الديون الخارجية مع ارتفاع أسعار المحروقات " والغريب أنه في الوقت الذي تبين فيه الحسابات الاقتصادية بروز طاقة في التمويل سنة 1975 وما بعدها بدأت البلاد تلجأ للتمويل الخارجي "[1]، والسبب في ذلك يعود إلى سياسة التصنيع التي كانت تعتمد عليها البلاد آنذاك والاستثمارات الضخمة في قطاع المحروقات حيث أن هذا القطاع كان يستهلك نصف ما ينتج وكان يهدف لتمويله الذاتي أكثر مما كان يهدف لتمويل القطاعات الأخرى.

ومن خلال الجدول كانت القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وأيضا التي تصدر من البنك العالمي تتضاعف بحوالي خمس مرات عن ما كانت عليه سنة 1970 بحيث تكونت أساسا تلك القروض من قروض ثنائية ومتعددة الأطراف كما عرفت الخاصة منها ارتفاعا قويا تضاعف بحوالي 30 مرة وكانت الديون الخاصة تساوي حوالي 6 أضعاف الديون العمومية أما فيما يتعلق بتركيبة الدائنين نجد أنه في سنة 1972 الديون الخاصة المتوسطة والطويلة الأجل تتركب أساسا من قروض الموردين ونجد عكس ذلك سنة 1973 لأن الجزائر أصبحت تتجه أكثر للأسواق المالية للحصول على القروض وبالتالي ارتفعت الديون الطويلة والمتوسطة

(1) أحمد هي، مرجع سابق. ص 82.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الأجل الصادرة من الأسواق المالية وكما أسلفنا نتيجة لهذه المعطيات نخلص أن هذه المرحلة لم تحقق معدل النمو المستهدف وهذا يعود إلى الاستثمار الكبير في مجال الصناعات الثقيلة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة.

جدول رقم(09): توزيع الديون الخارجية الجزائرية (1971-1979).

الوحدة: مليون دولار

السنوات / نوعية القروض	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
القروض الرسمية	607	646	842	1058	1145	1225	1881	2079	2679
القروض المتعددة	13	19	9	9	50	100	155	209	270
البنوك العالمي	10	8	6	6	36	85	138	187	277
القروض الثنائية	594	636	832	1048	1095	1125	1426	1870	2407
القروض الخاصة	654	901	2150	2354	3449	4860	7821	14608	13832
القروض التجارية	536	631	895	1094	1578	2398	4095	6383	7769
القروض المالية	86	271	1181	119	1689	2241	2936	4853	5560

المصدر عزازي فريدة، دراسة المديونية الجزائرية الخارجية، (رسالة ماجستير. معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 1997). ص 249.

المطلب الثالث: مرحلة الثمانينات:

لقد سمح الارتفاع الهائل في أسعار النفط عام 1979 بارتفاع الواردات المتحصلة من صادرات النفط من 6.3 مليار دولار عام 1978 إلى 13.6 مليار دولار سنة 1980 ولذلك فإن التمويلات كانت تعرض على الجزائر، وتعطى صفقات ذات تكنولوجية متطورة موجهة بصفة خاصة إلى قطاع المحروقات الذي أتاح ارتفاع الصادرات.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

لذلك تميزت فترة بداية الثمانينات بالاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية الضرورية منها وغير الضرورية تحت شعار "**من اجل حياة أفضل**" وكان ذلك على حساب الاستثمار والتشغيل، فعمت البطالة، وضعفت مردودية المؤسسات العمومية التي خصصت لها استثمارات جد ضخمة خلال فترة السبعينات ولذلك لجأت الدولة إلى توجيه استثمارات جديدة لتدعيم الهياكل القاعدية كالطرق والسدود وقطاع البناء والصناعات الخفيفة وأولوية العناية بالقطاع الزراعي والري وذلك باعتماد شبه كلي على موارد خارجية، حيث استمرت في تموين مختلف القطاعات بقروض تجارية قضية الأجل ومرتفعة الفائدة، وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كليا على تصدير المحروقات فكان شديد التأثر للصدمات الخارجية وخاصة تلك المرتبطة بأسعار النفط وهذا ما حدث بالفعل سنة 1986 " عندما أنار سعر البترول الخام بأكثر من نصف قيمته (من 35 إلى 10 دولار للبرميل) فانارت بذلك إيرادات الجزائر المالية الخارجية من المحروقات من 12.270 مليار دولار إلى أقل من 7.26 مليار دولار أي نسبة 43 % مع العلم أن وزن المحروقات في الميزان التجاري جد مرتفع ويصل بقوة لسقف 97 % من قيمة الصادرات من السلع والخدمات "[1].

وقد تأثرت مديونية الجزائر من تقلبات أسعار المحروقات وأسعار الفائدة وكذلك من أسعار صرف الدولار الأمريكي في سنة 1985،

مع العلم أن الدولار الأمريكي فقد منذ بداية عام 1985 ما يقارب من نصف قدرته الشرائية فارتفعت الديون الخارجية نتيجة لذلك حوالي 7 ملايير دولار وتزامن ذلك مع تسارع وتيرة تسديد أصل الديون فهناك قروض قصيرة المدى تحصلت عليها الجزائر في 1986 وجب تسديدها في 1988 وقروض تحصلت عليها عام 1987 وجب تسديدها عام 1989 وهكذا تراكمت الديون الخارجية للجزائر حيث ارتفع مخزون هذه الديون بأكثر من 10 ملايير في الفترة الممتدة من 1985-1989 منتقلا من 18.4 إلى 28.6 مليار دولار[2]، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج 2. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. 1999. ص 291.

[2] CNES, Opcit. p 61.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

جدول رقم(10): تطور الديون الخارجية خلال فترة الثمانينات.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات / المؤشرات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
إجمالي الديون	19359	17682	17728	16285	15944	18401	22906	25022	26745	28574
نسبة زيادة الديون(%)	3.5-	8.7-	0.26	8.1-	2.1-	15.4	24.4	9.2	6.8	6.6
خدمات الديون	4084	3815	4563	4727	5125	5041	5185	5481	6564	7530
نسبة ارتفاع خدمات الديون(%)	55.7	6.5-	15.6	3.6	8.4	1.6-	2.8	5.7	19.7	14.7
نسبة إجمالي الديون إلى الناتج الوطني الإجمالي(%)	47	43	45	37	34	35	31	35	37	39
نسبة إجمالي الديون إلى الصادرات(%)	128	117	134	127	125	142	210	223	284	229
نسبة خدمات الديون إلى الصادرات(%)	28.9	27.9	37	42	38	37	50	50	83	80

Source : MOURAD BEN ACHNHOU**, dette et démocratie,** Alger. Echerifa edition. Sans date. p100.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

و التمثيلان البيانيان الآتيان يوضحان أكثر تطور الديون الخارجية وخدماتا خلال فترة الثمانينات:

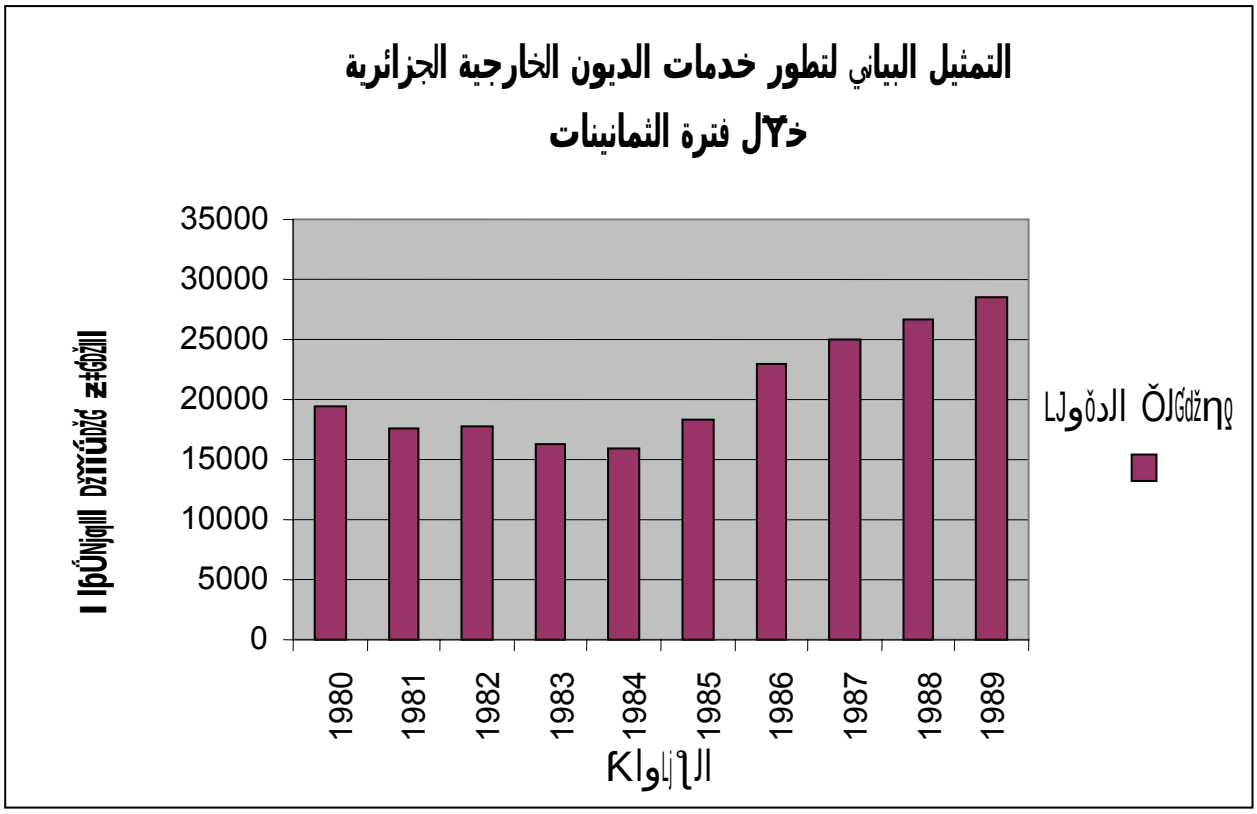

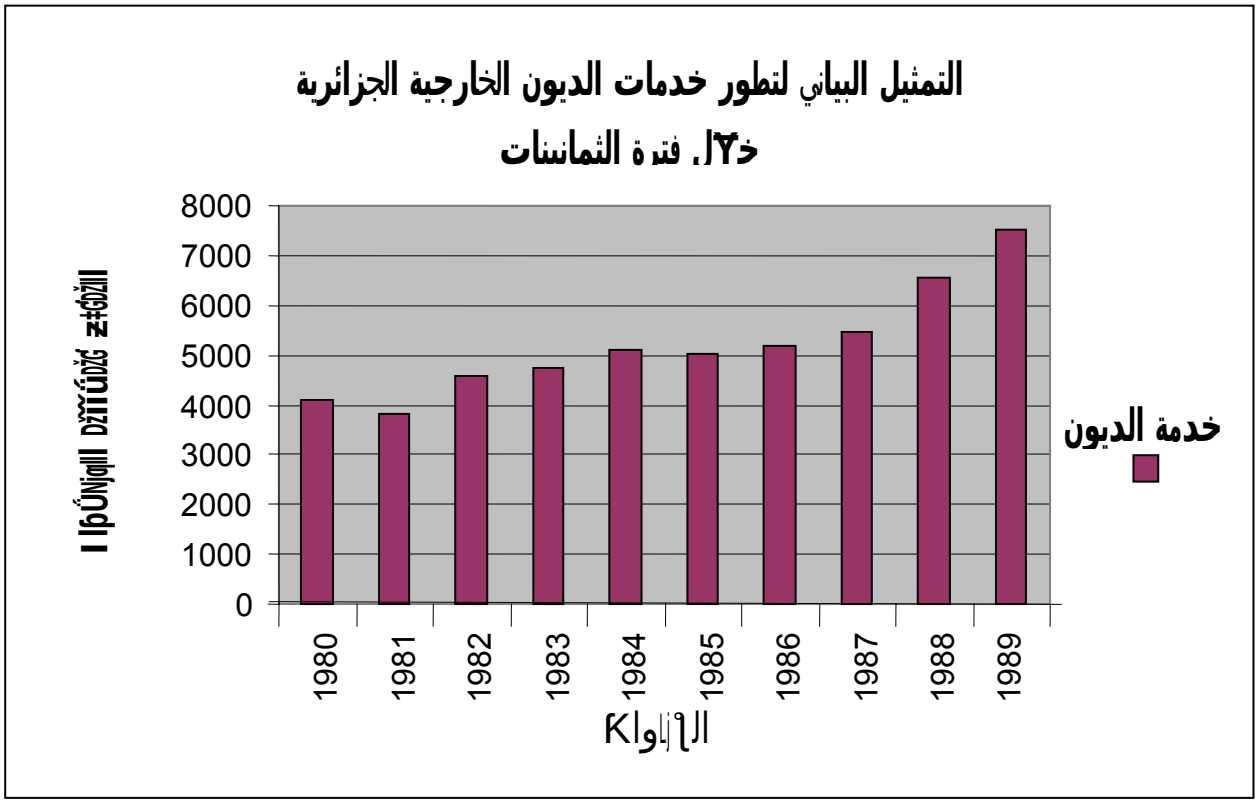

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

وأهم الملاحظات التي يمكننا أن نشير إليها حول تطور إجمالي الديون وخدماتا في فترة الثمانينات هي:

- الانخفاض في إجمالي الديون في بداية الثمانينات وحتى سنة 1984 وهذا ما تؤكده النسب السالبة لزيادة الديون، وبلغ إجمالي الانخفاض من سنة1980 إلى 1984 ما قيمته 3415 مليون دولار ليبدأ ارتفاع إجمالي الديون من سنة 1984 إلى 1985 ما قيمته 2457 مليون دولار وبقي هذا الارتفاع مستمرا حتى سنة 1989، حيث بلغت الزيادة خلال خمس سنوات (من سنة 1984 إلى 1989 ما قيمته 13630 مليون دولار، ومرد ذلك كله يعود لتحسن أسعار البترول في بداية الثمانينيات وانيارها سنة 1986.
- على عكس إجمالي الديون الذي يتميز بانخفاض محسوس في بداية الثمانينات، فإن خدمات الديون لم تنخفض إلا في سنة 1981 مقارنة بسنة 1980 أما خلال السنوات الأخرى للعشرية فكانت في ارتفاع مستمر، " كما ارتفعت خدمات الديون خلال الثمانينات "بسرعة أكثر من أصل الدين، وحينئذ انغلق فخ الديون على الجزائر[1].
- إن نمو الديون الخارجية للجزائر خلال فترة الثمانينات كان يفوق نمو كل من الناتج الوطني الإجمالي والصادرات، وإن كانت نسبة النمو تتناقص إلى غاية سنة 1980ثم بدأت في الارتفاع بعد ذلك فيما يتعلق نسبة إجمالي الديون إلى الناتج الوطني الإجمالي وإلى غاية سنة 1984 بالنسبة إلى إجمالي الديون إلى الصادرات ثم تبدأ في الارتفاع بعد ذلك لتبلغ 229 % سنة 1989 "حيث بلغت في نفس السنة نسبة خدمات الديون إلى الصادرات 75.25 %"، ولم تكن الاحتياطات الرسمية من العملة الصعبة تكفي لتغطية واردات شهر واحد "[2].
- كما أن خدمات الديون كانت دوما تفوق الصادرات ووصلت إلى الضعف ابتداء من سنة 1986 وهي وضعية جد خانقة.

و لذلك كان لزاما على الجزائر اللجوء إلى صندوق النقد الدولي نظرا للوضعية الاقتصادية الخطيرة التي وصلت إليها وذلك ما يترجمه الجدولان التاليين:

(1) CNES, Opcit. p61.
(2)Ammar Belhimer, Opcit. P68.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

جدول رقم(11): تطور الصادرات والواردات والناتج الوطني الخام (80-1989).

الوحدة: مليون دولار

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الناتج الوطني الخام	41147	41287	45721	48948	53603	58674	64160	67252	59191	55516
الصادرات	15623	13296	11475	11158	11885	10149	7891	8185	8154	8949
الواردات	14552	13625	14960	14029	14642	15489	14756	12307	13377	15877

Source .CNES OPCIT. P123.

فبسبب الانزلاق الخطير الذي عرفته أسواق النفط مع نهاية 1984 مما جعل عائدات البلاد من العملة الصعبة تعرف انخفاضا مستمرا خاصة وأن المصدر الوحيد للموارد المالية الخارجية تمثله المحروقات " 95 % "، إذ يلاحظ من الجدول أعلاه الانهيار الكبير الذي شهدته الصادرات الوطنية وخاصة بعد سنة 1986 إضافة إلى الارتفاع المستمر في الواردات نتيجة تزايد احتياجات ومتطلبات الطلب المحلي وخاصة من المواد الاستهلاكية، مما أدى على انفجار أزمة الدين في السنوات الأخيرة من العشرية الماضية.

جدول رقم(12): تطور خدمة الدين إلى الناتج الوطني الخام وإلى الصادرات والواردات.

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
خدمة الدين على الناتج الوطني (%)	9.92	9.24	9.98	9.65	9.59	8.59	8.05	8.14	11.08	13.56
خدمة الدين على الصادرات (%)	26.14	28.69	39.76	42.36	43.1	49.7	66.2	67	80.5	84.1
خدمة الدين على الواردات (%)	28.06	28.00	30.5	33.7	35.00	32.54	35.13	44.53	48.32	47.42

Source : Ibid. p123.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا التطور الكبير الذي شهدته نسبة خدمة الدين إلى الناتج القومي حيث ارتفعت من 2.7 % لسنة 1972 إلى 13.56 % مع نهاية 1989، يعني من الناحية العملية ارتفاع حصص الدائنين من الناتج القومي الإجمالي، أي أنها تمثل خصما مباشرا من الموارد التي كان من الممكن أن توضع تحت تصرف الاقتصاد القومي لخدمة أغراض الاستثمار والإنتاج والاستهلاك. و نلاحظ كذلك من خلال الجدول نفسه أن نسبة خدمة الدين إلى الصادرات عرفت ارتفاعا بعد انفجار أزمة الدين سنة 1986 حيث تضاعفت هذه الأخيرة بمقدار 3.21 مرة تقريبا في هذه العشرية الأخيرة لتصل إلى ذروتها في 1989 حيث أصبحت الجزائر تحول ما يقارب نسبة 85 % من صادراتها إلى خدمة ديونها، مما وضع البلاد واستقرارها الاقتصادي في خطر أكيد حيث أن الجزء الحقيقي من العملة الصعبة 15 % والمتحصل عليه من الصادرات أصبح لا يغطي حتى الطلب المحلي من المواد الاستهلاكية مما حتم على السلطات العمومية اللجوء إلى الاستدانة لكن هذه المرة بأسعار فائدة خيالية.

المطلب الرابع: مرحلة التسعينات:

نظرا للوضعية الاقتصادية الخانقة التي وصلت إليها الجزائر بعد انهيار مداخيلها من العملة الصعبة في أواخر الثمانينيات، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مستخدمة القسط الاحتياطي بالصندوق "فلقد استخدمت الجزائر القسط الاحتياطي بالصندوق " في نهاية 1988 والمقسم على اربعة أقساط بحيث كل قسط يمثل 25% من حصة الدولة العضو في الصندوق "[1]، أما الأقساط الأكبر فيتم تقديمها في إطار ما يسمى "**اتفاق التثبيت** " الذي تحدد له مدة 18 شهرا لتطبيق شروط محددة من قل صندوق النقد الدول. وهو ما تضمنه خطاب الولاء الذي أرسله وزير المالية الجزائري في مارس1989" وتم توقيع أول اتفاق بين الطرفين في 30 ماي 1989 بقيمة 200 مليون دولار وثم 360 مليون دولار لتعويض انخفاض أسعار البترول لسنة 1988 وارتفاع أسعار الحبوب المستوردة أما ثاني اتفاق (stand by) فتم التوقيع عليه بقية 400 مليون دولار على أربع أقساط بـ: 100مليون دولار جوان 1991 سبتمبر 1991 مارس 1992"[2].

وقد تعهدت الجزائر بتطبيق برنامج الاتفاق المبرم بينها وبين صندوق النقد الدولي في ماي 1989 و جوان 1991 والاتفاقيات التي أبرمتها مع البنك العالمي في سبتمبر 1989، وتميزت هذه الاتفاقيات بأنها أبرمت في سرية تامة عكس اتفاقي سنة 1994 –1995 فلقد تخلت الجزائر عن نظام التخطيط لاقتصادها لتضع أولى خطواتها في نظام جديد "**اقتصاد السوق** " الذي تختلف آلياته اختلافا كبيرا عن النظام القديم، هذا التحول جاء لتغيرات تمت الصعيدين الداخلي والخارجي.

(1) خالدي الهادي، مرجع سابق. ص 195.

(2) Banque D'algerie, résume du programme « stand by». p1

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

فعلى الصعيد الداخلي شهدت الجزائر أحداثا خطيرة تنوعت أسبابا من سياسية "نمط الحكم الذي خضعت له الجزائر منذ الاستقلال وسيطرة الحزب الواحد على جميع مناحي الحياة السياسية في البلاد " إلى أخرى اقتصادية من خلال نمط الاقتصاد المخطط اللامدروس الذي نجم عنه من آثار سلبية كان ولا يزال لها وقعا على الحياة الاجتماعية للفرد الجزائري.

وفي ذات الوقت شهد العالم الخارجي تحولا من نمط صراع بين قطθ "رأسمالي آخر اشتراكي" بما يحملانه من منظومات فكرية تحدد التوجهات السياسية والاقتصادية للدول التي تتبنى أحدهما، وقد حسم ذلك الصراع الذي دام لحقبة زمنية طويلة لصالح القطب الليبرالي، ومرد ذلك معطيات ذاتية تخص النظام ذاته وأخرى موضوعية تاريخية.

ونتاجا لذلك وجدت الدول النامية نفسها مجبرة على تغيير نمط التنمية والتسيير لاقتصادياتا من اشتراكية إلى ليبرالية حرة وهذا التحول كان اضطراريا أكثر منه اختياريا مما انعكس سلبا عل تلك الدول لكونه لم يكن مدروسا ولا محضرا له وذلك كان حال الجزائر.

وفيما يخص موضوع بحثنا فإن تسيير الجزائر لمديونيتها الخارجية منذ انفجارها لم يكن ملائما، ورغم ذلك استمرت الجزائر في تسديد التزاماتا والاقتراض القصير الأجل بسبب انغلاق الأسواق المالية الدولية، كما أن صانعي القرار آنذاك ولسوء تقدير اعتبروا الأزمة المالية أزمة ظرفية وليست هيكلية، لذلك لجأت السلطات على القروض القصيرة الأجل لمواجهة الطلب الداخلي وتغطية السوق بالمواد الاستهلاكية لكن هذا الإجراء أدى إلى ارتفاع خدمة الدين مما أدى إلى انخفاض قيمة الدينار وتدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

وسنشير إلى كيفية مواجهة الحكومات التي تعاقبت على الحكم، هاته الأزمة في المبحث الثاني، إلا أننا نعرض الجدول الآتي للتمكن من تحليل الحالة الاقتصادية للجزائر خلال العشرية الماضية:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

جدول رقم(13): تطور الديون الخارجية الجزائرية خلال فترة التسعينات.

السنوات / المؤشرات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمال الديون (مليون دولار أمريكي)	28379	27875	26678	25724	29486	31573	33651	31222	30473	22310	25260
نسبة زيادة الديون (%)	0.6-	1.7-	4.3-	4.5-	14.6	7	6.6	7.2-	2.3-	7.1-	10.7-
خدمات الديون (%)	6729	7222	7004	7150	3130	2474	2025	2354	3202	5116	4500
نسبة ارتفاع خدمات الديون (%)	10.6-	7.3	3-	2.1	56.2-	20.1-	16.1-	16.2-	36	59.7	12-
نسبة إجمالي الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	47.9	65.3	62.8	51.1	69.9	76.1	73.5	66.4	64.8	58.9	47.23
نسبة إجمالي الديون إلى الصادرات (%)	211	216	220	234	307	295	243	212	280		120
نسبة خدمات الديون إلى الصادرات (%)	66.4	73.9	76.5	82.2	47.1	38.8	30.9	30.3	48.5	39.05	19.8

Source : media bank, journal interne de la banque d'algérie publication bimestrielle. n° 40. février - mars 1999. p6.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

التمثيلان البيانيان الآتيان يوضحان تطور المديونية الخارجي للجزائر وخدماتا خلال فتـرة التسـعينات بصورة أفضل:

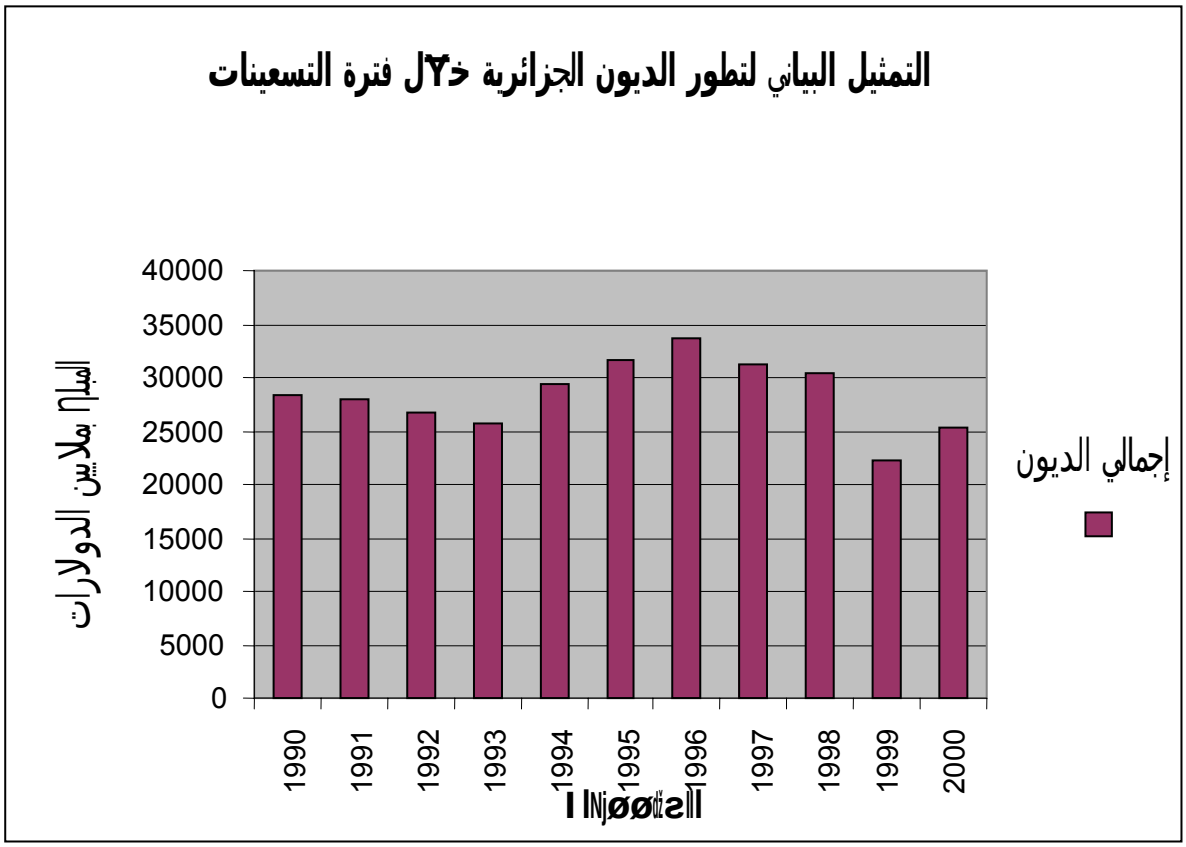

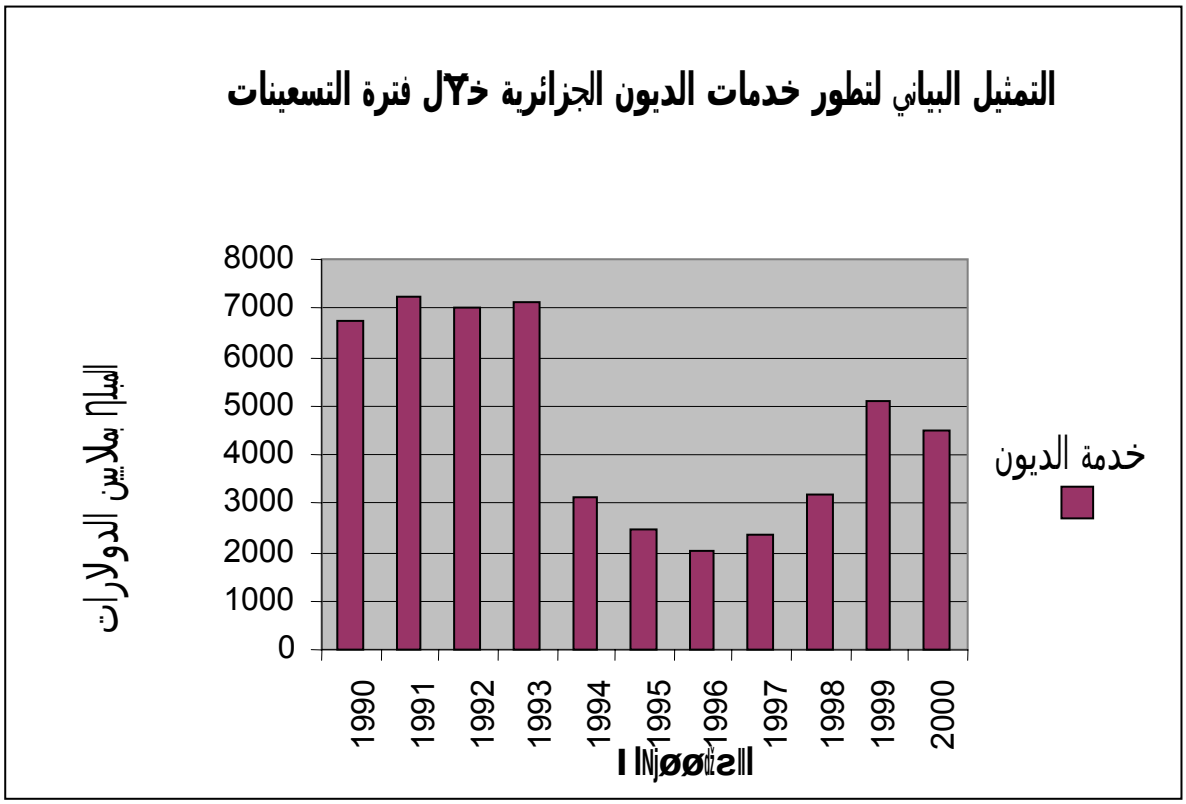

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ومن خلال الجدول السابق يمكننا ملاحظة:

- إجمالي الديون كان في انخفاض طفيف في بداية التسعينات ولكن ابتداء من سنة 1994 (عند إعادة الجدولة) بدأ في الارتفاع من 25724 مليون دولار إلى سنة 1994 أي نسبة 30.8 % خلال أربع سنوات (خلال فترة الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية)، ثم بدأ في الانخفاض تدريجيا إلى أن بلغ نسبة 2000 أدنى مستوى له منذ أكثر 10 سنوات أي منذ سنة 1987.
- أما خدمات الديون فعلى العكس حيث كانت في ارتفاع مستمر في بداية التسعينات، ثم تنخفض بأكثر من 50% في سنة 1994، وتواصل هذا الانخفاض إلى غاية سنة 1998 لترتفع من جديد سنة 1999 ثم تنخفض سنة 2000.
- أما نسبة إجمالي الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي في تذبذب خلال فترة التسعينات، حيث بلغت 76.1% أما أضعف نسبة فكانت في بداية الفترة (سنة 1990 بـ: 47.9% وفي نهاية الفترة سنة 2000 بـ: 74.23%)
- أما نسبة إجمالي الديون على الصادرات فكانت أكثر من الضعف في بداية التسعينات لتصل على ثلاثة أضعاف في سنة 1994 (بداية الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية) ثم تبدأ في الانخفاض بعد ذلك إلى أن تبلغ 1.5 سنة2000.
- و نفس الملاحظة فيما يخص نسبة خدمة الديون إلى الصادرات حيث كانت في تزايد في بداية الفترة لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 1993 بنسبة 82.2 % ثم تبدأ في الانخفاض في السنة الموالية سنة 1994 بسبب إعادة الجدولة ويتواصل هذا الانخفاض (ما عدا 1998) حتى يصل إلى 19.8% اضعف مستوى منذ 24 سنة (20.8% سنة 1977).

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ويبقى أن نشير إلى وضعية المديونية الخارجية للجزائر خلال السنوات الأخيرة لاستكمال الرؤية:

جدول رقم(14): تطور الديون الخارجية الجزائرية خلال(2001 – 2002).

الوحدة: مليار دولار

المؤشرات / السنة	2001	2002
قسط الدين	2.933	2.922
الفائدة	1.471	1.228
المبلغ	4.464	4.150
الدين متوسط وطويل الأجل	22.311	22.540
الدين قصير الأجل	0.262	0.1022
المبلغ	22.571	22.642
الدين/ ناتج وطني خام	41.92	42.05
الدين / صادرات	1.12	1.18
خدمة الدين / الصادرات	22.21	21.68

Source : media bank. n°64. Février -mars 2003. p4.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المبحث الثاني :إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية

بدأت الأوضاع المالية للجزائر تتدهور ابتداء من 1986، نتيجة انخفاض أسعار الـنفط الـتي تسببت في تقليص عائدات البلاد، من الصادرات وارتفاع خدمة الديون، وتردي الأوضاع الاجتماعيـة خاصة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بحيث ازدادت الأوضاع تدهورا وتعقيدا بوصول 70% مـن الديون الخارجية لآجالها المحددة للفترة الممتدة من 1990 إلى 1993، إذ أصبحت خدمة الدين تمتص أكثر من 80% من عائدات البلاد من العملة الصعبة المتأتية من صادرتا النفطية، كمـا أن الآجـال المتوسطة لتسديد الديون تقلصت من 9.3 سـنوات في 1986 إلى 3.5 سـنوات في1989 لتبلـغ 2.5سنة، نهاية سنة 1991[1].

و لمعرفة كيف تعاملت الجزائر مع تلك الظروف نتعرض في مبحثنا إلى:

- **المطلب الأول**: الحلول المعتمدة قبل إعادة الجدولة.
- **المطلب الثاني:** الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر غداة اتفاق الاستعداد الائتماني.
- **المطلب الثالث:** منهجية وإجراءات إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية.
- **المطلب الرابع:** برنامج الاستقرار الاقتصادي وفحواه.

المطلب الأول: الحلول المعتمدة قبل إعادة الجدولة

إن تلك الأرقام التي سبقت الإشارة، إليها تعكس بوضوح السياسة المتبعة لعلاج أزمة المديونيـة في السنوات الأولى من انفجارها،إذ اعتبرت مشكلة الديون أزمة سيولة ظرفية الشـيء الـذي حـتم السلطات العمومية اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل، مما تسبب في تشويه هيكلة الديون ،فقـد مـل مسيرو الديون في هذه الفترة على البحث عن الأموال بطرق مختلفة، كما Ź اللجوء أيضا إلى مساعدات صندوق النقد الدولي سنتي 1989-1991.

كما تميزت السنوات الأولى من التسعينات بإتباع سياسة تقشف صارمة تعمل على كبح المـوارد والاعتماد على سياسات لتجاوز الأزمة حيث كانت السلطات الجزائرية رغم الظـروف الاقتصـادية والسياسية والأمنية الصعبة ترفض رفضا قاطعا التوجه نحو إعادة جدولة الديون وذلك الرفض كان راجع للأسباب التالية:

- هناك إمكانية الدخول للسوق المالي الدولي ولو بالنسبة للقروض التجارية.
- شرطية صندوق النقد الدولي لقبول إعادة الجدولة، والمتمثلة في تطبيق برنامج اقتصادي صارم يفقد الجزائر القرار الاقتصادي والذي يعد تدخلا في السياسة الاقتصادية الوطنية.

---

[1] Média Bank, n°30. juin- juillet 1997. p04.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- الاعتقاد السائد آنذاك بأن أزمة المديونية هي أزمة ظرفية وليست أزمة هيكلية و بالتـالي إمكانيـة تجاوزها بتطبيق سياسة تقشفية.
- تخوف السلطات الجزائرية من الطابع التكراري لهذه العملية.

وقد أفضى التساؤل المطروح حول اختيار طريقة عادلـة للتخفيـف مـن عـبء المديونيـة سـنة (91 -1992)

إلى رفض إعادة الجدولة والعمل على جبهات متعددة منها:

إعادة تمويل الديون، اللجوء على تسهيلات صندوق النقد الدولي ثم الرجوع إلى السياسـة البترولية ثم انتهاج سياسة التقشف الصارمة كل الإستراتيجيات نتطرق إلها الآŽ:

1- عملية إعادة تمويل الديون: (LE REPROFILAGE)

إن إعادة تمويل بنية الديون يعني شكل "profile"الدين، وهو الاسم الذي أطلقـه الاقتصـاديون الجزائريون على عملية تغيير شكل الديون ويتمثل في البحث عـن شـكل جديـد للـديون يـتلاءم والإمكانيات المالية للبلد، أو بعبارة أخرى التقليص من خدمة الديون عن طريق تمديد آجال التسـديد لفترة أطول[1].

إن تغيير شكل الديون، يتطلب إجراء مفاوضات مع الدائني، ويكون هذا إما عن طريق إعادة التمويل أو عن طريق إعادة الجدولة، ولقد وقع اختيار الجزائر على الحل الأول "إعادة التمويل" للاعتقـاد السـائد آنذاك من كون الأزمة ظرفية عابرة.

و تعرف عملية إعادة تمويل الديون بأنا عملية يتم بمقتضاها منح قروض جديدة تعوض أو تحل مكان تلك القروض التي وصلت آجالها. فهي بذلك تؤثر على الآجال لا على هيكلة الديون

ولإعادة تمويل الديون خصائص عدة:

- يعاŽ مشكلة سيولة ظرفية.
- يتميز بعقد اتفاقيات مع عدد كبير من المقرضين بصفة فردية. مما يضعف القوة التفاوضية للبلد.
- ارتفاع التكاليف، بالإضافة إلى تكاليف القرض (فوائد وعمولات) هنـاك تكـاليف المخـاطرة وتكاليف الخبراء وكذا تكاليف تدفع للبنك الذي يتولى العملية.
- يزيد من ثقل خدمة الديون لأنه يهدد الآجال نسبيا لأن الهدف الرئيسي بالنسبة للبلد المدين هـو الحصول على أموال في المدى القريب ولتمويل الديون التي وصلت آجالها.

[1] طرحت هذه الفكرة في:
MOURAD BEN ACHNHOU, **inflation, dévaluation, marginalisation,** Alger. Dar Ech'rifa. Sans date. P 149.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- لا يلزم هذا الاتفاق الدخول في إصلاحات هيكلية، وقامت الجزائر بعدة عمليات لإعادة تمويـل ديونا نذكر منها:

1-1- عملية السندات ذات القيمة صفر: (opération à coupon zero)

كانت أول محاولة قامت بها الجزائر من أجل مواصلة التسديد والاقتراض، وأوكلت إلى القرض الشعبي الجزائري (CPA) مهمة القيـام بمفاوضـات مـع القـرض الليـوني " LE CREDIT LYONNAIS" من أجل إتمام العملية للحصول على قرض قيمته 02 مليار دولار على مسـتوى السوق المالي الدول، يستعمل 50% منه لشراء سندات القسيمة صفر للخزينة الفرنسية لضمان تسديد أصل الديون، أما 50% الأخرى فإنا تستعمل لتسديد استحقاقات الديون خلال الفترة المحددة. وكان الهدف من العملية تخفيض خدمة الدين من 70% إلى 30% مع نهاية سنة 1993.

لكنها لم يكتب لها النجاح بسبب العراقيل التي حالت دون ذلك مما استدعى التخلي عنها.

1-2- عملية إعادة التمويل من القرض الليوني:

كلف القرض الشعبي الجزائري للمرة الثانية بالتفاوض مع الدائنين حول إعادة تمويل جزء مـن الديون الخاصة المقدرة بحوالي 1.5مليار دولار بالمساعدة التقنية لبنك لزار (la zare) مـع القـرض الليوني، تطلب الأمر مساهمة 240 بنك.

يغطي هذا المبلغ استحقاق الديون المصرفية خلال الفترة الممتدة بين 1 أكتـوبر 1991 و31 مـارس 1993.

أما نتائج العملية فسنوجزها في النقاط التالية:

- ارتفاع تكلفة العملية (فوائد+ عمولات) بالإضافة إلى العمولات المختلفة التي يحصل عليها البنـك الذي قاد العملية والبنوك المشاركة وبنك لزار حيث وصلت نسب العمولات بـين 3و8% مـن المبلغ المعاد تمويله أيمن مجموع 1.457 مليار دولار ووصلت العمولات إلى 1.10مليون دولار
- قصر آجال هذه العملية التي لم تسمح للجزائر بإعادة ترتيب أمورها المالية.

ومهما يكن فان هذه العملية سمحت بتحسين السيولة المالية للجزائر في سنتي 1991-1992 حيث وصلت احتياطات الصرف باستثناء الذهب إلى 1.74 مليار دولار في1992 مقابـل 0.53مليـار دولار في1990 كما قللت من اللجوء إلى تسبيقات البنك المركزي[1].

[1] Ibid. p118.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

1-3- اتفاق إعادة التمويل الإيطالي:

هذه الاتفاقية الموقعة مع إيطاليا لها طابع مؤسساتي بخلاف الاتفاق مع القرض الليبوني الذي له طابع سوقي، وتهدف إلى تعبئة مبلغ 7.2 مليار دولار لفائدة الجزائر موزعة كالآتي:

- مبلغ 2.7 مليار دولار موجهة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، وفي هذا تضع مجموعة من البنوك و المؤسسات المالية الإيطالية تحت تصرف النظام المصرفي في الجزائر المبلغ السابق لاستعماله في تسديد مستحقات مؤسسات الإقراض الإيطالي لسنوات 1991-1992-1993 والتي تعود إلى القروض المبرمة مع المتعاملين الجزائريين قبل نهاية 1990.
- مبلغ 4.5 مليار دولار يوجه لتمويل استيراد التجهيزات والسلع ذات الأصل الإيطالي، أي من نوع القروض المرتبطة " les crédits liées" [1].

2- السياسة البترولية:

وذلك برفع معدلات الاسترجاع لحقوق الغاز والبترول الموجودة وذلك من خلال:

- تشجيع المستكشفين الأجانب لمواصلة نشاط البحث البترولي والغازي واشتراك المؤسسات البترولية الأجنبية ويشترط عليها الدفع لشركة سوناطراك حقوق الدخول وتقديم التسبيقات نقدا بـ (4-7) مليار دولار والهدف من هذه السياسة المتبعة (خاصة حكومة غزالي 1991) هو توفير الموارد المالية لاسترجاع النمو الاقتصادي وذلك من خلال:
- استعمال جزء من المبالغ المحصل عليها في خدمة الدين.
- تشكيل مخزون صافي من احتياطيات الصرف إلى مستوى يكافئ ثلاث أشهر على الأقل من الاستيراد وتمويل الواردات من السلع والخدمات لضمان اشتغال الجهاز الإنتاجي.

لكن هذه السياسة لم يكتب لها الاستمرار وخاصة وأنا تكبد الاقتصاد الوطني خسائر مالية كبرى على المستوى البعيد، حيث أن هذه السياسة تقتضي البيع المسبق للبترول بأسعار زهيدة تتراوح ما بين 8-9 للبرميل الواحد.

3- سياسة التقشف:

وطبقت هذه السياسة في عهد حكومة بلعيد عبد السلام سنة 1992 الذي دعا إلى إتباع ما اسماه(اقتصاد الحرب) وإلى إلغاء عقود الغاز التي أفقدت الجزائر موارد مالية هامة، و دعى إلى رفض تطبيق ما جاء في اتفاق" ستاند باي". و انتهجت الحكومة سياسة مالية تقوم على التسديد مهما كان الثمن وذلك بالضغط على الواردات وحرمان الجهاز الإنتاجي من المواد الأولية وأدوات التجهيز، ولقد قسم برنامج الحكومة إلى مرحلتين:

---

[1] Ibid. p152.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- المرحلة الأولى (1993-1994) تعتبر مرحلة صعبة تتميز بالتقشف الصارم وتتطلب تضحيات كبيرة من المواطنين، لأن عبء التقشف يوزع على جميع الشرائح.
- المرحلة الثانية (1995- 1997) هي فترة التخلص من الديون، ومحاولة خلق شروط البعث الاقتصادي.

لكن هذا البرنامج لم يطبق على أرض الواقع لمعطيات سياسية أمنية وأخرى اقتصادية خاصة، مع العلم أن الأسواق المالية الدولية غلقت أبوابا في وجه الجزائر ولم تجد السلطات الحكومية إلا الخيار الذي طالما رفضته[1].

4- اتفاقات الجزائر مع صندوق النقد الدولي:

في 26 سبتمبر 1963، انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي. تقدر حصة 623.1 مليون وحده حقوق سحب خاصة "DTS"، وأدى التعديل التاسع لأنظمة الصندوق إلى زيادة 50% في الحصص الإجمالية عام 1990 أي ما يقارب 146 مليار دولار وحدة سحب خاصة من إجمالي الحصص.وأصبحت الجزائر تتمتع بحصة قدرها: 128.600.000 وحدة "DTS"[2].

وقد وجدت السلطات الجزائرية التي حكمت البلاد بعد أحداث أكتوبر عجزا ماليا مقدار بـ: 800 مليون دولار، فعلاجه باللجوء إلى شريحة الاحتياطات الموجودة لدى الصندوق، وبهذا دخلت الجزائر في مفاوضات مع هذه الهيئة المالية الدولية :

4-1- اتفاق ستاند باي (stand bay) 30 ماي 1989:

تم الإمضاء على اتفاق ستاند باي في نهاية ماي 1989 مصحوبا بمبلغ 560 مليون دولار[3]، وقد تم الحصول على مبلغ 200 مليون دولار أمريكي دفعة واحدة إضافة إلى 360 مليون دولار أمريكي في إطار التسهيلات التعويضية نتيجة لانخفاض أسعار البترول في 1988 وزيادة أسعار الحبوب المستوردة.

مقابل ذلك قامت الجزائر بتطبيق البرنامج الاقتصادي الذي شرعت فيه ذاتيا والذي صادق عليه صندوق النقد الدولي والقائم على الشروط التالية:

---

(1) معمر بوضرسة، **« إعادة الجدولة لن تأتي بشيء»**، (ترجمة م. الهادي). البيان. العدد 021. الصادر بتاريخ من 19 على 25 جويلية 1994. ص6.

(2) خالدي الهادي، مرجع سابق. ص193.

(3) Ahmed Ben Bitour, **« l'algerie en 3eme millénaire, défis et potentialités»,** Algérie. édition marinor. 1998. p125.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- انتهاج سياسة نقدية تقشفية - إزالة عجز الموازنة - تخفيض الدينار جعل الأسعار أكثر مرونة[1].

وخلال السداسي الأول لسنة 1990، بدأت المفاوضات من أجل اتفاق تأكيـد ثـان إلا أن وتـيرة المفاوضات انخفضت مع اندلاع حرب الخليج، خاصة مع تحسن الأوضاع نتيجة لارتفاع أسعار البترول مما نتج عنه تحسن في الأوضاع المالية دون مساعدة صندوق النقد الدولي.

- غير أن الأمور لم تدم طويلا وبالتالي عاودت الجزائر المفاوضات مع صندوق النقد الدولي من جديد في بداية 1991 وقيامها ببعض الإجراءات منها المرسوم المتعلق بتحرير التجارة الخارجية في فيفري 1991، والمواصلة في تخفيض قيمة الدينار وتحرير السعار وأسعار الفائدة...، وذلك مما مهـد إلى عقد اتفاق ثان في 3 جوان 1991.

4-2- اتفاق 3 جوان 1991:

لم يدم التحسن في الأوضاع المالية التي عرفتها الجزائر خلال بداية حرب الخليج طويلا لتعـود أمور إلى ما كانت عليه قبل ذلك، واستمرت الأوضاع الاقتصادية في التدهور مما دفع بالسـلطات إلى إرسال رسالة نية إلى مسيري الصندوق تتعهد فيها بالقيام بكافة الإجراءات للحصول على دعـم هـذه الأخير.

و قد تحصلت الجزائر على دعم بمبلغ 400 مليون دولار[2] مقسمة إلى 4 دفعات كـل دفعـة قيمتها 100 مليون دولار، حث يمثل إجمالي المبلغ 48% من حصتها في صندوق النقد الدولي وهـي أكثر من25 %، وبالتالي تصبح ملزمة بتطبيق برنامج مالي واقتصادي تحت رقابة الصندوق.

امتدت مدة البرنامج من جوان1991 إلى مارس 1992 مما يعني 10 اشهر وقد Ź الحصـول على 3 دفعات، في حين الدفعة الرابعة لم يتم الاستفادة منها نظرا لعدم احترام المبادىء المتفـق عليهـا وبالخصوص الانزلاق في الأجور الذي وقع في الثلاثي الأول لسنة 1992 وبذلك استنكر صندوق النقد الدولي في تقريره مسعى السلطات ولم يتم سحب الشريحة الرابعة من القرض المقدم بمقتضـى احـلال الاستقرار من 1991/06/03 الى 1992/03/31 وخلال هدا الاتفاق أعتبرت مشروطي صندوق النقد الدولي أكثر قساوة ونص هذا البرنامج على:

- تحرير التجارة الخارجية – تخفيض قيمة الدينار – تحرير الأسعار ورفع الدعم عنها - إصلاح النظام الجمركي.

---

(1) Hocine Benissad, **« l'djustement structurelle. L'expérience du magreb »**, Alger. OPU. 1999. p59.

(2) Ahmed Ben Bitour, Opcit. p126.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المطلب الثاني: الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر إبداة عقد اتفاق الاستعداد الائتماني:

قبل اللجوء إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي حول إمكانية إيجاد مخرج للتخفيف من ثقـل المديونية، كان الاقتصاد الجزائري يشهد عدة اختلالات مالية كبرى على المستوى الداخلي و الخـارجي بسبب ضعف هياكله وهشاشة بنياته.

أ- عناصر هآآة الاقتصاد الجزائرB

هناك عاملان يفسران هشاشة الاقتصاد الجزائري هما:

- الطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث أن مدا خيل المحروقات تستحوذ على أهم حصـة بنسـبة 95% ضمن الصادرات الجزائرية، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني شديد الحساسية لتطور أسعار البترول في الأسواق العالمية، هذا ما جعل إيرادات المحروقات تنتقل من حوالي 12 مليار دولار سنة 1991 إلى 11 مليار سنة 1992 ثم 9,8 مليار دولار سنة 1993 و9,5 مليار دولار سنة 1994 مع العلـم أن كل انخفاض لسعر البترول بواحد دولار خلال سنة كاملة يؤدي إلى تراجع المـداخيل بـ ـ 500 مليون دولار.

- الفاتورة الغذائية التي تصل قيمتها إلى2,5 مليار دولار سنويا، ومن ثة فان كل زيادة مهما كانـت ضعيفة في أسعار الواردات يتكبدها الاقتصاد الوطني بمبالغ ضخمة.

هذان العاملان جعلا هشاشة الاقتصاد الجزائري تنتج عن المبادلة المزدوجة من خلال تبعيتـها عـن طريق أسعار المحروقات وتبعيتها عن طريق الواردات الغذائية.

بموازاة ذلك يزيد العامل الديمغرافي في درجة التأثر الاجتماعي لتلك الهشاشة حيث ان التمـع نشيط يزيد بنسبة تتراوح بين 2و 3%سنويا.

ما يشكل أعباء إضافية في الجانب الاجتماعي (السكن، الصحة، التربية) أي أن سوق العمل تشـهد كل سنة 250000 طالب عمل جديد. وهو ما يمثل ضغطا شديدا على هذه الأخيرة و الـتي وصـل مخزونا 1,5 مليون بطال سنة 1996 بالإضافة إلى أعباء خدمة الديون التي بلغت سنة 1993 نسبة 86 % من إجمالي الإيرادات[1].

ب- القيد على الموارد المالية الخارجية:

خلال الثلاث سنوات الأخيرة (91 –93) أين كانت الأزمة الاقتصـادية والاجتماعيـة في أوجها سددت الجزائر 28 مليار دولار كخدمات للدين، وفي نفس الفترة تحصلت علـى 19 مليـار

(1) Banque D'algérie, **« exposé du programme économique et financier soutenue par l'accord du confirmation avec le FMI»,** avril 1999. p2.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

دولار على شكل قروض جديدة، أي أنا حققت تحويلا صافيا سالبا للموارد في شكل خدمات دين بمقدار 09 مليار دولار، وهو ما يعادل 3 مليار دولار سنويا.

و من اجل مواصلة الجزائر لتنفيذ التزاماتا في إطار خدمة المديونية الخارجية، اضطرت السلطات الجزائرية إلى تبني سياسية تقشفية إجبارية ترجمها الفائض المسجل في الميزان التجاري نتيجة التقليص في الواردات والدي له اثر سلبي من حيث تمويل الجهاز الإنتاجي، ومن ثم الاقتصاد الوطني ككل وهدا ما يفسر الانخفاض المتواصل في الناتج الوطني لجميع القطاعات الاقتصادية.

إذن من خلال المعطيات السابقة التي تفسر وبشكل واضح مختلف الضغوطات على الاقتصاد الجزائري، كان من المتوقع أن الجزائر ستكون في وضعية العجز عن الدفع سنة1994، وهو ما يتطلب بالضرورة اللجوء للتفاوض مع صندوق النقد الدولي لإيجاد حل عاجل لأزمة المدفوعات الخارجية.

ǯ- القيد على الموارد الداخلية:

هذا ما تفسره العجوز المتتالية للميزانية، ابتداء من سنة 1992، وهذا ما يعني أن الدولة فقد فقدت وظيفتها كمدخر أساسي في الاقتصاد من جهة ومن جهة أخرى لتمويل مصارف التجهيز، حيث أن المؤسسات العمومية تتميز باستعمال ضعيف للطاقات الإنتاجية القائمة والتسيير الغير فعال، ومن ثم فإن تمويل النشاط الاقتصادي يتم تحمله عن طريق الكشف المعمم لدى البنوك وعن طريق تسبيقات البنك المركزي المتحصل عليها من الميزانية، ومن هنا وفي ظل الظروف يؤدي العجز المالي للدولة إلى المفاضلة بين الخيارين:

1- تمول عجز الميزانية واحتياجات المؤسسات في نفس الوقت عن طريق الحصول على الأموال من البنك المركزي مما يؤدي إلى نمو تضخم شديد.

2- تفضيل تقليص معدل التضخم، وهذا يعني إيقاف لجوء المؤسسات إلى القروض التي تحتاجها وإعادة هيكلتها والحد من التحولات الاجتماعية[1].

د- خيار إعادة الجدولة اختيار أو اضطرار:

هناك تياران أساسيان، تيار يرى أن عملية إعادة الجدولة هي عملية حتمية اضطرارية، وتيار آخر يرى أنه بالإمكان تجنبها وانه هناك هوامش تستطيع تحريك المفاوض الجزائري.

1- إعادة الجدولة قرار اختيارB:

يستند هذا الطرح إلى أن عملية إعادة الجدولة قضية مرتبطة بالسيادة الوطنية ولها كلفة سياسية اجتماعية داخلية وخارجية. فقد كان باستطاعة المفاوض الجزائري إقناع صندوق النقد الدولي بتسريح

(1) Opcit, p3-4.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

القروض المدة والموقع عليها، و بإمكانه الحصول على عمليات جديدة لإعادة التمويل كما أن الإعلان على إعادة الجدولة يجعل من الجزائر بلدا غير قادر على تسديد ديونه وهذا سيضطر البنوك التجارية إلى رفض منح القروض الموقع عليها.

2- إعادة الجدولة خيار اضطرارB

يرى أنصار الطرح أن عملية الجدولة الديون الخارجية أصبحت خيار لا بديل له أمام المعطيات المتوفرة مع نهاية سنة 1993، حيث أن الصادرات المتوقعة لا تشكل سوى 8.2 مليار دولار في حين بلغت خدمة الدين في هذه السنة "1993" حوالي 9.5 مليار دولار الشيء الذي يدفع بالضرورة إلى طلب إعادة الجدولة هذا بالإضافة إلى أن خطر خدمات الديون التي ستصل إلى نسبة 100 % من إجمالي الصادرات في هذه السنة لا تمس التنمية الاقتصادية فقط لكن أيضا يشكل خطرا على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلاد، كما أن الجزائر غير مستقرة اقتصاديا وماليا وهي الآن تواجه صعوبات على مستوى الأسواق المالية الدولية ومن ثم فلا معنى لشعار السيادة ورفض إعادة الجدولة ومن هنا يتضح أنه من المستحيل الخروج عن إطار إعادة جدولة الديون.

هـ - مواقZ الΣكومات الجزائرية من إعادة الجدولة:

إن الأزمة الاقتصادية بالجزائر التي بدأ الإحساس بها منذ سنة 1986، عجلت بطرح فكرة الإصلاحات الاقتصادية ورغم أن طرح الفكرة تميز في البداية بكثير من الاحتشام، إلا أنت انفجار الوضع الاجتماعي سنة 1988، حرر المسار الإصلاحي من التحفظات التي كانت تكتنفه وقدم إلى المجتمع على أنه العلاج الوحيد الذي يجب الإسراع به لتفادي الكارثة و إنقاذ البلاد من الأزمة[1].

وقد تميز مسار الإصلاحات هذا طيلة فترة تولي السيد قاصدي مرباح ببطء في التطبيق حيث لم يقترح طيلة العشر أشهر التي قضاها رئيسا للحكومة سوى مشروعا قانونين "قانون القواعد العامة للمستهلك 89-02 وقانون الأسعار 89-12" دون أن يطرح فكرة لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية لإعادة تشكيل وجدولة ديونها. رغم أن من أهم انشغالات حكومته الاقتصادية البحث عن موارد مالية خارجية لإنعاê الاقتصاد[2].

وبعدها ϸلت اتجاهات الحكومات المتعاقبة رؤى متباينة عن كيفية حل مشكلة الديون الخارجية، وسنتطرق إلى أهم هذه الرؤى مع إقصاء للرؤى المتشابهة وبذلك سوف نتعرض لموقف كل

---

(1) محمد بلقاسم حسين بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية**، الجزائر. مطبعة دحلب 1994. ص 206.
(2) نفس المرجع. ص 196.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

من حكومة مولود ßروê، سيد أßد غزالي و بلعيد عبد السلام أما الحكومات التي تلت فسوف تكون فترتا كتطبيق لسياسات إعادة الجدولة في الميدان.

- فلقد صرح مولود ßروê أمام مؤتمر وطني لأبناء الشهداء قائلا: " إن الحظوû ومنذ ثـلاث سنوات كانت أوفر للخروج من الأزمة وكان مجال المناورة أوسع، وترون أننا اليوم وقعنا تحت رßـة المؤسسات النقدية العالمية ولجأنا إلى إعادة الجدولة"[1]. ورغم أن هذا التصريح ينفي علاقة السيد مولود ßروê بالخطوات الأولى لإعادة الجدولة إلا أن نص الرسالة[*] التي نشرت في عهد حكومة سيد أßـد غزالي والمرسلة من السيد غازي حيدوسي وزير الاقتصاد ومحافظ بنك الجزائر عبد الرßن حاج ناصـر يؤكدان أن حكومة مولود ßروê تكون أول حكومة جزائرية تطلب صراحة مساعدة صندوق النقـد الدولي لها وأهم ما جاء في هذه الرسالة والذي يبرهن على قولنا ما يلي: "...إن السياسة الاقتصادية التي تسعى الجزائر لتطبيقها هي سياسة الإصلاح الجذري للاقتصاد الوطني المنتهج منذ سنة 1986، للوصول إلى السوق المؤسس على عملة مستقرة وقابلة للصرف والتخفيض من التدخل المباشر للدولة في التسـيير الاقتصادي والتحرير الجذري للتجارة الداخلية والخارجية، ونظرا لانخفاض أسعار البترول فإن الجزائـر تعيÌ وضعية خارجية صعبة بسبب وصول فترة تسديد الديون، ولمواجهة هذه الوضعية فإن الحكومـة تسعى إلى الحصول على قروض جديدة على المدى المتوسط والطويل...، إنه وللوصـول إلى أهـداف البرنامج فإن الحكومة الجزائرية ستستشير دوما صندوق النقد الدولي في هذا Ìال لاختيار كل التـدابير التي باستطاعتها أن تكون مناسبة طبقا لسياسة الصندوق في هذا Ìال"[2]، ثم تأźÌ موافقة صندوق النقد الدولي على طلب حكومة ßروê في 21 أوت 1990 ويرسل الصندوق لجنة خبراء من 20 عضـوا لمعاينة 22 مؤسسة اقتصادية جزائرية.

وبذلك كانت حكومة السيد ßروê أول من أقدم على تطبيق نظام اقتصاد السوق رغـم مـا حوته هذه الخطوة من صعوبات اقتصادية واجتماعية.

فالمعروف أن اقتصاد السوق يفرض حرية تحرك ثلاثة عناصر إنتاج هي: العمل- الإنتاج - رأس المال والصعوبة التي يصطدم با تطبيق اقتصاد السوق في بلد كالجزائر يعتمد نظام التخطيط (**الاقتصـاد الموجه**) هي خضوع تلك الحرية لقيود التوجيه المركزي من حيث توزيع عناصر الإنتاج بـين مختلـف الاستخدامات أو من حيث توزيع الناتج الصافي بينها كمداخيل الأشخاص وفي العادة الدولة هي المالكة

---

[1] ع. هوارية، **«ماذا وراء تصريحات حمروش»**، صحيفة الوجه الآخر. العدد 62. السنة الأولى. من 09-16 جويلية 1995. ص 2.

[*] الرسالة مؤرخة بتاريخ 27 أفريل 1991.

[2] المرجع السابق. ص2.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

للجهاز الاقتصادي للبلاد ولنقل الاقتصاد إلى اقتصاد حر لا بد من إحداث تغيرات في العلاقات الإنتاجية القائمة[1].

كما أن اقتصاد السوق بطرح قضية تحرير الأسعار كما يشترط ذلك صندوق النقد الدولي وهـذا مـا سيثير صعوبات اجتماعية صعبة، و رغم هذه الصعوبات دخلت حكومة þروê مغامرة اقتصاد السوق، دون أن تحاول الإجابة عن كيفية القضاء على الصعوبات السابقة الذكر. بل إن الإجراء الوحيد الـذي اتخذته هذه الحكومة هو سياسة الشبكة الاجتماعية "Social Fillet " وهي سياسـة تقـوم علـى تعويض دعم الأسعار بدعم دخول العائلات الفقيرة (هذه السياسة طبقتها فيما بعد حكومـة غـزالي لتتمكن من إلغاء دعم أسعار السلع الاستهلاكية) كما تعتبر حكومة مولود þروê أول حكومـة في التاريخ الاقتصادي الجزائري منذ الاستقلال اتجهت نحو البيع المسبق للبترول لتحصل على قروض قصيرة الأجل ذات طابع تجاري. كما يعتبر وزير المالية في عهد السيد þروê السيد غازي حيدوسي أول من استعمل المحروقات كضمان لدى المؤسسات المالية الدولية مع البنك العالمي (BIRD)k وبالفعل Ź فتح مفاوضات بين هذه المؤسسة والشركة الوطنية للمحروقات "SONATRACH" في شهر مـارس سنة 1991 وحصلت الجزائر بموجب الاتفاق الموقع على قرض بمبلñ 100 مليون دولار مع قرض من الحكومة الفرنسية[2].

مع نهاية سنة 1991 خلف السيد أþد غزالي مولود þروê على رأس الحكومة ليواجه وضعا اقتصاديا ازدادت فيه خدمات الديون الخارجية أكثر من 73% من المداخيل الوطنية فكيف واجهـت الحكومة الجديدة هذه الوضعية؟

إن ثلاث فرضيات أساسية وردت في برنامج الحكومة المقدم إلى المجلس الوطني الشعبي في جويلية 1994 وهي[3]:

*إعادة جدولة الديون الخارجية

*إعادة هيكلة الديون الخارجية

*الاعتماد على الثروات الطبيعية للجزائر للحصول على مزيد من القروض

(1) Ammar Belhouchette, **« quelle issu à l'endettement du tiers monde »,** El moujahid. n°1150. 02 avril 1989. p11.

(2) محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية**، مرجع سابق. ص 333.

(3) Maamer Boudersa**, « le FMI ce monstre de paris »,** Paris. Edition Révolution. 1994. p152.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

وطبقت كما أسلفنا الإشارة إليه حكومة غزالي عمليا الفرضية الثالثة مع تسجيل حالات نادرة طبقت فيهما الفرضيتين الأولى والثانية، فالفرضية الأولى لجأت إليها مؤسسة القرض الشعبي الجزائري مع المؤسسة الفرنسية (القرض الليوني) يوم 22سبتمبر 1991 حول إعادة جدولة جزء من الدين الخارجي بقيمة 1.45 مليار دولار، أما الثانية فقد توصلت الجزائر إلى إبرام اتفاق مع الدولة الإيطالية حول دين عمومي قصير الأجل قيمته 2.4 مليار دولار[1].

أما الفرضية الأخيرة والتي اتجهت إليها حكومة غزالي رفع من خلالها شعار القـرض مقابـل الـذهب SWAP وهي عملية ثار حولها نقاê كبير في المجلس الشعبي الوطني في دورة خريف 1991.

وقد اضطرت الحكومة رغم ما في هذه العملية من خطورة على احتياطي الجزائر من الذهب إلى استخدام عملية SWAP والحصول على قروض في بورصة نيويورك يرهن الذهب، وكانت الكميـة المقروضة خلال فترة أوت 1990 إلى مارس 1991 ما يعادل 9362 سبيكة ذهبية أي مـا يعـادل 17% من مخزون الذهب الجزائري[2].

وتأŹ حكومة بلعيد عبد السلام في 19 سبتمبر 1992 لتأخذ منحى مغاير لمنحى الحكـومتين السابقتين حيث تبنت "اقتصاد الحرب" كمخرج من الأزمة الاقتصادية وللتحكم في المديونية الخارجيـة لا بد من انتهاج سياسة تقشف تكون آليتها الأساسية:[3]

- ترشيد الإنفاق من العملات الصعبة – إعادة تنظيم الاقتصاد – إعادة إنعاê التنمية

وقد حققت سياسة التقشف نتائج إذ خففت اتجاه الجزائر نحو صندوق النقد الـدولي بسـبب رفـض الحكومة تخفيض قيمة الدينار[4].

إلا أن ضغوطات داخلية عجلت برحيل حكومة بلعيد عبد السلام ليخلفه رضا مالـك أكـبر المناصرين للجوء إلى صندوق النقد الدولي لحل أزمة المديونية، وعرفت الجزائر خلال فترة حكومته توقيع أكبر عقد من حيث الديون المعاد جدولتها ضمن إطار اتفاق ستاند باي. هذا الاتفاق هو عبـارة عـن قبول مؤقت من طرف الصندوق لتطبيق جزء من البرنامج الذي تقدمه الدولة والذي يطبـق حسـب توصيات الصندوق ومراقبته وذلك دليل واضح على نقص الثقة في الدولة، وبذلك كانت بداية التعامل الفعلي بين الجزائر والمؤسسات المالية الدولية.

(1) Salim Bouzidi, **« FMI Quand tu nous tiens»,** la vie économique. n°2. Septembre 1991. p11.
(2) Maamer Bouderssa, **« FAILLITE des politicards Algériens »,** Alger. Rocher Noir. 1994. P109
(3) Ibid. p112.
(4) ع.نصر الدين، **«التقشف هل يخفف من عبء المديونية؟»** ، صحيفة المساء. العدد 1533. الصادرة بتاريخ 1993/9/15. ص6.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المطلب الثالث: منهجية وإجراءات إعادة الجدولة للديون الخارجية الجزائرية:

كما شهدنا آنفا فالخيارات الاقتصادية ناية قرارات سياسية، وعليه قررت الجزائر إعادة جدولة ديونا الخارجية فالبلد الطالب لإعادة جدولة ديونه في حقيقة الأمر هو في حالة توقف عن الدفع.

وكما جرت العادة فإن الدائنين يخضعونه لجملة من الإجراءات ويلزمونه المرور بعدة مراحل من المفاوضات للوصول إلى إعادة الجدولة لديونه الخارجية وكذلك كان حال الجزائر حيث باشرت عـدة مراحل من المفاوضات مع خبراء صندوق النقد الدولي. تعلقت في بدايـة الأمـر بوضـعية الاقتصـاد الجزائري، ثم تلتها مرحلة أخرى ارتكزت حول الإصلاحات التي يجب تنفيذها وتندرج زيارة وفد عـن الصندوق من الخبراء إلى الجزائر هذا الإطار، ثم توجت هذه المفاوضات بإرسال الجزائر رسالة حسن النية في أفريل 1994 التي تعبر عن برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي تنوي الالتزام به لاسترجاع التوازنات المالية خلال سنة من التطبيق والذي يحمل عنصر رضا الصندوق الذي تنص مبادئه على: " إن ترتيبـات الصندوق ليست اتفاقية تعاقدية مع الأعضاء وإنما هي قرارات من الصندوق تحدد بالاتفاق مع الأعضاء بشرط مساعدته المالية لهم"[1].

وتوقفت الجزائر عن الدفع مباشرة بعد إرسالها لرسالة حسن النية للصندوق الذي وافق مجلـس إدارته عليها في ناية ماي 1994، وتعتبر موافقة صندوق النقد الدولي على برامج الاستقرار الاقتصادي بمثابة ضمان أساسي للدائنين الذين علقوا مساعدتم المالية بالاتفاق مع الصندوق وقبولهم للـدخول في مفاوضات ترمي إلى إعادة الجدولة، وقد صاحب موافقة مجلس إدارة الصندوق على رسالة حسن النيـة منح تسهيلات مالية للجزائر باعتبارها عضوا في الصندوق بحوالي مليار دولار.

وقبل المرور إلى نادي باريس قام الوفد الجزائري المفاوض (وزير المالية، محافظ البنك...) بشرح البرنامج الاقتصادي للعديد من الدول الدائنة والمؤسسات المتعددة الأطراف، وهـذا للحصـول علـى الـدعم الضروري لتنفيذ البرنامج الذي يتوقف أساسا على ثقة الدائنين فيه، وقد تقدمت الجزائر رسميا بطلب إلى رئيس نادي باريس، للاجتماع وهو ما Ź فعلا في 31 جوان 1994 بحضور الوفد الجزائـري يقـوده وزير المالية، وممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وممثلين آخرين عن بعض الهيئات والبنـوك، وبعد 36 ساعة من المفاوضات تم التوصل إلى إمضاء المحضر الرسمي الذي يحدد الإطار العـام لإعـادة الجدولة لدى نادي باريس هي الديون العمومية المتوسطة والطويلة الأجل، باستثناء القصيرة الأجل بـ: 60% من إجمالي الديون وقد كان هدف النادي واضحا، وهو تأجيل الدفع بالنسبة لنسبة من خدمات الديون العمومية للجزائر باعتبارها تواجه أزمة سيولة.

[1] نشرة صندوق النقد الدولي، أوت 94. ص 9.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الفرع الأول: طريقة إعادة جدولة الديون العمومية الجزائرية:

اتفق الدائنون في نادي باريس بعد العرض الذي قدمه وزير المالية الجزائري وبعد فترة 36 ساعة من الاقتراحات والاقتراحات المضادة على أن تتم إعادة الجدولة وفق التطبيق وطريقة التسديد التاليين:

1- fال التطبيq:

مست إعادة الجدولة للديون المبرمة قبل تاريخ 30 سبتمبر 1993 ، وهو تاريخ محدد ومثبت لا يمكـن تجاوزه والتي تستحق خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى غاية 31 مـاي 1995 المسـماة بفترة التجسيد أو نافذة التجسيد والتي تحسب عموما بناء بما يتوافق مع الفترة التي يسـتغرقها برنـامج الاستقرار الاقتصادي (اتفاق الاستعداد الائتماني) المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي قبل المـرور إلى نادي باريس والمقدرة بـ 12 شهرا "سنة واحدة"[1].

2- طريقة التسديد:

باعتبار أن الجزائر بلد منتج للبترول وله قدرات كبيرة فهو يصنف ضمن الـدول ذات الـدخل المتوسط وليست الفقيرة، ومن هنا فإن طريقة تسديد الديون التي تمت إعادة جدولتها والتي اخـذ بـا الدائنون هي طريقة التسديد المختلط وتتضمن:

- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.
- معدل مدة العفو تقدر بـ 4 سنوات على الأكثر.
- التسديد يبدأ بعد، انتهاء فترة الإعفاء المقدرة بـ 4 سنوات، إي في السنة الخامسة (ابتداء من 1998) فالجزائر لا تسدد أي شيء من المبلq المعاد جدولته في الأربع سنوات الأولى وتسـدد فقـط 10.7 % من المبلq خلال 4 سنوات التالية، ونشير إلى أن الجزائر ومجرد إعادة الجدولة تحـرم مـن الحصول على القروض المالية على الأقل خلال فترة العفو (4 سنوات) في حين تبقى القروض التجاريـة المضمونة ممكن الحصول عليها،

من جهة أخرى لا يصحب عملية إعادة الجدولة تخفيض للمديونية (إلغاء) باعتبار أن الجزائـر ليست بلدا فقيرا مقارنة مع بعض الدول التي استفادت من ذلك منها دول إفريقية وبعض دول أمريكـا اللاتينية[2].

ونشير كذلك إلى أن عملية إعادة الجدولة للديون الجزائرية تتم من خلال:

(1) Banque D'Algérie, **«Document d'information à division interne »,** n°69. Avril 1994. p01.
(2) تصريح للسيد أحمد بن بيتور لجريدة الخبر. عدد 1095. جوان 1994.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

*** التسهيلات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف:**

إعادة الجدولة مثلما تسمح بالحصول على النقود السائلة (Frais argent) تمكن كذلك البلد المدين من تحرير شرائح القروض المدة، في انتظار بعض الشروط والاتفاق مع صندوق النقد الدولي والحصول كذلك على تسهيلات مالية من الهيئات المتعددة الأطراف.

*** المفاوضات الثنائية:**

إذا كان المحضر الرسمي المتفق عليه يحدد الإطار العام إعادة الجدولة فإن المفاوضات الثنائية التي تلت ذلك ترتكز أساسا على تحديد معدل الفائدة ومبلغ القرض المؤجل بصفة دقيقة وبالنسبة للجزائر فبعد عقد اتفاق إعادة الجدولة، بقيت عقود سبعة عشرة (17) اتفاقية ثنائية للدول المصادقة على الاتفاق العام وقد تم إمضاء هذه الاتفاقات الثنائية مع:

(هولندا- كندا - فرنسا- النمسا- بلجيكا- إسبانيا- السويد- الو.م.أ- اليابان- الدانمارك- إيطاليا..)

و الملاحظ أن الوقت اللازم لإبرام هذه الاتفاقيات طويل نسبيا إذ يقارب في المتوسط 09 أشهر.

كما نشير إلى أن 80 % من المبلغ المعاد جدولته (5.3 مليار دولار) يعود لـ 6 دول أساسية (فرنسا- إيطاليا- المانيا- و.م.أ- اليابان –المملكة المتحدة) ولا يمكن للجزائر التوقيع على الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي قبل إنهاء الاتفاقيات الثنائية للاتفاق الأول[1].

3- إعادة الجدولة الأولى للديون العمومية (1 جوان 1994):

بعد التوقيع على اتفاقية " ستاندباي" دخلت الجزائر في مفاوضات مع نادي باريس لإعادة جدولة ديونا العمومية. وقد تم إعادة جدولة 5.3 مليار دولار وتم تحديد مدة التسديد بـ 16 سنة مع 4 سنوات فترة إعفاء وتشمل الديون التي وصلت استحقاقاتا بين مارس 1994، ماي 1995.

هذا الاتفاق قلص من خدمة الديون التي وصلت 5 ملايير دولار سنة 1994 مقابل 8 ملايير دولار سنة 1993.

وتم بذلك التوقيع كما أسلفنا على 17 اتفاقية ثنائية أولها كانت مع كندا سبتمبر 1994. آخرها مع إيطاليا في فيفري 1995[2].

(1) Media Bank, n°15. décembre 1994 -janvier 1995. p8.
(2) Media Bank : n°16. février – mars 1995. p18.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

4- إعادة الجدولة الثانية للديون العمومية (21 جويلية 1995):

استمرارا العملية إعادة الجدولة للديون العمومية عبر نادي باريس Ź يوم 21 جويلية إمضاء ثاني اتفاق مع الدائنين الرcيين. و قد مست هذه العملية القروض المضمونة التي حصلت عليها الجزائر قبـل 30 سبتمبر 1993 وهو المبلq المتبقي بعد إعادة الجدولة الأولى. بحيث Ź الاتفاق على أن التسديدات تكون ضعيفة من (1999-2005) وتصبح أكثر أهمية بعد ذلك. وهو ما cي بطريقـة التسـديد المختلط[1].

الفرع الثاني : طريقة إعادة جدولة الديون الخاصة:

إن إعادة جدولة الديون العمومية والمرور بنادي باريس وهو شرط ضروري لمفاوضـة الـديون الخاصة عبر نادي لندن التي شرعت فيها الجزائر في بداية شهر أكتوبر 1994 بحيث Ź تشكيل مجموعة قيادية تقودها الشركة العامة الفرنسية وتضم أهم البنوك المقرضة للجزائر.

وقد تجاوز مبلq الديون القابلة لإعادة الجدولة 4 ملايير دولار تمتلكه تقريبا البنوك اليابانية الـتي بلغت ديونا اتجاه الجزائر 4.5 مليار دولار ولهذا فإن الصعوبات التي واجهت المفاوضات هي معارضة اليابان الشديدة حيث أن البنوك اليابانية ترغب دائما في قيام الدولة بإعادة تمويل ديونا بدلا من إعـادة جدولتها.

دامت المفاوضات 7 أشهر وŹ إبرام اتفاق لإعادة جدولة الديون التجارية بمبلـq 3.2 مليـار دولار للديون التي وصلت آجالها بين 1 مارس 1994 و 31 ديسمبر 1997. أما بالنسبة للمدة فقد وصلت إلى 12.5 سنة مع 6.5 سنوات كفترة إعفاء، والديون التي لم يتم إعادة تمويلها فمدة التسديد هي 16 سنة مع 6 سنوات إعفاء.

المطلب الرابع: برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها:

التي يمكن تقسيمها إلى قسمين لتسهيل الاطلاع إضافة للارتباط العملي بين البرنامجين:

1- **الفرع الأول: برنامج الاستقرار الاقتصادي (1 أفريل 1994- 31 مارس 1995)**:

إذن فقد ذهبت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة بتـاريخ 1 أفريـل 1994 ويدعى الاتفاق المبرم بينهما ببرنامج " ستاند باي" والذي دام سنة.ولم يشمل هذا الاتفاق إعادة جدولة سوى ديون الجزائر التي تنتهي آجالها قبل 31 ماي 1995.

(1) Media Bank, n°22. février – mars 1996. p30.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

مع فترة إعفاء لم تكن أكثر من (4) سنوات، أما إعادة جدولة ديون الجزائر العمومية التي تنتهي آجالها بعد ماي 1995 فتبقى مرهونة بمدى نجاح تطبيق اتفاق " ستاند باي".

وهذا ما يعني أن الدائنين بطبيعة الحال لم يضعوا ثقتهم سوى في صندوق النقد الدولي. الـذي وضع بدوره الجزائر على المحك لفترة سنة واحدة. ومن هنا تكون إعادة الجدولة الثانية التي ترغب فيهـا الجزائر مع نادي باريس كنتيجة مباشرة للتوقيع على برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق تسهيلات موسعة مع بداية أفريل 1995.

وإذا كانت فترة التسديد التي تمتد إلى غاية 2010 تبدو كافية فإن مدة الإعفاء وهـي أهـم عنصر في عملية إعادة الجدولة. تبقى بعيدة عن رغبة الجزائر التي طلبت 10 سنوات.

و قرار الدائنين بمنح الجزائر 4 سنوات فقط للعودة إلى التسديد ابتداء من سنة 1998يعود إلى عدة اعتبارات:

الأول: وضع الجزائر أمام الأمر الواقع للإسراع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المتفـق عليهـا مـع صندوق النقد الدولي لتفادي التماطل الذي وقعت فيه الجزائر خلال تجربة اتفاق 1991 التي لم يـتم مواصلة تنفيذها حتى النهاية.

الثاني: أن الجزائر ليست بلدا فقيرا، ومن المتوقع أن ترتفع مداخيل صادراتا بشكل محسوس إبتداء مـن سنة 1996تاريخ بداية اشتغال أنبوŸ الغاز المتجهين نحو غرب و شرق أوروبا.

الثالث: وهو مرتبط بتسهيل تمويل الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي ولـذلك جـاءت مـدة الإعفاء مطابقة تماما لمدة اتفاق "ستاند باي" (سنة واحدة) زائد الاتفاق الموسع الذي تنوي الجزائر إبرامه في أفريل 1995 على مدى 3 سنوات والهدف منه هو تخفيف العبء المالي على الجزائـر إلى غايـة الانتهاء من تطبيق هذه الاتفاقيات ذات الانعكاسات الاجتماعية القاسية.

وكان هذا البرنامج يهدف على المدى المتوسط إلى العمل على إعادة النمو الاقتصادي للقضـاء على البطالة وإيجاد نوعية نمو خاصة في القطاعات ذات الأولوية كالسكن وقطاع المؤسسات الصـغيرة والمتوسطة ومحاولة تقريب نسبة التضخم من النسبة العالمية (من 3إلى 4 % وكل هـذا مـن خـلال محتويات هذا البرنامج.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

محتوى البرنامج :

إذن من أجل الوصول إلى الأهداف السالفة الذكر وللحصول على رضا المؤسسات المالية الدولية كان على الجزائر أن تثبت حسن السلوك وتلتزم بتطبيق جملة من الإجراءات وهي[1]:

1- تحرير التجارة الخارجية:

فكل المنتجات قابلة للتصدير إلا شتلات النخيل، الأنعام، الأشياء ذات البعد الوطني والتاريخي، وكل الصفقات التجارية مسموح بها ومكن استيراد أي شيء إلا بعض الاستثناءات المحددة في قائمتين.

2 - نظام سعر الصرف:

بعد تفيض سعر الصرف تصبح عمليات التمويل تتم وفق السعر الثابت، وعندما تتوفر جميع شروط التسيير، فتصبح أسعار الصرف تتحد وفق نظام العرض والطلب بين بنك الجزائر والبنوك التجارية.

3 - سياسة الأسعار: والتي تتحدد وفق ثلاثة أنماط:

- السعر الإداري أو الدعم، ويشمل حاليا: الدقيق، الفرينة، الحليب.
- أسعار ذات هامش الربح محددة وتشمل الأدوية والورق والأدوات المدرسية والتجهيزات العملية...
- نظام الأسعار المعلن مسبقا.

4- الشبكة الاجتماعية:

إن الإجراءات المتعلقة بالحماية الاجتماعية التي وضعت سنة: 1992 كانت تشمل أربع منح:

- منحة الأجر الأدنى IPSU.
- منحة عائلية تكميليةICAF.
- منحة التقاعد الإضافيICPR.
- منحة معدودي الدخلICSR.

هذه الإجراءات أصبحت كما يلي:

- تحويل منحة معدومي الدخل بنظام نشاط المنفعة العامة
- تكفل الدولة بمنح الأجر الأدنى IPSU أما منحة التقاعد الإضافية فيتكفل بها الصندوق الوطني للتقاعد كما أنه ينتظر إنشاء صندوق تأمين البطالة الناتجة من أسباب اقتصادية وهو ما لم يفعلا.

(1) Banque D'Algérie, Opcit. p08.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

5- السياسة الميزانية:

إن التخفيض في العجز المالي أصبح ممكنا بفضل تغير سعر الصرف على مداخيل الجباية البترولية، و مداخيل الجباية الجمركية، وكذلك على مختلف الضرائب على الواردات، وكذلك هنـاك مـداخيل أخرى منتظرة نظرا لتحرير الأسعار الداخلية وكذلك تحسن مردودية الإدارة الضريبية.

6- السياسة النقدية:

ستتدعم السياسة النقدية خلال عام 1994. وذلك من اجل تدعيم سعر الـدينار، والحـد مـن التضخم ولتجنب تضخم مفرط في الطلب الاجي والزيادة في الكتلة النقدية ستنخفض إلى 14 % بدلا من 21 % سنة 1993 كما أنه لن تكون هناك أي قروض للمؤسسات الاقتصادية، كما سترتفع نسبة إعادة الخصم إلى 15 % وزيادات هي نسب الفوائد:

- معدل الارتكاز(pivot) لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي20 .%
- معدل المضاربة على مكشوف البنوك اتجاه بنك الجزائر 24%
- الخزينة ستمنح فوائد بقيمة 16.5 % لسندات التجهيز الجديدة
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط سيطبق النسب الآتية:
- 10 %لحسابات التوفير من أجل السكن.
- 14 %للحسابات الأخرى[1].

7- ميزان المدفوعات وإعادة جدولة الديون الخارجية:

فيما يخص ميزان المدفوعات فإن الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة تتم بأربع أولويات

- زيادات الصادرات خارج المحروقات.
- تحرير الواردات
- تكوين احتياطي العملة الصعبة.
- إعادة تمويل متعدد الأطراف المديونية الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل.

والنجاح في هذه الإستراتيجية سيسمح للجزائر إعادة كسب ثقة السواق المالية الخارجية.

الفرع الثـ ـ ـاني: برنامج التعديل الهيكلي(1995-مارس1998).

بعد اتفاق الاستقرار الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وتطبيقه لمدة سنة كاملـة، وافق الصندوق على منح قروض للجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي تمتد مدته على ثـلاث سنوات، والذي كان يهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي وكذا ليعمق في نفس الوقت عملية الإصـلاح

(1) Ibid. p9.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الهيكلي بإتمام عملية إعادة الهيكلة الصناعية، والبدء في خوصصة جزء من المؤسسات الاقتصادية العمومية، هذا مع المحافظة وتدعيم النتائج الإيجابية اقتصاديا المحصل عليها في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي.

وقد وافق الصندوق على تقديم هذا القرض بعد أن أرسلت الجزائر خطاب النوايا الذي تضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي

محتوى البرنامج:[1]

من أجل تحقيق الأهداف السابقة فقد وضعت سياستين اقتصاديتين إحداهما ظرفية والأخرى متوسطة المدى:

❖ فالظرفية تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ على نتائج الاستقرار الاقتصادي وتعزيزها فيما يتعلق بسياسة الميزانية فإنه يتعين متابعة تخفيض عجز الميزانية وإزالة هذا العجز تماما ابتداء من سنة 1996، ثم البدء في إظهار فائض لتدعيم الإنجاز الوطني لتمويل الاستثمار اللازم لمتابعة عملية النمو الاقتصادي ومن أجل ذلك فقد تم اتخاذ الإجراءات التالية:

1- **زيادة الموارد:** وذلك بواسطة:

- توسيع مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة
- تحسين المردود الجبائي بمكافحة الغش والتهرب الضريبي.

2- **تقليص النفقات:** وذلك بواسطة:

- التقليل من النفقات الإدارية
- التحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي
- إزالة دعم أسعار المواد الاستهلاكية تدريجيا مع تقليص نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية.
- عقلنة نفقات التجهيز.

❖ أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية فإنه يتعين متابعة مكافحة التضخم لتخفيض وتيرته إلى مستوى مقبول يمكن تحمله ومراقبته وذلك بـ:

[1] د الوهاب كرمان، **الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي**، الملحق الأول. المحاور الأساسية للبرنامجين المتفق عليهما مع صندوق النقد الدولي. بنك الجزائر. 1998. ص8.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- تقليل الضغط على السيولة المصرفية وذلك بضمان المرونة الكافية لمعدلات الفائدة التي تتكون في السوق النقدية ما بين البنوك.
- متابعة توسيع السوق النقدية بإدخال تقنية بيع السندات العمومية بالمزايدة.
- إدخال تقنية "السوق المفتوحة" كوسيلة غير مباشرة للسياسة النقدية.
- متابعة تكوين سوق القروض وذلك بتعزيز تقنية مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك وتحسين محفظتها المالية.
- إزالة سقف هام آ ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة.
- الوصول إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة لتطوير تعبئة الادخار الخاص.

❖ أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية على المدى المتوسط، فيتمثل محتواها في العودة إلى النمو الاقتصادي الذي يستجيب لمتطلبات البلاد والذي يتسم بـ:

- إعادة تشغيل كل القطاعات الإنتاجية وبصفة خاصة قطاعات الصناعة، الزراعة والبناء. وذلك بتمويل ملائم و مضمون وفي مأمن من خطر التقلبات الظرفية والصدمات الخارجية والداخلية.
- الاستقرار مع معدل تضخم معقول يمكن مراقبته، وهذا يتطلب اللجوء إلى مصادر تمويل تعتمد على الادخار مع تفادي التمويل النقدي التضخمي.
- إيقاف تزايد البطالة كخطوة أولى ثم البدء في امتصاصها في مرحلة ثانية[1].

❖ أما بالنسبة للقطاع الخارجي فإنه يجب:

- متابعة تحرير التجارة الخارجية برفع كل القيود الإدارية البيروقراطية مع تشجيع الصادرات من غير المحروقات.
- متابعة تطوير نظام الصرف وذلك بواسطة إقامة سوق للصرف ما بين البنوك مع نايـة 1995 وسوق صرف كاملة ومتصلة بالسوق النقدية والعمل على جعل الدينار قابل للتحويل بالنسبة لنفقات الصحة والتعليم والسياحة، وبتخفيض مستوى الحماية الجمركية بهدف الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وهذا سيستلزم زيادة ملموسة في الموارد الخارجية في شكل قروض متوسطة وطويلة المدى منها:

- القروض الثنائية.
- القروض متعددة الأطراف: صندوق النقد الدولي – البنك العالمي – المجموعة الاقتصادية الأوربية – صندوق النقد العرÿ – البنك الإفريقي للتنمية.

وفي نفس الوقت تظل لزاما على البلاد إعادة جدولة مستحقات الديون الخارجية العمومية والخاصة المتعلقة بفترة الإصلاح الهيكلي[2].

---

[1] نفس المرجع السابق. ص9.
[2] نفس المدجع السابق. ص10.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق إعادة الجدولة للديون الخارجية الجزائرية

لقد أشرنا في الفصل الأول إلى الطرق التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي في تحليله لأسباب عدم التوازن والأدوات التي تعتمدها السياسة الاقتصادية للصندوق. وكذا الأنماط المرجعية التي يقترحها في إطار برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي التي يعتبرها الصندوق: "إلا وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة والفعالة"، هذه الفلسفة التي يرى من خلالها الصندوق أن أي دولة نامية ترغب في تحقيق تنمية لاقتصادياتا لابد أن تتبنى نمط مرجعي يركز على التنمية المتفتحة على العالم الخارجي، وذلك بإدماج اقتصادها تدريجيا ضمن الاقتصاد العالمي، وتقبل عادة بالضرورة شروط الصندوق في إطار ما يسمى ببرامج الاستقرار أو التثبيت الاقتصادي على صعيد الاقتصاد الكلي وبرامج التصحيح على صعيد الاقتصاد الجزئي.

وهكذا بتدخل صندوق النقد الدولي في إسقاط كافة القيود الاقتصادية (التدخل بالأسعار) والقيود غير الاقتصادية (التدخل الإداري) لتحرير قوى السوق وانفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي عن طريق إرغام هذه السياسات المتضمنة في برنامج التصحيح. إلا أن هذه البرامج يترتب عنها آثار ذات تكاليف اقتصادية واجتماعية باهضة، وذلك لمساهمتها البالغة في تدهور توزيع الدخل بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي. أما الجانب الاقتصادي فإن الآثار المترتبة عن تلك البرامج تنطوي على متغيرات اقتصادية (الدخل الاجتماعي، مستوى المعيشة، تخفيض قيمة العملة...الخ).

وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال حالة الجزائر فيما يلي:

- **المطلب الأول**: الانعكاسات السياسية.
- **المطلب الثاني**: الانعكاسات الاقتصادية.
- **المطلب الثالث**: الانعكاسات الاجتماعية.

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية.

إن خطورة تفاقم المديونية الخارجية لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية بل إنها تتجاوزها لتعريض حرية صانع القرار السياسي إلى المزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي من خلال برامج التكييف الاقتصادي التي توصفها المؤسسات المالية للدول المدينة. وهذا كله لا يخرج عن نطاق قاعدة الهيمنة المميزة للعلاقات الدولية وإن تنوعت مظاهرها

والبحث في الانعكاسات السياسية لتطبيق برامج إعادة الجدولة الناجمة عن المديونية الخارجية على الجزائر يوجب علينا التطرق إلى نقطتين رئيسيتين:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- العلاقات الجزائرية الفرنسية: ومكانة المديونية الخارجية في هذه العلاقة للتمكن من تسليط الضوء على التوظيف السياسي لمشكل المديونية.

- طبيعة العلاقة بين الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، والشروط التي تفرضها هذه الأخيرة، والتي وإن كانت في ظاهرها اقتصادية فإن جوهرها سياسي.

I- العلاقات الجزائرية الفرنسية وأزمة المديونية الخارجية :

يتطلب الفهم الدقيق للعلاقات الجزائرية الفرنسية أخذها بتعقيداتا التاريخية والتي لم تكشف عن كل أسرارها إلى اليوم، إلا أن التركيز على موضوعنا يلزم علينا العودة بالضبط إلى عام 1956 حين اكتشفت أولى الاحتياطات النفطية والغازية في الصحراء الجزائرية، " ومع مجيء ديغول للحكم وتبنيه لمشروع قسنطينة قصد إبقاء الجزائر تحت الهيمنة الاستعمارية، بدأت أولى محاولات استغلال الثروة البترولية والغازية الجزائرية، حيث جاء في الصفحة 267 من ذلك المخطط فقرة مخصصة للغاز تتحدث عن مشاريع مستقبلية لتصدير غاز الجزائر إلى بريطانيا مارا بالمغرب ومتوجها نحو إسبانيا، فرنسا وألمانيا. وبذه الطريقة ترفع فرنسا هشاشتها الطاقوية، وتستعمل الغاز الجزائري كورقة ضغط على كل من إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا و إسبانيا، وبعد الاستقلال وظفت فرنسا الأطراف الموالية لها في النظام الجزائري من أجل تطبيق هذه المشاريع، لكن الرئيس بومدين رفض الاستجابة لهذه الضغوط..."[1].

ومع وفاة الرئيس هواري بومدين ومجيء الشادلي بن جديد للحكم، استعادت الأوساط الموالية لفرنسا زمام المبادرة والنفوذ واستطاعت إقناع الرئيس ببعث هذه المشاريع. فتم إنجاز أنبوبين لتصدير الغاز، الأول يربط الجزائر بإيطاليا عبر تونس, والثاني يربط الجزائر بفرنسا عبر المغرب وإسبانيا كما يجري التفكير في إنجاز أنبوب ثالث، وŹ التوقيع على عقود مع فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وبلجيكا لمدة تتراوح بين 20 و40 سنة كما رهنت المداخيل المنتظرة مقابل الحصول على قروض أو لتسديد الديون.

كما لعبت هذه الأوساط الموالية لفرنسا دورا هاما في وقوع الجزائر في أزمة المديونية الخارجية عندما قامت في بداية الثمانينات بالضغط لتبني سياسة اقتصادية تقوم على تشجيع الاستهلاك وإهمال الاستثمار والادخار رغم ارتفاع أسعار المواد الطاقوية، وتواصلت هذه السياسة حتى بعد عام 1986 رغم انيار أسعار النفط إلى مستوى 8 دولار للبرميل، فوجدت الجزائر نفسها غير قادرة على تمويل الاستهلاك المحلي من خلال الموارد الذاتية، وهنا تدخلت هذه الأوساط لتلجأ الجزائر إلى فرنسا

[1] معمر بوضرسة، **«مخطط قسنطينة الاستعماري والغاز الجزائري»**، رسالة الأطلس. العدد 136. الصادر بتاريخ 1997/05/11. ص05.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

للحصول على قروض قصيرة ومتوسطة المدى بشروط غير عادلة من أجل تمويل سياسة الاستهلاك، وهكذا استطاعت فرنسا أن تدعم وسائل ضغطها على الجزائر بورقة المديونية الخارجية.

وفي الفترة الممتدة بين 1986 و 1991 انتقلت الديون الخارجية من 22 مليار إلى 28 مليار فوجدت الجزائر نفسها في وضعية مالية كارثية حيث كانت خدمة الديون تعادل قيمة الصادرات، ولعب الطابور الخامس الفرنسي في الجزائر دورا كبيرا في توجه الجزائر نحو إعادة الجدولة ("وللتأكيد على أن قرار إعادة الجدولة هو قرار فرنسي وليس جزائري، نقدم اقتباسا من الرسالة التي وجهت إلى اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني من طرف رئيس الحكومة الأسبق سيد أحمد غزالي والمؤرخة في 17 أوت 1991 حيث يقول أن الوقائع تشير إلى أن الوضعية التي ورثتها حكومتي تضع في الواقع بين يدي الحكومة الفرنسية وحدها القرار الذي يقودنا أو لا يقودنا إلى إعادة الجدولة "). وحسب هذه الرسالة فإن قرار إعادة الجدولة هو قرار فرنسي قبلت به الحكومة الجزائرية ومن الذين باركوا هذا القرار نجدر رضا مالك، أحمد بن بيتور، عبد الكريم حرشاوي، عبد الوهاب كيرامان، مراد بن أشنهو يشغلون مناصب سامية في الدولة الجزائرية."[1].

ومما يعزز هذه الفرضية هو أن بلعيد عبد السلام الذي خلف سيد أحمد غزالي على رأس الحكومة عام 1992 كان قد رفض خيار إعادة الجدولة واعتبره يرهن مستقبل الجزائر وثرواتا واقترح في المقابل خطة اقتصادية تقوم على التقشف وتقييد الواردات من أجل تسديد الديون، وأصدر بذلك بعض المراسم التي تحدد قائمة بعض السلع الكمالية التي يمنع استيرادها، ولما كانت هذه القرارات تهدد المصالح الفرنسية، فقد سعت فرنسا لإسقاط هذه الحكومة بشتى الوسائل، هكذا ولم تمض أسابيع على هذه القرارات حتى أجبر بلعيد عبد السلام على تقديم استقالة حكومته، وجاءت بعدها حكومة بقيادة رضا مالك المعروف بتوجهاته السياسية والفكرية الفرنكفونية، هذه الحكومة هي التي قامت بتوقيع اتفاقية ستاند باي عام 1993 وبالتالي دخلت الجزائر رسميا في مسار إعادة الجدولة.

ومما أن ديون الجزائر في معظمها ديون عمومية كان عليها التوجه إلى نادي باريس للتفاوض مع الدول الدائنة بشكل ثنائي. والتي منها فرنسا التي استطاعت خلال فترة المفاوضات استخدام ورقة إعادة الجدولة للحصول على امتيازات اقتصادية وثقافية في الجزائر كاستفادة شركة توتال بقيمة مليار دولار بالإضافة إلى منح المؤسسات الفرنسية الأولوية في الكثير من المشاريع الاستثمارية.

وتبقى العلاقات الجزائرية الفرنسية تخفي أكثر مما تظهر، ولا أدل على ذلك من أنه على الرغم من المكانة المتأخرة اقتصاديا التي تحتلها فرنسا عالميا مقارنة بدول كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا

[1] عمر بوضرسة، **«إعادة الجدولة هل كانت قرارا فرنسيا»**، صحيفة العالم السياسي. الصادرة بتاريخ 1998/09/13. ص 6.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

واليابان إلا أن فرنسا تبقى الشريك المفضل للجزائر والأول اقتصاديا وتجاريا "حيث أنا تمثل المزود الأول للجزائر ب23% وثاني زبون للجزائر ب 15% "[1].

فالتوجهات الاقتصادية الخارجية للجزائر لم تتغير حتى مع تغير الأوضاع الاقتصادية الدولية.

II- علاقة الجزائر بالمؤسسات المالية وانعكاساتها السياسية :

رغم أن المؤسسات المالية الدولية قد حدد نطاق اختصاصها بدقة من خلال اتفاقية بريتون وودز إلا أن تداخل الجوانب السياسية مع الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه هذه المؤسسات المالية الدولية في ديناميكية العلاقات الدولية قد جعل من الصعب الجزم بأن هذه المؤسسات لا تتعدى مهامها المحددة.

في المقابل أصبح من الواضح أن هناك قناعة راسخة لدى جميع الدارسين للعلاقات الدولية بأن هذه المؤسسات قد تجاوزت الدور المنوط بها لتلعب دورا سياسيا مؤثرا، وينطلق هؤلاء من فرضية مفادها أن السياسة الاقتصادية لا يمكن فصلها عن السياسة بمعناها العام لذلك فإن المؤسسات المالية الدولية عندما تؤثر في صنع السياسات الاقتصادية فإن لها بالتأكيد دورا سياسيا.

وفي حالة الجزائر فإن اتفاق إعادة الجدولة مع صندوق النقد الدولي يحمل الكثير من الشروط التي وإن كانت ذات صلة اقتصادية إلا أنا تحمل الكثير من الدلالات السياسية وفيما يلي أبرز شروط صندوق النقد الدولي ذات الطابع السياسي:

1- تخفيض قيمة العملة الوطنية:

من المعروف قانونيا أن العملة هي مظهر السيادة الوطنية إلا أن صندوق النقد الدولي فرض على الجزائر تخفيض قيمة الدينار رغم أن المادة الثالثة من القانون 10-90 التعلق بالقرض والنقد تشير إلى أن قيمة الدينار يحددها القانون مع احترام المعاهدات الدولية ومنذ دخول اتفاق ستاند باي حيز التطبيق كان صندوق النقد الدولي دوما هو من يقرر قيمة العملة الوطنية، كما أن الحكومة الجزائرية لم تكلف نفسها عناء تقديم مشروع جديد لقانون القرض والنقد للمجلس الشعبي الوطني مما يعني أن كل عمليات التخفيض في قيمة العملة الوطنية تتم خارج القانون. " كما أن محافظ بنك الجزائر وبعد أن كان ملزما من قبل في القانون 15-90 المادة 105 بتقديم تقرر دوري ومفصل لرئيس الجمهورية عن أعمال البنك ونشر هاذ التقرير في الجريدة الرسمية أصبح يقدم هذا التقرير لصندوق النقد الدولي الذي يملك سلطة تقييم أعمال البنك أو إدخال تعديلات "[2].

(1) A.R, **« la France partenaire préviligié »,** el-watan. n° 4070. 14/04/2004. p03.

(2) معمر بوضرسة، **«إعادة الجدولة هل كان قرارا فرنسيا»**، نفس المرجع السابق. ص6.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2- تحرير التجارة:

قبل التوقيع على اتفاق ستاند باي كانت الدولة تسيطر على قطاع التجارة الخارجية من خلال تحديد نوعية السلع المستوردة بقرارات إدارية أو عن طريق فرض رسوم جمركية لتجشيع استيراد سـلعة معينة أو تثبيطها إلا أنه وبعد دخول هذا الاتفاق حيز التطبيق تخلت الدولة عن هذا الجانب وأصـبحت لا تتمتع بأي سلطة لمنع أي سلعة من دخول السوق الجزائرية ما لم تشكل خطر على صحة المـواطن كما أن صندوق النقد الدولي قد ألزم الحكومة الجزائرية بعدم تطبيق أي رسوم جمركية بصفة تمييزيـة ضد بعض السلع المستورد بحجة þاية الصناعة المحلية.

3- تصفية القطاع العمومي:

لأكثر 30 سنة مثل القطاع العمومي الجزء الأكبر من النسيج الاقتصـادي الجزائـري، إلا أن الانتقال من نمط الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر بالإضافة إلى بعض النقائض منها خلال فترة التسيير المركزي قد تسبب في مشاكل كبيرة لهذا القطاع مع بداية التسعينات، ومع توقيع اتفاق ستاند بـاي فرض صندوق النقد الدولي على الحكومة الجزائرية الشروع في برنـامج تصـفية القطـاع العمـومي وخوصصته وذلك بإشهار إفلاس أغلب المؤسسات وعرضها للبيع مهما كانت العروض المقدمة لشرائها وتسريح عمالها مما تسبب في توتر كبير على الجبهة الاجتماعية، وهنا تجدر الإشارة أن هذه القـرارات ذات الانعكاسات السياسية الخطيرة من ورائها صندوق النقد الدولي.

4- التسبب Ž أزمات اجتماعية:

من نتائج تطبيق بنود اتفاق ستاند باي تضرر الفئات الوسطى والفقيرة بشكل كبير من جـراء تسريح مئات الآلاف من المال وانيار القدرة الشرائية للمواطن نتيجة تحرير السعار ورفع الـدعم عـن بعض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، مما تسبب في وقوع الجزائر تحت تأثير سلسـلة مـن الاضطرابات الاجتماعية والتي تمثلت في الإضرابات وأعمال الشغب التي ساهمت إلى حـد كـبير إلى جانب الأزمة السياسية في حالة عدم الاستقرار السياسي الذي نعيشه حتى اليوم.

5- ô‚مو مفهوƒ اqصŸحات الاقتصادية:

من بين المصطلحات الاقتصادية الأكثر شيوعا في خطاب المؤسسات المالية مفهوم الإصلاحات الاقتصادية إلا أن هذه المؤسسات لم تقدم تعريفا دقيقا لهذا المفهوم أو أهدافه الحقيقية، فإذا كان إصلاح الاقتصاد يهدف إلى توفير الرفاهية وسبل العيˆ الكرĈ فلماذا تسرح آلاف العمال وإغـلاق المصـانع وتخفيض قيمة العملة مما سيزيد من التضخم وارتفاع الأسعار وهي إجراءات لا تساهم في توفير الرفاهية للمواطنين.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

هذا الغموض في تحديد هذا مفهوم بدقة قد انعكس على نشاط الحكومات الجزائريـة المتعاقبـة والتي اختلفت في نظرتا لمسألة الاصلاحات الاقتصادية، مما يعكس افتقاد النظام السياسي لرؤية واضحة وذلك مرده الضغوطات الخارجية من قبل المؤسسات المالية الدولية. ودليل ذلك أنه مع مجيء الـرئيس بوتفليقة للحكم عام 1999. أعلن أثناء حملته الانتخابية عن عزمه على مواصلة مسار الإصـلاحات الاقتصادية، وبعد انتخابه صرح بأنه سيشكل حكومة قادرة على تطبيق الإصلاحات.

لكنه أمضى 9 اشهر ليعلن عن حكومة برئاسة إسماعيل حمداني لم تمر إلا بضعة اشـهر يعـدها شكلت حكومة برئاسة أحمد بن بيتور وصفت بالتقنوقراطية "إلا أن تعارض رؤية الوزير الأول والرئيس حول مضمون الاصلاحات والمسار الواجب إتباعه بالإضافة إلى لجوء الرئيس إلى تجاوز رئيس الحكومة وإصدار العديد من التشريعات بواسطة مراسيم رئاسية . كما ان بن بيتور كان يعارض تصفية المؤسسة العامة بأرخص الأثمان والتحرير الفوضوي للاقتصاد"[1].

وفي عام 2001 أعلن الرئيس بوتفليقة برنامج للإنعاش الاقتصادي على مدى ثلاث سـنوات (2001-2004) بقيمة 7 ملايير دولار ورغم النجاح في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية وإحراز نسبة نمو معتبرة عام 2003 مقدرة بـ 6.8 % الا أن هذه النسبة سجلت بفضل مـداخيل قطـاع المحروقات، الذي يحول جزء كبير منها للإيفاء بمستحقات الدائنيين الاجانب. ولتأكيد استمرار العلاقـة الرابطة للجزائر بتلك الهيئات حتى بعد انتهاء برنامج التعديل الهيكلي، طرحت استراتيجية جديدة تعرف بـ "CONTRY ASSISTANCE STRATEGY :CAS"أو "اسـتراتيجية المعاينـة للدولة".

كما أن هناك مصادر تشير إلى أن تلك المؤسسات تقف وراء العديد من القوانين ذات التـأثير الاجتماعي كقانون خوصصة سوناطراك وقانون بيع وامتلاك الأراضي الفلاحية والتي تبقى مجمدة لمـا تثيره من معارضة من قبل الشركاء الاجتماعين وينتظر إعادة فتح هـذه الملفـات بعـد الانتخابـات الرئاسية2004[2].

هذا ما يؤكد أن العلاقة بين الدولة الجزائرية و المؤسسات المالية مستمرة ولو بـأطر أخـرى. لا تخرج عن إطار الهيمنة والوصاية الاقتصادية.

(1) Djellali Hadjaj, **« lurre des réformes économique en Algérie »,** le monde diplomatique. n°583. octobre 2002. p08.

(2) www.algeriawatch.com « **le banque mondiale et le FMI change leur position vis -a -vie de l'algérie** ».

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية:

لتحقيق متابعة موضوعية لانعكاسات المديونية الخارجية على الشق الاقتصادي في الجزائر لابد بداية من الاشارة الى نتائج برنامج التحول الاقتصادي للجزائر نحو اقتصاد السوق واللذان كان سببهما كما اسلفنا زيادة حجم المديونية الخارجية واللذان ربطا الجزائر بالمؤسسات المالية الدولية.

الفرع الأول: نتائج اتفاقية "ستاندباB":

لقد Ź تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي لمدة سنة كاملة (1 افريل 1994- 31 مارس 1995) رغم الظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر انذاك، وهذا ما أكده السيد ميشال كام ديسيس المدير العام لصندوق النقد الدولي آنذاك في اجتماع بمدريد بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في شهر سبتمبر 1994:"...، أود كذلك أن أهنئ السلطات الجزائرية التي التزمت بالشجاعة رغم الوضع السياسي والاجتماعي الصعب جدا في إعادة توجيه اقتصادها من نظام دولة محض إلى نظام قائم على تطوير قوى السوق "[1]، كما تدخلت البلدان الدائنة للجزائر وخاصة فرنسا اليابان الولايات المتحدة الأمريكية لتقدƆ دعمها للجزائر، وذلك هام بالفعل.

إذن فماذا حققت الجزائر من خلال هذه الاتفاقية حتى تلقى كل هذا الدعم والتأييد من طرف المؤسسات المالية الدولية ومجموع دائنيها؟

فحسب تقييم صندوق النقد الدولي كانت النتائج المحصل عليه خلال هذه الفترة (السنة) مرضية منها:

❖ **تنÎيÙ الاقتصاد:**

إن اتفاق "ستاندباي " مع صندوق النقد الدولي مكن الجزائر من تنشيط اقتصادها حيث:

- مكن البلاد من تمويل مالي قدره 5.193 مليار دولار وزعت كما يلي:
- 2.942 مليار دولار كسيولة مباشرة.
- 1.417 مليار دولار كقروض.
- 833 مليون دولار كحساب خاص للعملة

كما مكن هذا الاتفاق من إعادة جدولة مبلƞ 4.5 مليار دولار من الديون الخارجية في "إطار نادي باريس".

كما أن معدل التضخم لم يتعد 29% في سنة 1994 عوض 40% المنتظرة حسب البرنامج.

[1] L'economie Mensuelle Economique, publié par : **algérie-presse-service.** n°160. novembre 1994. p36.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- كما Ź تسجيل إيقاف تراجع النمو الاقتصادي إذ بلĥ معدل نمو الناتج المحلي الإجمـالي (- 0.4%) سنة 1994 بينما كان (-2.0%) سنة 1993.

- كما خفض عجز الخزينة العمومية من 8.7 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 4.4 % سنة 1994.

إن هذه النتائج والتي اعتبرها خبراء الصندوق مرضية كانت نتاجا للعديد من الشـروط الـتي وضـعها الصندوق وانعكست سلبا على الواقع المعيÀ للفرد الجزائري وذلك ما يتضح من خلال:

❖ **نظاÀ الصرف**: [1]

تعديل سعر صرف الدينار الجزائري بين أفريل وسبتمبر 1994 مما أدى إجماليا إلى تخفيض قيمة العملة بنسبة 50% مما أدى إلى زيادة وارتفاع هائل في مؤشرات الأسعار للمواد الاستهلاكية، وكـذا زيادة معدلات التضخم. وللتحكم في هذه المعدلات فرض على بنك الجزائر من قبل صـندوق النقـد الدولي سياسة نقدية صارمة تقوم على منع إصدار أية سيولة مالية جديدة والتخلص من الكتلة النقديـة الزائدة المتداولة في السوق المالية وفق آليات متفق عليها.

الجدول رقم (15): يوضح قيمة الدينار بالنسبة للدولار.

السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
دولار/دينار	3.850	3.840	4.320	4.590	4.790	4.980	5.030	5.700

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
دولار/دينار	4.850	5.910	7.610	8.958	18.47	21.84	23.3	49.09

❖ **تحرير التجارة والمدفوعات: ونتج عنها:**

- العمل بقائمة الواردات السالبة وتحرير عشر سلع أساسية يخضع استيرادها لمعايير فنية ومهنية.
- إلغاء جميع القيود على الصادرات وذلك ما سيلاف ثروات البلد التاريخية والأثرية.

[1] معمر بوضرسة، **«أسباب ضعف قيمة الدينار»**، العالم السياسي. العدد 97. بتاريخ 11- 18 سبتمبر 1995. ص10.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- إلغاء شروط قيام المستوردين لسلع معينة لمراعاة المعايير المهنية والفنية الأدوية، الحليب، السميد، الدقيق، القمح سنة 1995.

- تخفيض معدل التعريفة الجمركية من 60% إلى 50% سنة 1996 ومن 50% إلى 45% سنة 1997 مما سيؤثر حتما على القدرة التنافسية للسلع المحلية.

❖ إصلاح المؤسسات العامة وتنمية القطاع الخاص :

- تطبيق قانون استثمارات جديدة يسمح بالمشاركة الأجنبية في المصارف المحلية سنة 1994، وذلك ما يشكل خطر كبيرا على السياسة الاقتصادية في شقها المالي النقدي للدولة الجزائرية.

- توسيع نطاق الإطار القانوني لخصخصة المؤسسات العامة: وذلك عبر التصريح ببيع وحدات المؤسسات العامة المشاركة الخاصة في أسهم راس المال بالنسب لمعظم المؤسسات العامة حتى نسبة 49 % سنة 1994 وخلال سنة 1995 وصلت نسبة المشاركة الخاصة في أسهم راس مال المؤسسات العامة 100% وذلك ما سيسمح لأصحاب رؤوس الأموال باختلافها "مهربة، ريعية " من التحكم في المؤسسات الاقتصادية للوطن.

- تصفية 827 مؤسسة من بين 1300 مؤسسة عامة محلية بين " 1994-1997".

- منح الاستقلالية لـ: 22 مؤسسة عامة كبرى مع وضع برامج لإعادة هيكلتها "1994-1996".

- و هذان العاملان كما سنراه في الشق الاجتماعي زادا من البطالة وإضعاف المقدرة المعيشية للفرد الجزائري.

- إقرار أول برنامج للخصخصة بالتعاون مع البنك الدولي بتحويل حوالي 200 من المؤسسات المحلية الصغيرة إلى القطاع الخاص "سنة 1996".

إصدار برنامج لخصخصة 250 مؤسسة عامة كبيرة بين 1998-1999[1].

❖ إلغاء الدعم العام:

انطوى إصلاح نظام الأسعار المحلية أيضا على إدخال زيادات كبيرة على أسعار المنتجات المدعمة للوصول إلى تكلفته البديلة. وهكذا تضاعفت أسعار الأغذية ومنتجات الطاقة المدعمة في 94-1995 وزادت نسبة 60% سنة 1996/95 وفي نهاية 1996 الغي دعم جميع المواد الغذائية، وكذا الغي

(1) كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، دراسة خاصة 163. صندوق النقد الدولي. واشنطن. 1992. ص16.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الدعم الضمني لمنتجات الطاقة مما اثر ولا زال على مداخيل الطبقات الفقيرة ولمتوسطة نزرا لبقاء الأجور الثابتة آنذاك وذلك ما انعكس على مستويات الاستهلاك والادخار للفرد والأسر الجزائرية.

*** اعتماد قانون المنافسة Ž يناير 1995:**

الذي أسس لمبدأ التحديد الحر للأسعار مع استحداث ضمانات ضد احتمال إساءة الاستغلال من جاب الموردين الاحتكاريين، وذلك بتطبيق قواعد مكافحة الاحتكار ضمن تـدابير أخـر ويحظـر القـانون الممارسات التي تتعارض مع المنافسة[1]، لكنه لا يشير إلى نوعية المنافسـة والأطـر الكفيلـة بمتابعتـها وهيكلتها مما سيضر بالنشاط الاقتصادي للبلد.

هذا عن انعكاسات برنامج الاستقرار الاقتصادي والذي تلاه برنامج التعديل الهيكلـي الـذي كمله والذي من خلاله استمرت الجزائر في تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي والـذي سنشـير إلى نتائجه منة خلال المؤشرات الاقتصادية الكبرى والت عادة ما يحتج با خبراء الصندوق التابعون له على الحالة لصحية للاقتصاد الجزائري وقبل الخوض في استمرار الانعكاسات السلبية لا بد من الإشـارة إلى نتائج تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والسنوات التي تلته فيما يلي:

الفرع الثاني: نتائج برنامج التعديل الهيكلي:

بعد سنة من وضع برنامج التعديل الهيكلي حيز التنفيذ، يمكن استخلاص أهم النتائج المحصل عليها والتي تتمثل فيما يلي:

- بلŋ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4,3 % بعدما كان سالبا خلال سنوات.
- انخفاض نسبة عجز الميزانية إلى 1,4 %من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4,4 % في سنة 1994.
- زيادة الكتلة النقدية بنسبة 10,5 % مقابل 15,3 % في سنة 1994 كما أن معدل التضخم لم يبلŋ المستوى المطلوب . وذلك بسبب ارتفاع سعر صرف الدينار و ارتفاع الأسعار التي لم تزل محددة إداريا.

أما على المستوى الخارجي فقد Ź تحقيق النتائج التالية:

- الحصول على قرض قيمته 1,8 مليار دولار من طرف صندوق النقد الدولي.
- اتفاق ثاني من نادي باريس لإعادة جدولة حولي 7 ملايير دولار من مستحقات الـدين الخـارجي العمومي المتعلقة بفترة البرنامج وتبدأ التسديدات في 31 ماي 1998 الى غاية 30 نوفمبر 2009، على 24 قسطا وهي كآلاŹ[2]:

---

[1] نفس المرجع. ص 91.

[2] Banque D'Algérie, **communiqué de presse,** Sans date. in : www.aai-on-line.com « agence algérienne d'information»

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

تسديد :

0,60%	في 31ماي 1998		%0.79	في 30 نوفمبر 1998
% 0.98	في31 ماي 1999		%1.19	في 30 نوفمبر 1999
% 1.41	في31 ماي 2000		%1.65	في 30 نوفمبر 2000
%1.91	في 31 ماي 2001		% 2.18	في 30 نوفمبر 2001
% 2.47	في 31 ماي 2002		% 2.77	في 30 نوفمبر 2002
% 3.10	في 31 ماي 2003		% 2.45	في 30 نوفمبر 2003
%3.81	في 31 ماي 2004		% 4.21	في 30 نوفمبر 2004
% 4.62	في 31 ماي 2005		% 5.06	في30 نوفمبر 2005
% 5.53	في 31 ماي 2006		% 6.02	في 30 نوفمبر 2006
% 6.65	في 31 ماي 2007		% 7.10	في 30 نوفمبر 2007
% 7.69	في 31 ماي 2008		% 8.31	في 30 نوفمبر 2008
% 8.96	في 31 ماي 2009		% 9.64	في 30 نوفمبر 2009

وكان على الجزائر توقيع 17 اتفاقية ثنائية قبل 31 مارس 1996 ولكن لم تستطع توقيع إلا 14 اتفاقية ثنائية.

- كما توصلت الجزائر إلى اتفاق في سبتمبر 1995 مع "نادي لندن" على شروط إعادة جدولة الديون التجارية التي أيدها جميع الدائنين في جوان 1996 "وغطى الاتفاق الديون المستحقة السداد بين 1مارس1994 و31 ديسمبر 1997 اي حوالي 3,23 مليار دولار أعيدت جدولتها على مدى فترة 15 سنة ونصف مع فترة ڪاح مدتا 6 سنوات ونصف[1].

- وڪ في ناية ماي 1996 إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين وبمبلغ 300 مليون دولار أمريكي.

[1] النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق. ص 123.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

إذن فكل هذه الاتفاقيات Sحت بإعادة جدولة أكثر من 16مليار دولار، بإعادة تحويل للديون العمومية التي أنجزت مع نادي باريس وبإعادة تحويل للديون الخاصة مع نادي لندن وتعبئة موارد إضافية قدرت بـ: 2.6 مليار دولار تحصلت عليها الجزائر من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبدأت تظهر آثار هذا البرنامج على الاقتصاد الكلي في السنوات الموالية:

- **سنة 1997[1]:**

- انخفاض نسبة خدمة الدين على الصادرات وأصبحت 30% عوض نسبة 70% تقريبا خلال (1986-1993).
- وصول الاحتياطي من العملة الصعبة إلى حوالي 08 ملايير دولار أي أن أربعة أضعاف ما كان عليه خلال نفس الفترة.
- تحقيق فائض في الخزينة العمومية بعد ما كان هناك عجز خلال السنوات السابقة.
- تراجع معدل التضخم إلى 06 %بعدما وصل إلى 39% في سنة 1994.
- بلوǧ الناتج المحلي الإجمالي معدل 2.4% بعدما كان سالبا في السنوات السابقة.

- **سنة 1998[2]:**

وتحت تأثير صدمة تدهور أسعار البترول سجل:

- ارتفاع نسبة خدمة الدين للصادرات وبلغت 44%.
- انخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة إلى 6.8 ملايير دولار.
- تحقيق عجز في الميزانية قدره 3.9% بعد تحقيق فائض في السنتين السابقتين وقد Ź تغطية هذا العجز بتمويل نقدي.

مما أدى على توسع الكتلة النقدية ومنه إلى الارتفاع النسبي في معدل التضخم والذي عرف انخفاضا محسوسا خلال سنتي 1996-.1997

- **سنة 1999[3]:**

وأمام استمرار انخفاض أسعار البترول حيث وصلت إلى 12 دولار للبرميل خلال السداسي الأول انخفض الاحتياطي من العملة الصعبة إلى 4.6 مليار دولار لكن مع ارتفاع أسعار البترول خلال السداسي الثاني إلى 23 دولار للبرميل حتى ارتفعت إيرادات الصادرات بـ: 50%.

---

(1) صندوق النقد الدولي، **موارد الصندوق واستخداماتها**، معهد الصندوق 1997. ص23- 24.
(2) عبد الوهاب كيرامان، **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، بنك الجزائر. نوفمبر 2000. ص 4.
(3) نفس المرجع. ص 8.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- انخفضت قليلا نسبة خدمة الدين / الصادرات بـ: 39% لتبقى بعيدة عن مستواها سنة 1997 (30%).
- انخفاض احتياطي الصرف من العملة الصعبة إلى 4.4 مليار دولار
- بلÍ عجز الميزانية 0.5% أي أقل من المستوى الذي بلغته في 1998
- أما نسبة التضخم فكانت 2.6%.

- **سنة 2000 [1]:**

واصلت أسعار البترول الارتفاع المسجل في السداسي الثاني وبالتالي سجل

- انخفاض نسبة المديونية مقابل الصادرات تحت سقف 30% حيث بلغت 19.8% أي أن الجزائر بعيدة عن منطقة الخطر التي تحددها الهيئات المالية الدولية (30-35%).
- تجاوز الاحتياطي من العملة الصعبة عتبة 10ملايير دولار كما Ź تحقيق فائض معتبر في الميزانية حيث تجاوزت 200 مليار دينار مقابل 1.4 مليار دينار سنة 1998.
- معدل التضخم 1%.

- **سنة 2001 [2]:**

شهدت هذه السنة ارتفاع نسبة خدمة الدين حيث انتقلت من 19.8% سنة 2000 إلى 22.21% وذلك لانخفاض عائدات الصادرات بسبب انخفاض سعر البترول الذي سجل معدل 24.8 دولار للبرميل.

- انخفاض قيمة الديون المستحقة المقدرة بـ: 23.2 مليار دولار
- ارتفاع نسبة التضخم زائد 4%
- بلÍ احتياطي الصرف 17.9 مليار دولار
- بلغت ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر 414 مليار دينار جزائري

- **سنة 2002 [3]:**

تميز الظرف الاقتصادي ببروز عاملان هامان:

---

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي 2 لسنة 2002**، الجزائر. الدورة 17. ماي 2001. ص 15.

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي 2 لسنة 2001**، الجزائر. الدورة 08. جوان 2002. ص 03.

[3] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الضرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي 2 لسنة 2002**، الجزائر. الدورة 22. أفريل 2003. ص 146.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- تراجع قيمة صرف العملة الوطنية أمام الدولار و الأورو، وارتفاع المديونية الخارجية بـ: 500 مليون دولار فبلغ حجم المديونية الخارجية 22.6 مليار دولار.
- خدمة الديون سجلت نسبة 21% كما بلغ احتياطي الصرف 21 مليار دولار سنة 2003

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

سنة 2003 [1]:

سجل السداسي الأول بلوغ أسعار النفط 28.9 دولار للبرميل وبلغت بذلك عائدات المحروقات 11.676 مليار دولار.

- حققت الخزينة العمومية فائضا خلال هذا السداسي يقدر بـ:197.7 مليار دينار جزائري كما سجل التضخم نسبة 2.8 % وبلغ المديونية الخارجية 23.2 مليار دولار.

إن توظيفنا لهذه المؤشرات الاقتصادية الكلية المعبرة عن التوازنات الاقتصادية (نسبة النمو - نسبة التضخم- نفقات الميزانية – رصيد الخزينة)، إنما يعود لإجماع كافة الخبراء الاقتصاديين على اعتبارها دلائل مدى صحة الاقتصاد الوطني من عدمه، غير أن الملاحظ أـنه في حالة الجزائر هناك تضارب كبير في الأرقام المقدمة من قبل الهيئات الرسمية والغير رسمية وحتى داخل الهيئات الرسمية فإن "المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كثيرا ما أبدى تحفظه على بعض الأرقام التي تقدمها الحكومة في حصيلتها السنوية والمتعلقة بتلك المؤشرات الكلية.

هذا التضارب إنما يمس بمصداقية أي تحليل موضوعي لحالة الاقتصاد الجزائري لأنه يدخل حسابات سياسية في صلب هذا التحليل وذلك حال مثلا "تقييم رئيس الحكومة الحالي أحمد أويحي لوضعية الجزائر الاقتصادية خلال الأربع سنوات الماضية وكذا تصريح المستشار الاقتصادي لرئيس الجمهورية أحمد غزالي والذي قال بأن "الأزمة الاقتصادية هي وراء ظهورنا"

كما أنه هناك نقطة تلفت الانتباه في حالة الجزائر وهي أن الطاقم الذي أوكلت له مهمة القيام بالإصلاحات الاقتصادية وترشيدها "عبد اللطيف بن أشنهو – أحمد غزالي – شكيب خليل" فهم في الحقيقة إطارات سابقة في المؤسسات المالية الدولية لذلك فمن الطبيعي أن يتبنى هؤلاء فلسفة ورؤية هذه المؤسسات القائمة على التحرير للاقتصاد دون الاكتراث بالتكلفة الاجتماعية لذلك التحرير في معالجتها لمديونية الدول المتخلفة اقتصاديا كالجزائر.

وهذا ما يستشف من تصريح أحمد غزالي الذي كان يشغل منصب وزير المشاركة وتنسيق الإصلاحات المكلف بملف الخوصصة سنة 2000 "...، لن نصلح الأوضاع سنكتفي بالبيع، الدولة ليست مستعدة لإنفاق دينار واحد إضافيا على المؤسسات العامة الخاضعة للقانون التجاري وعلى القانون التجاري وقوى السوق أن تتصرف كما تريد".

وإذا كانت التوازنات الاقتصادية الكبرى قد تعززت في السنوات الأخيرة كما أشرنا إليه آنفا خاصة سنة 2003 أين بلغ احتياطي الصرف حسب المصادر الرسمية 32 مليار دولار وبلغ التضخم

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي 1 لسنة 2003**، الجزائر. الدورة 23. نوفمبر 2003. ص 05.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2.8% وانخفاض مؤشر الديون الخارجية إلى 23.2 مليار دولار وكذا انخفاض من خدمة الدين حسب تقرير بنك الجزائر فإنا تؤكد على تناقض في اقتصاد ما فتئ يتدهور وذلك ما تؤكده نسب النمو في القطاع الصناعي خاصة الذي ما زال يسجل نسب نمو سالبة (-2.5% سنة 2002) منذ عشرية كاملة إذا ما استثنينا قطاع المحروقات.

أما القطاع الزراعي فنسب النمو فيه تشهد تذبذبا (-4.3% سنة 2000 + 18.7%سنة 2001) وذلك لارتباطها بالظروف المناخية ونقص المتابعة رغم برنامج الإنعêش الاقتصادي الذي اهتم بالقطاع الفلاحي وكذا مصير المؤسسات العمومية التي تواجه ضغوط إعادة هيكلة صناعية وتأهيل غير مؤكدين وخوصصة ما زالت بعيدة على أن تحظى بالإجماع.

إضافة لكون نسبة النمو الكلية المسجلة سنة 2003 (6.8%) تعكس صورة خاطئة عن الاقتصاد الجزائري لكون هذه النسبة تعود فقط للنمو الكبير الذي شهده قطاع المحروقات "مداخيل سونطراك سجلت رقما قياسيا سنة 2003 بـ: 24 مليار دولار " وليست بسبب حركية الاقتصاد الجزائري بكافة قطاعاته وهذا العجز في الاقتصاد والذي تسجله تقارير هيئة الملس الاقتصادي والاجتماعي في غالبية تقييماتا للظروف الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال سداسيين من كل سنة، يناقض الرخاء المالي يكاد محرجا لصانع القرار الجزائري، كما تعبر هذه التوزانات عن وجود ثروة وهمية تدد الاقتصاد الوطني بتعريضه لصعوبات خطيرة مرتبطة بتقلب أسعار النفط في السوق الدولية ما دامت الأنشطة المنتجة لم تعرف دعما وتنوعا.

هذه المفارقة العجيبة المتمثلة في وضعية مالية مريحة مقابل اقتصاد يفتقد للحركية "النمو الفعلي" لا يمكن فهمها إلا من خلال طرحين:

- أولهما : أن النخبة المسؤولة عن رسم السياسات الاقتصادية للجزائر لا تضع مصلحة الاقتصاد الوطني على ةرأس اهتماماتا عند الشروع في أي مسار للإصلاحات الاقتصادية إنما تتأثر بارتباطاتا الفكرية و المصلحية مع المؤسسات المالية الدولية المظطلعة بإعانة من اختلالات اقتصادية.
- ثانيهما : أن السياسة الاقتصادية الجزائرية تملي من قبل دوائر المؤسسات المالية الدولية التي تقف ورائها الدول الكبرى اقتصاديا وهذا ما ينفي عن الجزائر استقلاليتها وحرية اتخاذ القرار الذي يتماشى مع مصالحها وخصوصيتها.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية:

أدى تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي في الجزائر برعاية المؤسسات المالية الدولية إلى إعطاء الأولوية للحد من الإختلالات الاقتصادية والتشوهات الهيكلية دون إعطاء أهمية كبيرة للآثار الاجتماعية التي تعتبر الأكثر انتشارا لبرامج التصحيح.

ففي الواقع الإجراءات والتدابير السياسية والاقتصادية التي تتخذ في إطار برامج التصحيح يترتب عنها آثار انكماشية وتخفيض في الدخول الحقيقية، ومستويات الاستهلاك على المدى القصير وحتى البعيد، يضاف إلى ذلك الإجراءات المطبقة في قطاع المؤسسات لإصلاحها وتخصيصها، وما ينجم عنها من تسريح العاملين با وتدني فرص العمل الجديدة خاصة مع الأوضاع الأمنية والسياسية الخطيرة التي عاشتها الجزائر أثناء فترات تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي التي كان مردها وسببها كما أسلفنا ارتفاع المديونية الخارجية ونسب خدماتا مما جعل جزءا كبيرا من عائدات الجزائر والتي مصدرها "قطاع المحروقات" تحول للخارج على حساب المتطلبات الداخلية.

و لتوضيح الحالة الاجتماعية للجزائر والناجمة عن تطبيق إعادة جدولة الديون الخارجية برعاية من صندوق النقد الدولي، نستعرض النقاط التالية ثم نشير إلى معطيات السنوات الأخيرة في المجال الاجتماعي نظرا لترابط الفترات وكذا لإعطاء نظرة عامة تسلسلية تاريخيا.

إلا أنه لا بد من الإشارة إلى كون أن متابعة تطور الفضاء الاجتماعي في الجزائر بمتغيراته يخضع دوما لصعوبات لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها لعدم توفر معطيات إحصائية وذلك مرده عدم وجود مؤسسات مختصة، وحتى وإن وجدت فإنا لا تتعرض إلا بشكل إجمالي للآثار الاجتماعية الناجمة عن التطورات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية باختلافها.

البطالة: إن كان ينظر للبطالة على أنا مشكل اقتصادي ناتج عن الزيادة الديمغرافية مقابل تراجع في نسب النمو الاقتصادي لأية دولة، إلا انه لا يمكن النظر إليها على أنا مشكل سياسي في ثوب اقتصادي. أي أنه هناك إرادة سياسية قد تكون خاصة بنوعية النظام الحاكم "الأنظمة الشمولية التسلطية" أو أن مردها شروط تمليها جهات خارجية عل صانع القرار في الدولة. وذلك هو حال الجزائر عندما لجأت للمؤسسات المالية الدولية لتسوية وضعية ديونا الخارجية فكيف نفسر أن معدل البطالة عام 1985 كان 10 % ثم ارتفع سنة 1993 إلى 23.25% ثم سنة 1994 وصل على 24.36% وسجل عام 1995 نسبة 26.99% و سنة 1996 نسبة 28% وذلك ما يفسر فشل سياسة

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الاستقرار الاقتصادي والبطالة هي مؤشر للحرب الاقتصادية ومواصلتها في إطار شروط صندوق النقد الدولي[1].

وحسب معطيات لمكتب الدولي التي يركز عليها البنك العالمي فإن الجزائر عرفت ارفع وأكبر نسب للبطالة عام 1994 مقارنة مع البلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط حسب الترتيب العالمي المعمول به في الهيئات الدولية بحيث أن نسب البطالة تقع تحت 15% في مصر والمغرب تركيا رومانيا الر وفزويلا في نفس السنة[2].

وإن كانت النسب المشار إليها أعلاه راجعة لبرنامج الاستقرار الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي والتي يعود سببها خاصة إلى حل المؤسسات العمومية وبتسريح العمال، إذ سرح 50.000 عامل سنة 1996 وقرر تسريح 130 ألف عامل آخرين عامي 1997-1998 بمقتضى حل 40مؤسسة اقتصادية وطنية وسرح في سنة 1998. 81882 عامل و سنة 1999. 13671 عامل استمرارا لبرنامج خصخصة وحل المؤسسات العمومية أو بيعها للقطاع الخاص[3].

إلا أن معدلات البطالة في الجزائر لا تزال تشهد نسبا مرتفعة رغم وجود تضاربات في الأرقام بين الهيئات الرسمية واللارسمية هذه التضاربات التي لها خلفيات سياسية، فمثلا شهدت سنة 2001 حسب اللس الاقتصادي والاجتماعي نسبة بطالة قدرت بـ" 27.3% ونسبة 23% سنة 2003 وقد يقول البعض ما علاقة هذه النسب المسجلة في السنوات الأخيرة ببرامج التعديل الهيكلي التي انتهت في أفريل 1998، إلا انه لا يجب إغفال معطى كون أنه هذه البرامج تأثيراتا بعيدة المدى إضافة كما أسلفنا لغياب إرادة سياسية ورؤية اقتصادية واضحة المعالم لمعالجة مشكل البطالة رغم المشاريع التي أنجزتا الحكومات الجزائرية المتعاقبة "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ" الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC وكالة التنمية الاجتماعية ADS وما يخصص لها من إمكانات مالية إلا أن إنجازاتا تبقى دون القدرة على تقليص فنسب البطالة الفعلية فنسب النمو المحققة سنة 2003 (6.8%) لا تعني أن نسب البطالة ستقلص حتما.

(1) معمر بوضرسة، **«آفاق سوداء للاقتصاد الوطني في ظل صندوق النقد الدولي»**، رسالة الأطلس. العدد 106. الصادر بتاريخ من 07 إلى 13 أكتوبر 1996. ص 07.
(2) النشاشيبي وآخرون، نفس المرجع السابق. ص 97.
(3) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي 2 لسنة 1999**، الجزائر. الدورة 15. ماي 2000. ص 98.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

فالهدف حسب الخبير الاقتصادي "بن بيتور" من النمو هو تحسين المستوى المعيشي للفرد الجزائري وكذا تقليص نسب البطالة فيجب التذكير بان النمو السنوي للفئات الاجتماعية الفاعلة (20 سنة على 35 سنة) على مستوى سوق العمل مقدرة بـ: 3.7% وبالتالي يجب تحقيق نسبة نمو لا تقل عن 7.4 % (3.7%*2) للإبقاء على نسبة بطالة كما هي 23%حسب المصادر الرسمية فرقم: 7.4% مهم للمقارنة مع 2.8 % المحقق خلال الثلاث سنوات الأخيرة وبالتالي فنسب البطالة لا تزال في استمرار تصاعدي[1].

تطور الأجور: لقد أسهم التكوين المؤسسي لسوق العمل إضافة إلى ضغوطات النقابات العمالية في إحداث ضغوط على الأجور باتجاه الارتفاع. ولتوضيح أثر برامج الإصلاحات الاقتصادية نورد مقارنة بين حالة الأجور. فقبل عملية التصحيح ارتفع الحد الأدنى للأجور من حيث القيمة الفعلية بحوالي (17%) خلال (1989-1993) لكن خلال الفترة (1994-1997) أين أصبحت الجزائر تحت رقابة المؤسسات المالية الدولية وبفعل شروط هذه الأخيرة شهد الحد الأدنى الحقيقي للأجور تدهورا حادا، إضافة إلى ذلك وبسبب تقليص قيمة الدينار الجزائري أثناء فترة الإصلاحات أخذت الأجور الحكومية في الهبوط أيضا من قيمتها الحقيقية منذ عام 1993، ففي عام 1995 هبطت بنسبة 10% [2]، وفي السنوات الأخيرة شهدت الأجور تذبذبا بين الزيادة تارة و النقصان أخرى وذلك ما سنشير إليه في المؤشرات الاجتماعية للسنوات الأخيرة والأجور عادة تؤثر على:

القدرة الشرائية: يتم تقدير تطور القدرة الشرائية بقياس تطور مؤشر الأسعار وتطور الأجور فقد شهدت الأسعار ارتفاعا بـ: 174.48% بين 1990-1996 فشهدت القدرة الشرائية انخفاضا سنوات 1995 بـ:-7% و سنة 1996 بـ: -3.5% ([3])

ففي الواقع منذ البدء في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية مستوى استهلاك الأسر الجزائرية لم يتوقف عن التراجع فالتفاوت المسجل من المداخيل والأسعار ينعكس سلبا على استهلاك الأسر الجزائرية ويؤثر ناية على ادخار تلك الأسر مما يساهم في ظاهرة انتشار الفقر و العوز بين الفئات الاجتماعية.

الحماية الاجتماعية: إن لأزمة الاقتصادية التي كانت الجزائر تعيشها في سنوات التسعينات إضافة إلى تطبيق برامج التعديل الهيكلي، قد غيرا بقوة شروط التوازن الهشة أصلا للصندوقين الأساسين للحماية الاجتماعية صندوق الضمان الاجتماعي الصندوق الوطني للمعاشات فمنذ ناية الثمانينات يعاني صندوق

(1) Walid Ammar, **« nous somme loins de la sirinité et de la concorde »,** le quotidien d'oran. 04 février 2004. p6.

(2) كريم النشاشيبي وآخرون، نفس المرجع السابق. ص 98.

(3) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي 2 لسنة 1999**، نفس المرجع السابق. ص 95.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الضمان الاجتماعي من أزمة مالية ناتجة عن انخفاض المداخيل وتزايد النفقات. فقد تضمنت برامج الإصلاح لعام 1994 إدخال تعديلات على شبكة الضمان الاجتماعي باستحداث عنصرين.

- برنامج الأشغال العامة يحل محل نظام الدعم العام الذي جرى إلغاؤه تدريجيا.
- نظام التأمين ضد البطالة لتسهيل هادة هيكلة القطاع الصناعي والمؤسسات العمومية

وبدأت الحكومة آنذاك تدرج الدعم صراحة في الميزانية للتقليل من الاحتجاجات الاجتماعية التي بدأت واستمرت في الزيادة منذ البدء في الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

فقد مست الشبكة الاجتماعية خلال 1995 أكثر من مليون مستفيد مقابل: 660 ألف خلال 1994 وحسب تحقيق أنجز سنة 1999 من قبل المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط سجل 1603 مستفيد غير أن الجدير بالذكر هو أن هذه الاستفادات المالية غالبا ما توجه لغير مستحقيها[1]، وذلك لغياب مؤسسات وهياكل مكلفة بالقيام بالإحصاءات وجرد للفئات المستحقة.

يضاف إلى ذلك الأعباء الجديدة الناجمة عن تطبيق إجراءات للتقليل من نسب البطالة والمتمثلة في التقاعد: المسبق، والتقاعد دون شرط السن فالأعداد الهائلة سجل مثلا سنة 1999 "107674 متقاعد جديد تشكل عبء إضافيا للصندوق الوطني للمعاشات"

إذا فالتكلفة الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي الناجمة عن تقليص النفقات العمومية وارتفاع مؤشرات الأسعار، وزيادة نسب البطالة وهشاشة نظام التشغيل لها آثار سلبية نتج عنها انيار الخدمات الاجتماعية العمومية " الصحة الإسكان وحتى التعليم "مما جعل اللإستقرار الاجتماعي نتيجة حتمية لها" " إضرابات مست كل القطاعات موجات احتجاجات شعبية في محيط سياسي لا مستقر ذلك كله ينعكس على الأداء الاجتماعي عموما في محيط يطغى عليه الطابع الغير الرcي اقتصاديا وحتى خدماتيا لعدم وجود هياكل للمراقبة والتسيير "

يبقى أن نشير إلى المؤشرات الاجتماعية المسجلة في السنوات الأخيرة للتأكيد على ان برامج التعديل الهيكلي يتعدى آثارها على المدى القريب والمتوسط لتجتازه إلى المدى البعيد وان العلاقة بين الجزائر والمؤسسات المالية الدولية تبقى سارية منذ أن انطلقت حتى إن تغيرت صيغها كما أشرنا إليه في الشق السياسي.

و هذه المؤشرات الاجتماعية مصدرها هيئة رcية ألا و هي المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:

[1] نفس المرجع السابق. ص 97.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- **سنة 2000** [1] سجلت:

- الحماية الاجتماعية:تزايد الطلب كما ونوعا حيث استهلك هذا القطاع 8% من الناتج المحلي الخام وهي نسبة عالية مقابل أداء غير مرض بسبب الكشف عن وجود 12% من المستفيدين غير الشرعيين على المستوى الوطني

- تحسين الاستهلاك الأسري بنسبة 2% .

- ارتفاع الدخل بنسبة 5.6% ارتفاع الادخار بنسبة 29%.

- غير أن هذه المؤشرات الإجمالية تكشف عن ظاهرة الإفقار المنتشرة منذ تخلي الدولة عن التزاماتا الاجتماعية وتبين النتائج أن نسبة 10% من السكان الأكثر فقرا لا تستهلك إلا 03% من النفقات الإجمالية مقابل 30% بالنسبة للفئة الأكثر غنى.

- **سنة 2001** [2] سجلت:

تنحسن مستوى مداخيل الأجراء ومداخيل ذوي المهن الحرة بأكثر من 10% نتيجة للزيادة في الأجور التي تمت في بداية السنة

- تزايد الاستهلاك بنسبة 2.7%.

- ازدياد ادخار السر بنسبة 48.1 %.

- إن عناصر التصدع الاجتماعي الذي تزيد من حدته مشاكل الفقر والبطالة والظلم وغياب الدولة بل وعجز السلطات العمومية تشكل كلها عوامل خطيرة تترتب عنها آثار سلبية على التماسك الاجتماعي.

- إن إعداد وتنفيذ برنامج الإنعêش الاقتصادي يدل على تصور جديد لدى السلطات العمومية نحو المشاكل الاجتماعية بالمقارنة مع الأهداف المعلنة: -مكافحة الفقر –إنشاء فرص عمل –التوازن الجهوي وإنعêش جميع أنحاء الوطن.

- **سنة 2002**[3] سجلت:

- فيما يخص الجانب الاجتماعي تجدر الإشارة إلى استمرار الجو المشحون إذ يبقى الاستياء الاجتماعي قائما، وهو يبرز من خلال أطر منظمة أو غير منظمة.

- تراجع استهلاك الأسر بـ 4% ويمس هذا التراجع قطاعات الفضاء الاجتماعي.

---

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي 2 لسنة 2000**، نفس مرجع سابق. ص 12.

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي 2 لسنة 2001**، مرجع سابق. ص 15.

[3] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي 2 لسنة 2002**،لمرجع سابق. ص 155.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- تتضارب مواقف الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية حول شروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ونتائجه على مختلف قطاعات النشاط والتشغيل.

- ينبغي التأكيد على أن تفاقم القيود التي تمارس على بيئة المؤسسة الجزائرية وإهمال المؤسسات العمومية التي تواصل تقهقرها البطيء. لا يثير رد ملموس من قبل السلطات العمومية.

- **سنة 2003** [1] سجلت:

- إن استمرار الضغوط الاجتماعية وتعطل الإصلاحات الاقتصادية والتأخر المسجل في مختلف الميادين من شأنه أن يزيد في تقلبات المستقبل ويعود الانشغال الكبير إلى هشاشة موارد الدولة.

- الادخار: لم يعد يجد من يستعمله لوجود توفرات مالية هامة في غياب فرص استعمال هذه المواد

- الحماية الاجتماعية: تبقى التحويلات الاجتماعية التي Ź إقرارها خلال سنة 2003 معتبرة حيث تمثل زيادة 12% عن 2002 لكن هيكلها مختل بالإضافة إلى أن أساليب توظيف هذه التحويلات المعتبرة تبرز الكثير من الخلل والثغرات مما يؤثر على فعالية هذه البرامج. ويتمثل هذا التناقض في وجود مون مرتفع للنفقات الاجتماعية من جهة ومن جهة أخرى تزايد نسب الفقر.

- الأجور: تبقى وتيرة نمو مجموع الأجور في تطور وإن لم يتم التحكم في النفقات المالية قد يصيب نشاط المؤسسات والإدارة بشلل.

وعليه فإن كانت هذه هي تقييمات الهيئات الرسمية الجزائرية للوضع الاجتماعي للجزائر الذي هو نتاج لأوضاع سياسية واقتصادية يساهم في تأزيمها سوء وضيق هامÌ المشاركة والحريات السياسية وغياب تصورات مبنية أسس علمية للإمكانات الاقتصادية والاجتماعية وإدراك للتحديات الخارجية التي لها دور في توجه إرادات وتصورات النخب الحاكمة. فمن المفارقات العديدة التي يعيشها الفرد الجزائري تنامي مظاهر الفقر في الفترات التي تعرف فيها البلاد زيادة في الثروة والدخل.

فالديوان الوطني للإحصاء يشير إلى الفقر في الجزائر تجاوزت نسبة 22.2% مقابل 12.2 % عام 1988 أي أن حوالي 6.5 مليون جزائري يعيشون تحت مستوى الفقر. منهم نسبة 5.7 % يعيشون في فقر مدقع. الدراسة التي بدأت نهاية 2000 خصت عينة مقدرة بـ 12150 عائلة في 90 دائرة من مختلف المناطق، وجاءت لتؤكد تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي التي حددت عدد الجزائريين الذين يحدد دخلهم بأقل من دولار واحد بأكثر من 6.5 مليون جزائري، فيما يقدر الجزائريون، الذين يتقاضون أقل من دولارين بحوالي 12 مليون نسمة.

---

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي 1 لسنة 2003**، مرجع سابق. ص 08.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

فضلا عن ذلك، فإن المعطيات المقدمة من قبل الديوان الوطني للإحصاء تؤكد أن 24.9% من نفقات الاستهلاك تقوم بها 50% من العائلات الجزائرية، مقابل ذلك تصل نسبة نفقات الاستهلاك لـ 50% المتبقية إلى 74.10% [1].

أما عن نسبة النمو التي تتضارب فيها أرقام الجهات الرسمية وغير الرسمية، فإنها تعود أساسا لارتفاع أسعار النفط كما أسلفنا والتي يخصص الجزء الأكبر منها بالإيفاء بالديون المستحقة الخارجية للدائنين الأجانب

فلا شك أن الجهات غير الرسمية داخلية كانت أو خارجية تعتبر أن الوضع الجزائري ينذر بالخطر الأكيد في كامل أبعاده "فحسب وكالة كوفاس الفرنسية ورغم الرخاء المالي المسجل هذه السنوات لا تزال الجزائر تصنف حسب تقرير لهذه الوكالة في درجة "ب" التي تعادل وضعا سياسيا واقتصاديا غير مستقر وسجل التقرير أيضا أن مستوى المعيشة للفرد الجزائري لم يعرف لا تغيرا ولا ارتفاعا بالرغم من تحسن عائدات البلد من المحروقات، وأن نسبة البطالة العالية حسبها تؤجج التوتر على صعيد الجبهة الاجتماعية"[2].

كل هذه التقييمات نجدها واقعا مترجمة في اضطرابات واحتجاجات اجتماعية قد تصل حدود خطيرة مؤثر على الأوضاع المتردية أصلا. كل ذلك سيؤثر حتما على توجهات الدولة خارجيا ضمن أطر الشراكة والتفتح التي تباشرها السلطة على كل المستويات فالشركاء الأجانب حتما لا يجازفون بالدخول في علاقات مع وحدة سياسية تكاد لا تكون كذلك نظرا للفروقات والشرخ بين فئات المجتمع.

إن وضعية الجزائر اليوم بمثل هذه المعطيات التي تحتاج لدراسات للإلمام بالظاهرة كليا في كامل أبعادها على مدار الفترات الزمنية المتعاقبة، تعود أسبابا كما أسلفنا إلى عوامل داخلية خاصة بذاتية المجتمع الجزائري، لا يمكن تجاهلها إضافة للعوامل الخارجية التي لها دور كذلك. خاصة إن إنعدمت الرؤى الداخلية الداركة للحاجات الداخلية والتحديات الخارجية لكوننا نعايش واقعا دوليا تحكمه قواعد منها خدمة المصلحة الوطنية باختلاف هذه الأخيرة وكذا الإمكانات الموضوعة لتحقيقها حسب تفاوت قدرات وحدات المجتمع الدولي.

وهنا يبرز عامل الوصايا الاقتصادية الذي تمارسه الهيئات المالية والاقتصادية الدولية عبر آليات خاصة بها والعاملة لأجل تحقيق مصالح الدول الكبرى اقتصاديا وما ينجر عنها من آثار على الدول النامية وتلك هي حال الجزائر.

---

[1] ص.حفيظ، **« ما أخفاه الرئيس على الجزائريين»**، الجزائر. الخبر اليومي. العدد 4036. ليوم 2004/03/17. ص2.

[2] ص.حفيظ، **« رغم الرخاء المالي. كوفاس الفرنسية تقيم سلبا المخاطرة الجزائرية»**،الجزائر. الخبر اليومي. العدد 4025. ليوم 2004/3/4. ص 05.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الخاتمة

بعد عرضنا لماهية المديونية الخارجية والأسباب الدافعة إليها وما ينجر عنها من انعكاسات على السياسات الاقتصادية للدول النامية آخذا بالجزائر كحالة للدراسة، نصل في الخاتمة إلى الإشارة لأهـم نتائج هذه الدراسة والتي ستساعدنا في الإجابة عن جملة التساؤلات المطروحة في المقدمة.

فقد شكلت الاستدانة الخارجية مشكلا عويصا عانت منه ولا تزال الدول النامية، الـتي وبعـد تحقيقها لاستقلالها السياسي عمدت إلى البحث عن طرق كفيلة بتحقيق تنمية اقتصادية شاملة لكفالـة القطاعات.

فنظرا لقصور حجم المدخرات الداخلية وحداثة التنظيم السياسي في هذه الدول، فقـد أبـت النخب الحاكمة فيها إلا اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي لتوفرها إذاك، غير أن هذا التوجه أغفـل القواعد التي تنظم الاقتصاد العالمي وكذا طبيعة العلاقات الرابطة بين الدول، والتي تحكمها دوما قاعـدة تحقيق المصلحة بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة لذلك.

فعلى الرغم من اعتماد الدول النامية على الموارد المالية الأجنبية، إلا أنا لم تتمكن من الوصول إلى مرحلة النمو الذاتي عكس ما كان يعتقده صانعوا القرار فيها، ووقعت بذلك في فخ الديون، نتيجة اعتمادها المستمر والمتكرر على التمويل الخارجي للإيفاء بمتطلبات المحيط الداخلي المتزايدة، يضـاف إلى ذلك أسباب داخلية وأخرى خارجية سبقت الإشارة إليها، وكان نتاج ذلك كله أن أصبحت الـدول النامية مضطرة لتسديد ديونا بأسعار فائدة عالية على حسـاب الاسـتثمار ودفـع عجلـة التنميـة، إذ أصبحت الديون الخارجية وفوائدها الجزء الذي يستهلك القسط الأكبر من الميزانية.

و لإبة هذه الأزمة عملت الدول الدائنة على تقدÇ حلول تبدو اقتصادية صرفة في ظاهرها إلا أنا واقعا حلول سياسية مالية، تدف لوضع ضمانات أكبر للدول الدائنة حتى يصبح المدين قادرا على الإيفاء بالتزاماته الخارجية ودفع الأقساط المستحقة عليه.

كما أنه ومنذ تفاقم أزمة المديونية الخارجية في مطلع الثمانينات ازداد دور المؤسسـات الماليـة الدولية خاصة(صندوق النقد الدولي و البنك العالمي) في إدارة الأزمة ووضع آليات عمل تفرض علـى الدول المدينة، والتي تدف من خلالها هذه المؤسسات إلى رفع قدرة البلد المدين على الوفاء بأعباء ديونه المستحقة اتجاه الدول الكبرى الدائنة، ديون الاكتراث بما ستخلفه تلك الآليات من آثار علـى الـدول المدينة.

وإذا كانت إعادة الجدولة الحل الأكثر شيوعا لحل أزمة المديونية إلا أنا آلية صـيغت أساسـا لصالح الدائنين حيث تعتبرها الدول النامية مجرد تأجيل لفترة التسديد، إضافة إلى ارتفاع أعباء الـديون

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

وزيادة لجوء الدول إلى طلب إعادة جدولة ديون قد أعيد جدولتها أكثر من مرة لـدليل علـى عـدم نجاعتها.

وعلى كل فبرامج التصحيح الاقتصادي التي يقترحها صندوق النقد الدولي ليسـت بعلاجـات مؤكدة النجاح، فهي ذات فعالية على المدى القريب والمتوسط فيما يخص استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى، إلا أنا على المدى الطويل ذات تكاليف اقتصادية واجتماعية مرتفعة، إذ أن نفوذ صندوق النقد الدولي قد تجاوز وبدرجة كبيرة وظيفته في مجال تقدÇ المساعدات المالية، ليشمل الآن أسـس التنظـيم الاقتصادي والاجتماعي بحثه الدول الطالبة لإعانته على إعادة النظر جذريا في توجهاتـا الاقتصـادية والاجتماعية على المدى الطويل.

ومن الواضح أن تدهور الأوضاع الاقتصادية الذي أصبح يسود الدول النامية والانخفاض الشديد لمستويات العيÀ فيها ليس بالعامل الذي يدفع بالدول الرأÇالية من خلال مؤسساتا "البنـك العـالمي وصندوق النقد الدولي" وكذا المنظمة العالمية للتجارة لتقدÇ المساعدات المالية والتقنية اللازمـة للـدول النامية، بل الهدف هو التعجيل لسير الأخيرة في طريق تحويل بنيان اقتصادياتا النامية إلى اقتصاد ذي طابع رأÇالي طبعا وفق شروط وضوابط تدخل في إطار برنامج موحد للسير في عملية الإصلاح الاقتصـادي ذات التكلفة الاجتماعية.

بذلك تعتبر مؤسسات "البنك العالمي - صندوق النقد الدولي" أدوات رئيسية للهيمنة الاقتصادية للدول الاقتصادية الكبرى على الاقتصاد العالمي مما يقودنا إلى مفهوم الاقتصاد المهيمن الذي عرفه أحـد الاقتصاديين بكونه "القوة السلطة والإكراه...هي من الأمور الموروثة عن علـم الاقتصـاد الحـديث" "François péroux".

فانطلاقا من اختيارنا للجزائر كمحور وحالة إسقاط، فالمديونية الخارجية لها كما أسلفنا لا يمكن فهمها إلا إذا وضعت في أفق تاريخي للوقوف على الخيارات والتوجيهات الاقتصادية لصانع القـرار في الجزائر المستقلة حديثا آنذاك، وكيف أن دوائر الحكم إذاك لم تكن تلقي بالا لهذه المشكلة الاقتصـادية لاعتبارات سياسية وأخرى مرتبطة بتكوين النخبة الحاكمة لقرابة عقدين من الزمن.

فتعرفنا بذلك على تاريخ المديونية الخارجية للجزائر ودواعيها الأساسية ثم عمقنا الدراسة مـن خلال استعمالنا للمعايير المطلقة والنسبية في تتبع تطور المديونية الإجمالية وخدماتا خلال ثلاث مراحل أساسية طبعت كل منها بأحداث ومعطيات اقتصادية وأخرى سياسية تفاعل فيهـا العامـل الـداخلي بالخارجي مؤثرة بذلك على الظاهرة محل الدراسة.

ثم تعرضنا بالتحليل لمواقف الحكومات الجزائرية المتعاقبة على الحكم في بداية انفجـار الأزمـة بشقيها السياسي والاقتصادي وما نجم عن ذلك اجتماعيا، وكيف اختلفت المواقف لحل تلـك الأزمـة

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

"المديونية الخارجية" التي كانت تحكمها معطيات ذاتية خاصة بالأفراد، وأخرى موضوعية خاصة بضغوط الواقع، الداخلي والخارجي الشيء الذي أفضى نهاية إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية لإعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية بعد محاولات لتفادي هذا الحل.

فتلك المحاولات لتقدّ الاقتصاد والحد من الاختلافات الهيكلية "كسياسة البيع المسبق للبترول وسياسة اقتصاد الحرب "التقشف" إلا أنها لم تضف لشيء مما لم يترك خيار للجزائر سوى إعادة الجدولة للديون الخارجية بما pلته من انعكاسات وتبعات على المدين المتوسط والبعيد.

وتناولنا إعادة الجدولة الأولى التي كانت آخر الحلول لازمة المدفوعات الخارجية كما أسلفنا أين تحصلت الجزائر على دعم مالي إضافي، وتأجيل تسديد مبالn مهمة، وموازاة مع ذلك Ź تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي التزمت به الجزائر بصفة نالت رضا صندوق النقد الدولي. و من ll قبول التفاوض مع الجزائر حول اتفاق متوسط المدى من خلال الاتفاقية الموسعة التي مرت عبرها الجزائر إلى عملية إعادة جدولة ثانية لديونا الخارجية.

فعلى الرغم من مرور سنوات من انتهاء العمل برنامج التعديل الهيكلي، و استأناف عمليات تسديد خدمات الديون، عرفت مؤشرات الاقتصاد الكلي ولازالت تحسنا ملحوظا، إلا أن الفاتورة الضخمة للإصلاحات دفعتها الطبقات الفقيرة، وذلك ما تعبر عنه إحصاءات مؤسسات رcية غالبا ما توجه في تقاريرها اقتراحات و توصيات الهيئات الوصية بالإسراع في إيجاد حلول لتأزم الأوضاع، الاجتماعية التي تظل تدد استقرار الجزائر. إذ أن بقاء الاقتصاد الاجتماعي سيؤثر على النتائج الاقتصادية المحققة خصوصا إذا لم يسارع إلى تشجيع الاستثمار حقيقة وتوضيح استراتيجيات الحكومة خاصة في مجال خلق مناصب الشغل و الرفع من مستوى معيشة المواطن الجزائري والتي تبقى مجرد شعارات سياسية.

هذا ما يسمح لنا بتأكيد الفرضيات المقدمة في المقدمة:

- **أولا:** حقيقة لم يخلو التمع الدولي ولا العلاقات الدولية من نمط السيطرة الذي تمارسه دول بعينها على باقي الوحدات السياسية المشكلة لذلك التمع الدولي، وهذا في اعتقادنا لا يحتاج إلى دليل سوى معايشة الوقائع الدولية باختلاف مظاهرها سياسية كانت أو اقتصادية أو حتى ثقافية.
- **ثانيا:** أن سياسة الدول النامية واقعا أصبحت شكلية ولا أدل على ذلك مما تحمله رسالة النيات "Letter of Intent " التي تعد بمثابة السلاح الأقوى بيد صندوق النقد الدولي إذ أنها بمثابة سلاح ابتزاز، إذ تحوي لائحة من الإصلاحات الداخلية سبق الإشارة إليها، فالصندوق من خلال ذلك يفرض إصلاحات ذات قالب واحد على دول مختلفة في كامل

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

معطياتنا. "الانضباط الضريبي"، "شفافية في الميزانية" خصخصة الصناعة والموارد الوطنيـة، تصفية الخدمات العامة المستشفيات والمدارس التي يجب أن تتقاضى ثمنا لخدماتنا. فتوقيـع هذه الرسالة تحدد الرأي الذي يقدمه الصندوق للدائنين، فلا دولة نامية قادرة على التخلص من وصاية الصندوق عليها.

- **ثالثا:** على الرغم من تعدد أسباب الأزمة الجزائرية إلا أن لعامل المديونية الخارجية الأثر في إذكاء وتعميق الأزمة، والتي زاد منها ما ترتب من آثار جراء تطبيق برنـامج الإصـلاح الموصوفة من قبل المؤسسات المالية الدولية. كما حاولنا توضيحه في المبحث الثالـث مـن الفصل الثاني، إلا أنه ما يلاحظ أن السلطة بادرت وبعد عامين من انتهاء العمل ببرنـامج التعديل الهيكلي بإقرار برنامج اقتصادي قصد دعم الإنعاê الاقتصادي، وذلك بتشـجيع الاستثمارات المباشرة الأجنبية والتفتح أكثر نحو الخارج وذلك بإلغاء أو تخفـيض القيـود الجمركية حتى يسمح بضمان دخول رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الشراكة وإبـرام اتفاقيات مع الإتحاد الأوروÿ والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. غير أن هذا يجري على حساب تصور واضح لما يمكن أن ينجر من آثار سلبية عن هذه التوجهات والتي قد تجعـل الجزائر تراوح مكانا إن لم نقول أنا ستواجه أزمات مستقبلية

خاصة أننا نعيÀ في عالم تحكمه قاعدة الفيلسوف الفرنسي "ديدرو":

"إن الشعب يستحق الحياة حقيقة لكن يجب أن تكون حياته فقـيرة وزهيـدة، فكلما زاد انشغاله قل تمرده، وهو منشغل بقدر يجعله أكثر عناء في تلبية حاجاته".

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

فائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور نسبة الدين الخارجي/ الناتج المحلي القومي للدول النامية خلال الفترة 1991-1998.	7
02	تطور نسبة الديون الخارجية/ الصادرات من السلع والخدمات للدول النامية1991- 1999.	8
03	تطور مدفوعات الفوائد إلى الصادرات للسلع والخدمات خلال الفترة 1991-2000.	8
04	تطور معدل خدمة الدين إجمالي الصادرات للدول النامية خلال الفترة 1991-2000.	9
05	هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية خلال الفترة 1973-1987.	15
06	آثار الصدمات الاقتصادية الأساسية على الدول النامية.	17
07	اتفاقيات القروض المبرمة بين 1962-1971.	57
08	تطور الديون الخارجية الجزائرية خلال فترة السبعينات.	59
09	توزيع الديون الخارجية الجزائرية (1971- 1979).	62
10	تطور الديون الخارجية الجزائرية خلال فترة الثمانينات.	64
11	تطور الصادرات والواردات والناتج الوطني الخام (1980- 1989).	67
12	تطور خدمة الدين إلى الناتج الوطني الخام وإلى الصادرات والواردات.	67
13	تطور الديون الخارجية الجزائرية خلال فترة التسعينات.	70
14	تطور الديون الخارجية الجزائرية خلال فترة (2001 – 2002).	73

فائمة التمثيلات البيانية:

رقم التمثيل	عنوان التمثيل	الصفحة
01	تمثيل بياني لتطور الديون الخارجية خلال فترة السبعينات	60
02	تمثيل بياني لتطور خدمات الديون الخارجية الجزائرية خلال فترة السبعينات	60
03	تمثيل بياني لتطور الديون الخارجية الجزائرية خلال فترة الثمانينات	65
04	تمثيل بياني لتطور خدمات الديون الخارجية الجزائرية خلال فترة الثمانيات	65
05	تمثيل بياني لتطور الديون الخارجية خلال فترة التسعينات	71
06	تمثيل بياني لتطور خدمات الديون الجزائرية خلال فترة التسعينات.	71

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

قائمة المراجع و المصادر:

I- باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- الهاوي (محمد)، **من اجل تنظيم إقتصادي دولي**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981.

2- برتيليسي (جون كلود)، **ديون العالم الثالث**. (تعريب حسن حيدر). بيروت: منشورات عويدات 1996.

3- بوقادري (عبد العزيز)، **دراسات في القانون الدولي الاقتصادي**. الجزائر: دار هومة 2003.

4- هني (أحمد)، **المديونية**. الجزائر: موفم للنشر 1992.

5- زكي (رمزي)، **فكر الأمة**: دراسة في أزمة الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي. مصر: مكتبة مدبولي 1987.

6- زكي (رمزي)، **أزمة الفروض الدولية**. القاهرة: دار المتقبل العربي 1987.

7- زكي (رمزي)، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**. القاهرة: دار المستقبل العربي 1989.

8- زكي (رمزي)، **الديون والتنمية**. القاهرة: دار المستقبل العربي 1985.

9- زكي (رمزي)، **التضخم المستورد**. القاهرة: دار المستقبل العربي 1986.

10- حسين (عادل)، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية**. القاهرة: دار المستقبل العربي 1982.

11- حسن بلول (محمد بلقاسم)، **سياسة وطنية للتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر في الجزء2**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1999.

12- حسن بلول (محمد بلقاسم)، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية**. الجزائر: مطبعة حلب 1994.

13- ياسر (حسن صالح)، **طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي و مؤسساته المالية الدولية**. الجزائر: المعهد العربي الثقافة العمالية وبحوث العمل 1992.

14- كاسترو (فيديل)، **أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على البلدان المتخلفة ولافتها القائمة و ضرورة النضال إذا أردنا الحياة**. هافانا: مديرية النشر للمس الدولة 1983.

15- العويسات (جمال الدين)، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع 2000.

16- محمود (شهاب مجدي)، **الاتفاقات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر 1997.

17- متولي (هشام)، **صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث**. دمشق 1993.

18- عجيسة (محمد عبد العزيز)، يسري (أحمد عبد الرحمن)، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما إليها**. الاسكندرية: الدار الجامعية 1997.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

19- عبد السعيد(عبد الإسماعيل)، أزمة المديونية الأجنبية في العالم الإسلامي. ط 1. بيروت: دار ابن حزم 1996.

20- قرم (جورج)، **التبعية الاقتصادية مأزق الاستدانة في العالم الثالث من متطور تاريخي**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر 1980.

21- شيريل (بيار)، البنك الدولي: **دراسة نقدية**، (ترجمة فؤاد بليغ). القاهرة: سينا للنشر 1994.

22- تقي الدين (عرفات)، **التمويل الدولي**. عمان: دار مجدلاوي للنشر 1999.

23- خالدي (الهادي)، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**. الجزائر: دار هومة 1996.

ب- المقـالات:

1- بوضرسة. معمر، **"مديونية الجزائر الحقيقية 3 مليون دولار فقط"**، أسبوعية الحدث، العدد 19، الجزائر من 06 إلى 12 مارس 1995.

2- بوضرسة. معمر، **"إعادة الجدولة لن تأتي بشيء"**، أسبوعية البيان، العدد 21، الجزائر من 19 إلى 25 جويلية 1994.

3- بوضرسة. معمر، **"سلطة قسنطينة الاستعمار والغاز الجزائر"**، رسالة الأطلس، العدد 136، الجزائر 11ماي 1997.

4- بوضرسة. معمر، **"إعادة الجدولة هل كانت قرارا فرنسيا"**، العالم السياسي، الجزائر، 13 سبتمبر 1998.

5- بوضرسة. معمر، **"أسباب ضعف قيمة الدينار"**، العالم السياسي، العدد 97، الجزائر، 11- 18 سبتمبر 1995.

6- بوضرسة. معمر، **"آفاق سوراة لاقتصاد الوطن في ظل صندوق النقد الدولي"**، رسالة الاطلس، العدد 106 من 07 إلى 13 أكتوبر 1996.

7- ص. حفيظ، **"ما أخفاه الرئيس على الجزائر" الخبر اليومي**، العدد 4036، الجزائر، 17 مارس 2004 الجزائر 04 مارس 2004.

8- ص. حفيظ، **"رغم الرجاء الملح وفاة الفرنسية تقيم سلبا المخاطرة الجزائرية"**، الخبر اليومي، العدد 4025، الجزائر 04 مارس 2004.

9- الخبر اليومي، العدد 1095، الجزائر، 06 جوان 1994.

10- وهب علي، **"الديون الخارجية وسيلة لابتزاز الدول النامية وعقب تروا"**، المنطق، العدد 68-69، الجزائر، من 06إلى 12 مارس 1995.

11- ع.هوارية، **"ماذا وراء تصريحات شروع"**، الوجه الآخر، العدد 62، السنة الأولى، الجزائر من 09 إلى 16 جويلية 1995.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

12- ع. نصر الدين، "**التنمية هل يخلق من عبئ المديونية**"، المساء، العدد 1533، الجزائر 15 سبتمبر 1993.

ج- التقارير:

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: المديونية الخارجية لبلدان جنوب بحر المتوسط. الجزائر: الدورة المعاكسة 15 ماي 2000.

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2000- الجزائر: الدورة العامة 17 ماي 2001.

3- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2001- الجزائر: الدورة العامة 18جوان 2002.

4- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2002- الجزائر: الدورة العامة 22 أفريل 2003.

5- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2003- الجزائر: الدورة العامة 23 نوفمبر 2003.

6- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 1999- الجزائر: الدورة العامة 15 ماي 2000.

7- منظمة العمل العربية: المديونية: المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل. الجزائر 1992.

8- كرم التشاشيبي وآخرون: الجزائر تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق-صندوق النقد الدولي: دراسة خاصة 163. واشنطن 1998.

د- الدوريات:

1- مجلة التمويل والتنمية. نشرة صندوق النقد الدولي. واشنطن. العدد 26. مارس 1992.

2- مجلة التمويل والتنمية. نشرة صندوق النقد الدولي. واشنطن. العدد 26. سبتمبر 1997.

3- حسن صادق حسن.**أزمة الديون والنظام البديل**. الجزائر. ملتقى الفكر 24. 1990.

4- الفانك فهدل "**أزمة المديونية الخارجية**". المجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. العدد 133. الفصل 3. السنة 15. 1990.

5- أديبايو أنجو. "**البحث على حلول للديون الافريقية**". المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية. جامعة الجزائر. العدد 13. الفصل8. 1989.

6- مجلة أحداث اقتصادية. المؤسسة الوطنية لتوزيع الصحف المختصة. العدد 07. 1988.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

7- كيرمان. عبد الوهاب. " **الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والتصحيح الهيكلي: المحاور الأساسية للاتفاقين المتفق عليهما مع صندوق النقد الدولي**". بنك الجزائر. الملحق الأول . 1998.

8- كيرمان. عبد الوهاب. **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.** بنك الجزائر نوفمبر 2000.

9- علي ابراهيم سلامة رمزي. " أزمة الديون الخارجية و البلدان النامية". مجلة الاقتصاد الاسلامي. د. ربيعالثاني 1409.

هـ - المواد غير المنشورة:

1- بوالوذنين، عبد الحميد، **تسيير أزمة المديونية الخارجية**، رسالة ماجيستير- معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1994.

2- صديقي، مليكة، **تحليل أزمة الديون الخارجية وتسييرها (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجيستير. معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996.

3- عزازي، فريدة، **دراسة قياسية للمديونية الجزائرية الخارجية**، رسالة ماجيستير. معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1997.

II- باللغة الأجنبية :

a- Les ouverages:

1- Arezki, Ighmat. **La crise de l'endettement des pays en développement**. Alger : Edition ENAP 1990.

2- Belhimer, AMMAR. **La dette éxterieure de Algérie.** Alger : casba edition 1998.

3- Ben Achenhou, Mourad.**Dette et Démocratie**. Alger: Echarifa (sans date).

4- Benbitour, Ahmed. **L'Algérie au 3éme millénaire Défis potentialité**. Algérie : Marinoor 1998.

5- Benissad, Hocine. **L'Ajustement structurel objectifs et expériences**. Algérie : Alin édition 1994.

6- Benissad, Hocine. L'Ajustement structurel. L'expérience du Maghreb. Alger :OPU 1999.

7- Boudерssa, Maamer. **Le FMI ce monstre de paris.** Edition Révolution 1994.

8- Boudерssa, Maamer. **Faillite des politicars Algériens.** Alger : Rcher Noir 1994.

9- Bourguinat, Henri. **L'économie Mondiale à découvert**. Paris : Edition calmann lévy. Février 1985.

10- Dominique, Jean. **La Dimenssion politique de l'Ajustement économique**. Paris : OCDE 1993.

11- Dembinski, Pawel. **L'endettement international**. PUF : Edition que Sais-je? 1989.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

12- Lelart, Michel. **Le Fonds Monétaire international**. Alger : que Sais-je? 1995.
13- Raffinot, Marc. **La Dette du tiers monde**. Paris : La découverte 1993.
14- Raffinot, Marc. **Dette extérieure et Ajustement structurel**. Paris : Edicef 1991.
15- Pascal, Arnaud. **La Dette du tiers Monde**. Paris : La Découverte 1988.
16- Peroux, François. **L'économie du xx siècle**. Paris : (sans éditeur) 1964.
17- Smouth, Marie :**claude**. **Les organisations internationales**. Paris :Armand, colin 1995.
18- Sevigny, David. **Le club de paris : vue de l'intérieure**. Paris : institut nord-sud 1994.

b- Les articles :

1- A.R . « **la France partenaire privilégie** ». Elwatan n° 4070. Algérie le 14/04/2004
2- Belhouchet Ammar « **quelle issue à l'endettement du tiers Monde** ». El Modjahid. n°1150. Algérie Le 02/04/1989.
3- AMMA Oualid « **Nous somme loin de la sérénité et de la concorde** ». Le quotidien D'Oran. Algérie le 04/02/2004.
4- Dellattrelucas « **les américains Contre La Mondialisation** ». le monde dossiers et documents. Septembre 2000.

c- Les rapports :

1- FMI, perspectives de l'économie Mondiale. Mai 1999.
2- CNES. **La dette extérieure des pays du sud**. Colloque international Algérie. Annaba. Décembre 1999.
3- Banque D'algérie. **Exposé du programme économique et Financier**. Soutenue par l'accord du Confirmation avec le FMI Alger. Avril 1994.

d- Les Revues et périodiques :

1- Cassen Bernard « dans **l'ombre de Washington** ». Le monde diplomatique n° 558. septembre 2000.
2- Chossudowsky Michel. **« Ordre nouveau en Russie dans la camisole de force du fonds monétaire international »**. le monde diplomatique n° 476 novembre 1993.
3- Chossudowsky Michel. **« De l'ajustement structurel à la lutte contre la pauvreté le ruineux entêtement du fonds monétaire international»** . Le monde diplomatique n° 462. septembre 1992.
4- Chossudowsky Michel. **« ouvrire une économie pour mieux la controlier »,** le monde déplomatique n°476. novembre 1993.
5- Fergani « le **programme d'ajustement structurel en Algérie** ». Revue l'économie n°32. Mars/Avril 1996.
6- Hadjadj Djllali « **Lurre des réformes économiques en Algérie** ». Le Monde diplomatique n° 583. Octobre 2002.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

7- Bouzidi Salim «**FMI quand tu nous tiens** » La vie économique n°2. septembre 1991.
8- Chakib Chrif « **à propos du Réechelonnemnt et du rôle du FMI dans le processus d'Ajustement économique**». Revue Algérienne des sciences juridique, économiques et politique. Algérie. Volume 35 n°1 .1995.
9- Patat Jean Pierre **« La Dette des P.V.D (1982.2000) ».** La documentation française n° 5124. Décembre 2000.
10- Walden Bello, & Shea Cunningham. **« Comment soumettre les peuples les du sud-aux lois du marché de l'ajustemnt structurel et ses implacables dessins »**. Le monde diplomatique n°486. septembre 1994.
11- L'économie, Mensuel économique. Algérie –presse - service. n°16. Novembre 1994.
12- Finance et Développement. «Qu'entend-on par réechelement de la dette ? ». n° 3. Septembre 1983.
13- Banque d'algérie. **« Document d'information à Division interne** » Algérie n° 69. Avril 1994.
14- Media Bank. Journal Bimestrielle publié par la Banque d'Algérie n° 30. Juin /juillet 1997.
15- Media Bank n°40. Février/mars 1997.
16- Media Bank n°15. Décembre 1994 Janvier 1995.
17- Media Bank n°16. Février/mars 1995.
18- Media Bank n°22. Février/mars 1996.
19- Media Bank n°24. Février/mars 1996.

III- وثائق مستخرجة من آنبكة الإنترنيت :

- **www.Algeria-watch.com :** banque Mowndial et FMI changent leur position vis-à-vis de l'Agérie.
- **www.aai- online.com :** banque d'Algérie, communiqué de presse.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الفهرس

الصفحة

مقدمـة

الفصـل الأول: ماهية المديونية الخارجية أسبابا وآثارها: 2

المبحث الأول: المديونية الخارجية من منظور تاريخي: 3

المبحث الثاني: مفهوم وقياس المديونية الخارجية: 6

المطلب الأول: مفهوم المديونية الخارجية: 6

المطلب الثاني: قياس المديونية الخارجية: 7

المبحث الثالث: أسباب المديونية الخارجية للدول النامية: 10

المطلب الأول: الأسباب الداخلية لازمة المديونية الخارجية للدول النامية: 10

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية لازمة المديونية الخارجية للدول النامية: 15

المبحث الرابع: الحلول المقترحة لمعالجة أزمة المديونية الخارجية وأثارها: 19

المطلب الأول: الحلول المقترحة من قبل المؤسسات المالية الدولية: 19

الفرع الأول: إستراتيجية البنك الدولي: 19

الفرع الثاني: إستراتيجية صندوق النقد الدولي: 21

المطلب الثاني: الحلول المقترحة من قبل الدول الدائنة والمدينة: 23

الفرع الأول: اقتراحات الدول الدائنة: 23

الفرع الثاني: الحلول المقترحة من طرف الدول المدينة: 26

المطلب الثالث: الحل الأكثر استعمالا إعادة الجدولة و مشروطية صندوق النقد الدولي: 28

الفرع الأول: الإطار العام لإعادة الجدولة: 28

الفرع الثاني: إعادة الجدولة و مشروطية صندوق النقد الدولي: 34

المبحث الخامس: آثار المديونية الخارجية: 43

المطلب الأول: تأثير تزايد حجم المديونية الخارجية من الناحية السياسية: 43

المطلب الثاني: تأثير تزايد حجم المديونية الخارجية من الناحية الاقتصادية: 49

المطلب الثاني: تأثير تزايد حجم المديونية الخارجية من الناحية الاجتماعية: 52

الفصـل الثانـي: المديونية الخارجية وانعكاساتا على السياسة الاقتصادية للجزائر: 55

المبحث الأول: تطور المديونية الخارجية الجزائرية وأسبابا: 56

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المطلب الأول: نشأة المديونية الخارجية الجزائرية: 56
المطلب الثاني: مرحلة السبعينات: 58
المطلب الثالث: مرحلة الثمانينات: 62
المطلب الرابع: مرحلة التسعينات: 68
المبحث الثاني: إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية: 74
المطلب الأول: الحلول المعتمدة قبل إعادة الجدولة: 74
المطلب الثاني: الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر غداة اتفاق الاستعداد الائتماني: 80
المطلب الثالث: منهجية وإجراءات إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية: 86
الفرع الأول: طريقة إعادة جدولة الديون العمومية الجزائرية: 87
الفرع الثاني : طريقة إعادة جدولة الديون الخاصة: 89
المطلب الرابع: برنامج الاستقرار الاقتصادي وفحواه: 89
الفرع الأول: برنامج الاستقرار الاقتصادي (1 أفريل 1994- 31 مارس 1995): 89
الفرع الثـ ـ ـاني: برنامج التعديل الهيكلي(1995-مارس1998): 92
المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق إعادة الجدولة للديون الخارجية الجزائرية: 95
المطلب الأول: الانعكاسات السياسية: 95
المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية: 101
الفرع الأول : نتائج اتفاقية "ستاندباي": 101
الفرع الثاني: نتائج برنامج التعديل الهيكلي: 104
المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية: 110
خاتمة: 118
فهرس الجداول
فهرس الأشكال
قائمة المراجع

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST